

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

نخت بعنوان

قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA
"دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"

إعداد الباحث

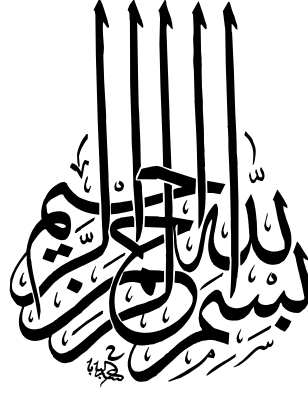
نهاد ناهض فؤاد الهبيل

إشراف

الأستاذ الدكتور / سالم عبدالله حلس

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1434هـ - 2013م



{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي
ذُرِّيَّتِي إِنِّي اتَّيْتُكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ }

(سورة الأحقاف: آية 15)

إهداء

إلى رمز التضحية والطاء والإخلاص
إلى معلمي الفاضل ومثل الأبوّة السامي
إلى النبع المتدفق بأحسب وأحسان

أبي

إلى من رأيتي قلبها قبل أن تراني عينها وغار القصر من نور وجهها
إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها
إلى من كان دعاؤها سر مجاحي

أمي

إلى الروح الطاهرة التي تنم لي الدرب في زمن الظلمة
إلى من يتكلم في زمن الصمت
إلى من يقف في زمن الركوع

إلى روح ابني عمتي الشهيدين ضياء ومحمد

إلى من شاكروني الأفرح والألام طوال مشواري
إلى من كانوا سببا في إسعادي في جميع أوقاتي

إخوتي وأخواتي

إلى ذلك الوجه الضاحك الذي يطل علي بيسته صباح مساء
فيسلي، نفسي راحة وسرور

ابني يوسف

إلى التي آمنت بي وساندتني وأعانتني
إلى وجهها الباسم

زوجتي الحبيبة

الباحث

شكر وتقدير

إلى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع وأمضى معي وقتاً ولو يسيراً لأُنجز هذا البحث وحثني لأُكمل المسير فلهم
مني كل تقدير:

- الأستاذ الدكتور/ سالم حلس الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، وشجعني عليها منذ أن كانت مجرد فكرة، شكراً على صبره وارشاده.
- الأستاذ الدكتور/ علي شاهين والدكتور/ بهاء العريني اللذان تكرما علي واستقطعا جزءاً من وقتيهما ليناقشا هذا البحث.
- جميع أساتذتي في الجامعة الإسلامية، فعلى أيديهم نشأت، ومن علمهم نهلت، وبفضل توجيهاتهم واصلت فأتممت دراستي هذه، فجزآهم الله كل خير.
- زملائي في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية وأخص بالذكر زملائي في قسم الموارد البشرية الذين قدموا لي الدعم والمساندة من خلال تهيئة الظروف المناسبة التي تتوافق مع متطلبات دراستي.
- كل من ساعدني على اتمام هذه الدراسة ولم أذكر اسمه فالشكر موصول لهم وليعذروني.

فجزآهم الله كل خير

الباحث

نهاد الهبيل

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى تمتع المصارف المحلية الفلسطينية بالكفاءة المصرفية، حيث يعتبر القطاع المصرفي أحد المجالات الحساسة والهامة لأي مجتمع، فهو الركيزة والقاعدة التي يستند لها نجاح أو فشل أي اقتصاد، فقياس الكفاءة في استغلال موارد هذا القطاع، يعتبر عملاً ضرورياً لترشيد وتوجيه مسيرة الصناعة المصرفية لكل بلد.

تم استخدام منهج التحليل القياسي بتحليل نموذج حد التكلفة العشوائية SFA كنموذج كمي، حيث قدرت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية بهدف قياس مرونة الإحلال، ومرونة الطلب السعرية لمدخلات المصارف، ووفورات الحجم والنطاق، كما وقد تم استخدام برنامج Frontier4.1 لقياس الكفاءة التشغيلية لعينة الدراسة التي تتكون من سبعة مصارف محلية فلسطينية، حيث تم جمع بيانات متغيرات الدراسة عن طريق التقارير السنوية لهذه المصارف خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2011.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية محل الدراسة بشكل عام تتمتع بالكفاءة من حيث إمكانية الإحلال بين مدخلاتها، لكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها حيث أنها لم تحقق مرونة طلب سعرية لكل من العمل ورأس المال الثابت ولكنها حققت مرونة طلب سعرية في عنصر رأس المال النقدي، كما أنها لم تحقق وفورات حجم ولا وفورات نطاق، كما أظهرت نتائج تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف الفلسطينية محل الدراسة بأنها حققت مستوى جيد من الكفاءة التقنية لكنها تعاني من ضعف الكفاءة التخصيصية وبالتالي كفاءة التكاليف.

لذا توصي الدراسة المصارف الفلسطينية بالعمل على رفع كفاءتها من خلال الارتقاء بكفاءة العنصر البشري وتحديث المصارف ودراسة إمكانية الاندماج فيما بينها لتقوية مراكزها المالية، وتقديم خدمات مصرفية مستحدثة لمواجهة المنافسة الشديدة في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية، كما توصي المصارف بالمزج بين المدخلات بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة المصرفية، نموذج حد التكلفة العشوائية، المصارف المحلية الفلسطينية.

Abstract

This study aims at determining the extent to which Palestinian local banks held banking efficiency. The banking sector is considered sensitive and important in any society, as it is the basement and the pillar of success or failure of any economy. Hence, measuring efficiency of resources exploitation of this sector is considered necessary, to rationalize and direct the process of the banking industry for every country.

The standard analytical method has been used in this study by using the quantitative approach of stochastic cost frontier model to estimate the translog cost function to measure the elasticities of substitution, input price elasticities, and scale and scope efficiency. The Frontier4.1 program has been used to measure the operational efficiency of the study sample consisting of seven Palestinian local banks. Variables data have been collected through the annual reports of the tackled banks during the period from 2006 until 2011.

The present study concluded that the Palestinian banks, generally have substitutability between production elements, however, those banks can't dominate their costs through their price of inputs as they did not achieve the elasticity of price demand for each of labor and fixed capital. However, they achieved elasticity of price demand in a cash capital. They, also, did not achieve economies of scale and economies of scope. Moreover, the operational efficiency of the Palestinian banks results showed that these banks achieved a good level of technical efficiency, but suffer from low allocative efficiency, thus cost efficiency.

Therefore, the study recommends the Palestinian banks to raise the efficiency of banks by improving the efficiency of human element, updating banks, studying the possibility of integration with each other to strengthen their financial positions, and providing developed banking services to meet the intense competition within the liberalization of banking services trade. Finally, the study recommends banks to combine inputs in better ways.

Key Words: Banking Efficiency, SFA, Palestinian Local Banks.

قائمة المحتويات

ب.....	إهداء	
ج.....	شكر وتقدير.....	
د.....	ملخص الدراسة.....	
ه.....	Abstract.....	
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	
2.....	1.1 مقدمة.....	
4.....	1.2 مشكلة الدراسة.....	
5.....	1.3 أهمية الدراسة.....	
5.....	1.4 أهداف الدراسة.....	
6.....	1.5 فرضيات الدراسة.....	
6.....	1.6 مجتمع الدراسة.....	
7.....	1.7 منهجية الدراسة.....	
7.....	1.8 حدود الدراسة.....	
7.....	1.9 متغيرات الدراسة.....	
7.....	1.9.1 المتغير التابع.....	
7.....	1.9.2 المتغيرات المستقلة.....	
8.....	1.10 الدراسات السابقة.....	
8.....	1.10.1 الدراسات العربية.....	
11.....	1.10.2 الدراسات الأجنبية.....	
15.....	الفصل الثاني: الكفاءة المصرفية وطرق قياسها.....	
16.....	2.1 مقدمة.....	
16.....	2.2 تعريف الأداء.....	
17.....	2.3 مفهوم تقييم الأداء.....	
18.....	2.3.1 أهداف ومزايا تقييم الأداء.....	
18.....	2.3.2 مجالات الأداء المصرفي.....	
19.....	2.4 تعريف الكفاءة.....	
21.....	2.4.1 الفرق بين الكفاءة والإنتاجية.....	

21.....	الفرق بين الكفاءة والفاعلية.....	2.4.2
22.....	أنواع الكفاءة.....	2.5
22.....	الكفاءة الإنتاجية.....	2.5.1
24.....	الكفاءة الهيكلية.....	2.5.2
25.....	كفاءة تخصيص الموارد.....	2.5.3
25.....	الكفاءة التشغيلية (كفاءة إكس).....	2.5.4
26.....	الكفاءة النسبية.....	2.5.5
26.....	مفهوم الكفاءة المصرفية.....	2.6
27.....	أنواع الكفاءة المصرفية.....	2.7
27.....	الكفاءة الإنتاجية.....	2.7.1
29.....	كفاءة الحجم ووفوراتها.....	2.7.2
31.....	الحد الأدنى لمستوى الكفاءة.....	2.7.2.1
32.....	درجة انحراف منحنى التكاليف.....	2.7.2.2
34.....	كفاءة النطاق ووفوراتها.....	2.7.3
35.....	الكفاءة التشغيلية.....	2.7.4
36.....	قياس الكفاءة المصرفية.....	2.8
37.....	المصارف مؤسسات متعددة المنتجات.....	2.8.1
37.....	منهج الإنتاج (Production approach).....	2.8.1.1
38.....	منهج الوساطة (Intermediation approach).....	2.8.1.2
39.....	صعوبات قياس الكفاءة المصرفية.....	2.8.2
39.....	صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات.....	2.8.2.1
40.....	صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات.....	2.8.2.2
41.....	تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية.....	2.8.2.3
41.....	الكفاءة والمحاسبة في قياس الأداء.....	2.8.3
43.....	طرق قياس الكفاءة المصرفية.....	2.8.4
43.....	الطرق التقليدية (التحليل المالي).....	2.8.4.1
43.....	2.8.4.1.1 أساليب التحليل المالي.....	2.8.4.1.1
44.....	2.8.4.1.2 أدوات التحليل المالي.....	2.8.4.1.2
48.....	الطرق الكمية لقياس الكفاءة.....	2.8.4.2
48.....	2.8.4.2.1 طريقة تحليل البيانات المغلفة (DEA).....	2.8.4.2.1
49.....	2.8.4.2.2 طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA).....	2.8.4.2.2

50.....	2.8.4.2.3	طريقة الحد السميك (TFA)
51.....	2.8.4.2.4	طريقة التوزيع الحر (DFA)
52.....	2.8.4.2.5	مميزات طريقة حد التكلفة العشوائية SFA عن الطرق الأخرى
54..... الفصل الثالث: التحولات والتطورات العامة في مجال العمل المصرفي		
55.....	3.1	مقدمة
55.....	3.2	نشأة وتطور المؤسسات المصرفية
56.....	3.3	مفهوم المصارف
57.....	3.4	أنواع المصارف
57.....	3.4.1	المصارف المركزية أو مصارف الدولة
57.....	3.4.2	المصارف التجارية
57.....	3.4.3	المصارف المتخصصة
58.....	3.4.4	مصارف الأعمال والاستثمار
58.....	3.4.5	المصارف الإسلامية
60.....	3.5	المؤسسات المصرفية والأعمال المصرفية
60.....	3.5.1	القروض والتسهيلات الائتمانية والمصرفية
60.....	3.5.2	الخدمات المصرفية
61.....	3.5.3	الاستثمارات المصرفية
62.....	3.6	التطورات الاقتصادية والمصرفية الحديثة
63.....	3.6.1	العولمة المالية
64.....	3.6.1.1	مظاهر العولمة
64.....	3.6.2	المصارف الشاملة
65.....	3.7	معايير ومقررات لجنة بازل وعلاقتها بالكفاءة المصرفية
66.....	3.7.1	تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية
66.....	3.7.2	مقررات بازل (I)
67.....	3.7.2.1	أهداف اتفاق بازل ا:
67.....	3.7.2.2	العناصر الأساسية لإطار كفاية رأس المال بازل ا
67.....	3.7.2.2.1	مكونات رأس المال
69.....	3.7.2.2.2	الأوزان الترجيحية للأصول والالتزامات الخطرة
70.....	3.7.3	الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال في بازل II
70.....	3.7.3.1	هدف اتفاق بازل II
70.....	3.7.3.2	الأركان الثلاثة التي يستند إليها الإطار الجديد (بازل II)
72.....	3.7.4	علاقة معايير لجنة بازل بالكفاءة المصرفية

74.....	واقع وهيكلية القطاع المصرفي الفلسطيني	3.8
75.....	الجهاز المصرفي الفلسطيني في الفترة (2006 م - 2012 م)	3.8.1
81.....	هيكلية الجهاز المصرفي في فلسطين	3.8.2
81.....	سلطة النقد الفلسطينية	3.8.2.1
81.....	المصارف التجارية	3.8.2.2
82.....	المصارف الإسلامية	3.8.2.3
83.....	الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة وتقدير النموذج الإحصائي	
84.....	مقدمة	4.1
84.....	نموذج التقدير الإحصائي	4.2
84.....	تحديد النموذج	4.2.1
88.....	متغيرات النموذج	4.2.2
89.....	مكونات متغيرات النموذج	4.2.2.1
90.....	المعالجة الإحصائية للبيانات	4.3
90.....	التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج	4.3.1
92.....	تحليل التباين (ANOVA)	4.3.2
95.....	المقارنات المتعددة	4.3.3
99.....	تقدير النموذج (دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية)	4.4
99.....	طريقة التقدير	4.4.1
101.....	تقدير معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات	4.4.2
103.....	الفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية	
104.....	مقدمة	5.1
105.....	نتائج تقدير النموذج الإحصائي	5.2
106.....	قياس مرونة الإحلال	5.2.1
107.....	مرونة الإحلال بين العمل و رأس المال الثابت	5.2.1.1
108.....	مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي	5.2.1.2
109.....	مرونة الإحلال بين رأس المال الثابت ورأس المال النقدي	5.2.1.3
110.....	قياس مرونة الطلب السعرية	5.2.2
112.....	قياس وفورات الحجم	5.2.3
114.....	قياس وفورات النطاق	5.2.4
115.....	تقدير الكفاءة التشغيلية	5.3

115	تقدير الكفاءة التشغيلية حسب السنة	5.3.1
117	تقدير الكفاءة التشغيلية حسب كل مصرف	5.3.2
119	تقدير الكفاءة التشغيلية حسب الحجم	5.3.3
120	تقدير الكفاءة التشغيلية حسب طبيعة المصارف	5.3.4
121	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
122	النتائج	6.1
124	التوصيات	6.2
125	الدراسات المقترحة	6.3
126	المراجع	
126	أولاً: المراجع العربية	
133	ثانياً: المراجع الأجنبية	
136	الملاحق	
136	جدول بيانات متغيرات النموذج للمصارف	
138	جدول تحليل التباين	
139	جدول المقارنات المتعددة	
146	نتائج تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف	

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
77	عدد المصارف العاملة في فلسطين وفروعها حسب جنسيتها	3.1
79	معدل التغير السنوي في المؤشرات النقدية للقطاع المصرفي الفلسطيني	3.2
80	أهم مؤشرات الأداء المصرفي خلال الفترة من عام 2006 حتى نوفمبر 2012	3.3
89	المتغيرات المستخدمة في النموذج	4.1
91	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات النموذج	4.2
93	تحليل التباين	4.3
101	المعاملات المقدرة للنموذج	4.4
102	تحليل التباين للنموذج	4.5
105	متوسط حجم الأصول وعدد الفروع وعناصر الإنتاج في المصارف المحلية الفلسطينية	5.1
106	مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج	5.2
107	متوسط مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال الثابت حسب حجم المصارف	5.3
109	متوسط مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي حسب حجم المصارف	5.4
109	متوسط مرونة الإحلال بين رأس المال الثابت ورأس المال النقدي حسب حجم المصارف	5.5
110	مرونة الطلب السعرية	5.6
111	مرونة الطلب السعرية حسب حجم المصرف	5.7
112	وفورات الحجم	5.8
113	متوسط مرونة التكاليف ووفورات الحجم حسب حجم المصارف	5.9
114	وفورات النطاق	5.10
115	متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف الفلسطينية حسب السنة	5.11
117	الكفاءة التشغيلية حسب كل مصرف	5.12
119	الكفاءة التشغيلية للمصارف المحلية الفلسطينية حسب الحجم	5.13
120	الكفاءة التشغيلية للمصارف المحلية الفلسطينية حسب طبيعة المصرف	5.14

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	الكفاءة التقنية والتخصيصية والكلية	2.1
30	كفاءة الحجم	2.2
32	منحنى التكلفة المتوسطة في المدى الطويل	2.3
33	الحجم الأدنى الكفاء	2.4
49	تحليل الاختلاف في الكفاءة بين المصارف باستخدام طريقة حد التكلفة العشوائية	2.5
72	هيكل وثيقة مقررات لجنة بازل II	3.1
80	موجودات المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2006-2011)	3.2
82	هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني	3.3
115	متوسط الكفاءة التشغيلية في المصارف الفلسطينية حسب السنة	5.1
117	متوسط الكفاءة التشغيلية حسب المصرف	5.2

جدول الاختصارات

المصطلح باللغة الإنجليزية	الاختصار
Allocative Efficiency	AE
Cost Efficiency	CE
Data Envelopment Analysis	DEA
Distribution Free Analysis	DFA
Economic Value Added	EVA
Most Productive Scale Size	MPSS
Profit Margin	PM
Return on Assets	ROA
Return on Equity	ROE
Stochastic Cost Frontier Analysis	SFA
Technical Efficiency	TE
Thick Frontier Analysis	TFA
Technically Optimal Productive Scale	TOPS
Variable Returns-to-Scale	VRS

الفصل الأول

الإطار العام للدارسة

1.1 مقدمة

تحتل الكفاءة المصرفية موقعاً هاماً خاصة في المرحلة الراهنة، نتيجة لما يسببه الانفتاح الاقتصادي واتفاقيات التجارة الحرة والإصلاحات الهيكلية في النظام المالي والتحرير التدريجي لرأس المال من احتدام لشدة المنافسة ضمن صناعة المصارف (بورقبة، 2009، ص1) والتي كان لها تأثير مباشر على أدائها، فقد خضعت صناعة المصارف لإعادة تنظيم في الأنشطة والأسعار، وشهدت تطورات سريعة ومستمرة، لعل من أهمها تحرير قطاع المصارف، ورفع القيود وإزالة العوائق، مما أتاح المجال لقادمين جدد من مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية (الكور، 2008، ص179).

فالمصارف الأجنبية وغيرها من مزودي الخدمات المالية المحتمل دخولها إلى السوق، قد تمتلك مزايا تفوق المصارف المحلية، والتي قد تنافس بطرق مختلفة عن المؤسسات المحلية، فالمصارف الأجنبية هي جزء من مؤسسات مصرفية كبيرة لها الكثير من الميزات التنافسية، التي اكتسبتها من خلال الخدمة التي تقدمها لجمهور عالمي ومتنوع، وقدرتها على الحصول على رأس المال من مصادر تمويلية متعددة ومتنوعة، ومن خلال استفادتها من الابتكارات المالية، واستخدامها للتكنولوجيا الحديثة (Berger et al., 2007, P34).

لذلك تواجه المصارف المحلية منافسة جديدة ليس من المصارف الأجنبية فقط، وإنما من خلال المؤسسات المالية غير المصرفية أيضاً التي أضحت تنافس المصارف في وظائفها التقليدية كوسيط مالي بين المستثمرين والمدخرين (الكور والفيومي، 2007، ص253)، وتأسيساً على ما سبق، عملت ضغوط المنافسة عبر العقود الماضية باطراد، على دفع المصارف لتعديل اتجاهاتها الاستراتيجية وتحفيزها نحو تقليص التكاليف وزيادة توليد العوائد وتحسين معدلات الأداء من أجل البقاء والاستمرار والنمو، ولا يستطيع مصرف من المصارف أن يدعم بقاءه في بيئة تنافسية لفترة طويلة دون نموه وتطوره (الكور، 2008، ص180).

لذلك أصبح على المصارف التي تسعى إلى تعظيم قيمتها السوقية أن تعمل على التخلص من عدم الكفاءة على مستوى التكلفة والربح، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء على قيد الحياة (الكور، 2008، ص2)، وفي البيئة الحالية أصبح الاستغلال الأمثل والفعال للموارد من قبل المصارف ذو أهمية حاسمة نحو نمو وتطوير الاقتصاد مما يشير إلى أن القطاع المصرفي يمكن أن يصمد أمام المنافسة جنباً إلى جنب مع الزيادة في حصة السوق والوساطة الفعالة للأموال بين المدخرين والمقترضين من خلال التخصيص الأمثل للموارد واستخدامها بأساليب أكثر إنتاجية (McKinnon، 1973). فالنظام المالي الفعال هو شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد

وبالتالي فإن دراسات قياس الكفاءة المصرفية في أي اقتصاد هي أمر حيوي للأغراض التشغيلية، وكذلك الأكاديمية (Berger and Humphery, 1997)، وتقدير الكفاءة مفيد أيضاً للاستثمار الفردي أو القروض والسلف والقرارات والحكم على المواقف السابقة والحالية للمصارف إلى جانب الإمكانيات المستقبلية والمخاطر المرتبطة بها (Sharma et al., 2012, P36).

وتلعب المصارف العاملة في فلسطين دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للشركات والمشاريع بمختلف أنواعها، الأمر الذي يسهم في خلق حراك اقتصادي فاعل، وبالرغم من جميع الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي والتي تؤثر على نموه وتطوره والتي تمارسها سلطة الاحتلال الإسرائيلي إلا أنه تمكن من تحقيق أداء ممتاز خلال الفترة الماضية، حيث تمكن من تحقيق معدلات نمو كبيرة، ومن المتوقع أن يستمر في تحقيق معدلات نمو إضافية سواءً لجهة الأرباح أو حجم الودائع (الحوري، 2012).

فقد تضاعفت موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني بنسبة 345% من 2.2 مليار دولار في نهاية عام 1996 إلى 9.8 مليار دولار في نهاية نوفمبر 2012، وارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بنسبة 890% من 0,4 مليار دولار في نهاية عام 1996 إلى 3.96 مليار دولار مع نهاية نوفمبر 2012، مقابل تزايد ودائع العملاء المقيمين بنسبة 317% من 1,7 مليار دولار إلى 7,1 مليار دولار خلال نفس الفترة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة التسهيلات إلى الودائع بنسبة 44,8% من 24,8% في نهاية عام 1996م إلى 55,8% في نهاية نوفمبر 2012م (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2012).

لذا فإن قياس الكفاءة المصرفية يعد أمراً مهماً لعدة أسباب أولاً: لأنه عاملٌ حيوي للمؤسسات المالية التي تسعى إلى النجاح في أهدافها، بالنظر إلى زيادة المنافسة في السوق المالي، وثانياً: التغييرات السريعة في السوق المالي واتجاهه نحو العولمة أدى ذلك إلى تخوف المستثمرون من مدى كفاءة المصارف في تحويل مدخراتهم إلى منتجات مالية وخدمات مختلفة، ثالثاً: مقاييس الكفاءة من الجوانب الحاسمة في القطاع المصرفي التي تمكننا من التمييز بين المصارف التي لديها القدرة على البقاء والازدهار من تلك التي قد تواجه مشاكل مع تنامي القدرة التنافسية.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت باهتمام موضوع قياس الكفاءة المصرفية في الدول الغربية، ولكن الدراسات التي قامت بقياس الكفاءة المصرفية في بلدان الشرق الأوسط وبلادنا العربية قليلة لا تكاد تذكر وخاصة فلسطين، ويمكن أن يعزى أسباب ذلك إلى عوامل عديدة منها: العامل الأول أن النظم المالية في العديد من دول الشرق الأوسط قديمة، والعامل الثاني هيمنة

القطاع العام على المؤسسات المصرفية حيث لا تواجه الكثير من المنافسة، والعامل الثالث عدم توفر الثقة في المعلومات المالية والبيانات المحاسبية للمصارف في العديد من البلدان العربية، الأمر الذي شجع تلك البلدان خلال السنوات الخمس عشرة الماضية إلى الاتجاه نحو تحرير أنظمتها المالية، وبالتالي شجع الباحثين على إجراء الدراسات المصرفية والكفاءة الإنتاجية في بعض تلك البلدان (Paul al., 2008, P2).

وهذه الدراسة تعتبر من الدراسات القليلة التي تهدف لقياس الكفاءة المصرفية والمالية في القطاع المصرفي الفلسطيني، الذي يضطلع بدور مهم ورائد في الاقتصاد الفلسطيني، محتلاً مركز الصدارة في القطاع المالي ومشكلاً محور نشاطه وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للشركات والمشاريع بمختلف أنواعها، الأمر الذي يسهم في خلق حراك اقتصادي فاعل.

1.2 مشكلة الدراسة

نتيجة لاحتدام شدة المنافسة المصرفية، أصبحت الكفاءة على مستوى التكلفة والربح مطلب إداري مهم، ينبغي أن تسعى المصارف إلى تحقيقه، لكي تتمكن من الاستمرار والنمو، ولكي تكون قادرة على أي مواجهة محتملة من القادمين الجدد (المصارف الأجنبية) ومن مزودي الخدمات المالية بشكل عام. حيث أصبح من الضروري قياس كفاءة القطاع المصرفي الفلسطيني لما تشهده هذه المصارف من تحولات وإصلاحات، خاصة أن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهوناً بمدى فعالية ونجاعة النظام المالي وتحديداً النظام المصرفي.

وعليه يمكن توضيح مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما مدى قيام المصارف المحلية الفلسطينية بتحقيق الكفاءة المصرفية، التي تعكس قدرتها على إدارة تكاليف نشاطها، وتحقيقها للحجم الأمثل، وعرضها لمزيج متنوع من منتجاتها؟

وينتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مدى قيام المصارف المحلية الفلسطينية بالتحكم بتكلفة نشاطها، والرفع من كفاءتها الإنتاجية؟

2. ما مدى تحقيق المصارف المحلية الفلسطينية وفورات الحجم التي تتيح لها إمكانية التوسع والرفع من حجم أنشطتها؟

3. ما مدى تحقيق المصارف المحلية الفلسطينية وفورات نطاق التي تتيح لها إمكانية تنويع منتجاتها؟

1.3 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، الذي يعنى بالكفاءة وعلاقتها بأداء المصارف ودورها المهم في التنمية الاقتصادية في الوقت الذي تتزايد فيه الاتجاهات التنظيمية والرقابية الحديثة للمصارف في ظل العولمة المالية، كالاتجاه نحو المصارف الشاملة والاندماج والخصخصة.

فهناك العديد من التغيرات التي طرأت على دور المصارف على المستوى الدولي مما كان له انعكاس مباشر على أدائها خاصة في ظل الاتفاقيات الدولية كاتفاقيات الجات مما يشكل تحدياً للمصارف يستوجب عليها إعادة توظيف أموالها التوظيف الأمثل وإعادة تخصيصها بشكل أمثل وبالتالي ظهور الحاجة إلى البحث عن مجالات استثمار وتمويل جديدة لتنمية الإيرادات ومواجهة متطلبات التنمية (شاهين، 2005، ص3).

لذلك فإن تقييم الكفاءة المالية والمصرفية للمصارف يهدف إلى رصد أية انحرافات أو معوقات، ومن ثم القيام بتصحيح وتذليل نقاط الضعف التي توجهها بما يؤدي إلى تطوير أدائها، وبذلك يؤمل من هذه الدراسة أن تقدم سبل العلاج المناسبة للإدارة المصرفية والجهات الرقابية للعمل على تصويب الأوضاع القائمة، الأمر الذي يعزز وجود تلك المؤسسات في الاقتصاد ويضعها على مصاف المصارف العالمية القادرة على المنافسة.

هذا بالإضافة إلى كونها الدراسة الأولى على مستوى فلسطين التي تناولت الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية (حسب علم الباحث) وهي من الدراسات القليلة في الدول العربية، كما أن الاعتماد على منهجية ملائمة لقياس الكفاءة المصرفية والمالية للمصارف الفلسطينية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي يمثل إجراءً مناسباً بدلاً من الطرق التقليدية باستخدام أدوات التحليل المالي، مما يضيف على هذه الدراسة أهمية خاصة.

1.4 أهداف الدراسة

يمكن حصر أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مستويات الكفاءة في المصارف المحلية الفلسطينية.
- الوقوف على مدى تحكم المؤسسات المصرفية في إدارة تكاليفها وتقدير مروانات الإحلال ومروانات الطلب السعرية للمدخلات المستخدمة من قبل المصرف وتحليل دلالاتها.
- تحليل وفورات الحجم لمعرفة الحجم الأمثل للمصارف.

- تحليل وفورات النطاق لمعرفة المزيج الأمثل من المنتجات.
- التعرف على بعض الآليات الكفيلة برفع كفاءة النظام المصرفي وإمكانية تطبيق هذه الآليات على المصارف.
- قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف المحلية الفلسطينية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA.

1.5 فرضيات الدراسة

تبحث الدراسة في الفرضيات التالية:

1. يوجد لدى المصارف المحلية الفلسطينية قدرة على التحكم في تكاليفها من خلال تحقيقها مرونة الإحلال ومرونة الطلب السعرية لمدخلاتها.
2. تتمتع المصارف المحلية الفلسطينية بوفورات الحجم تتيح لها مزيداً من التوسع في نشاطها.
3. تتمتع المصارف المحلية الفلسطينية بوفورات نطاق تتيح لها إمكانية التنوع في منتجاتها.

1.6 مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة جميع المصارف المحلية العاملة في فلسطين وعددها ثمانية مصارف منها ستة مصارف تجارية تقليدية ومصرفين إسلاميين حسب دليل المصارف الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، وتتكون عينة الدراسة من سبعة مصارف محلية وهي: مصرف فلسطين المحدود ومصرف الاستثمار الفلسطيني والمصرف التجاري الفلسطيني ومصرف القدس ومصرف الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والمصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني بعد استبعاد مصرف واحد وهو المصرف العربي الفلسطيني للاستثمار، حيث تم اختيار هذه العينة على أساس توافر البيانات المالية اللازمة لإجراء الدراسة، وقد تم الحصول على المعلومات من التقارير السنوية المنشورة على المواقع الإلكترونية للمصارف محل الدراسة لمدة ست سنوات من عام 2006 وحتى 2011.

1.7 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على أسلوب التحليل القياسي لدراسة كفاءة المصارف الفلسطينية في عينة الدراسة بتحليل نموذج حد التكلفة العشوائية SFA الذي يعتمد على تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية، حيث أن العديد من الأبحاث والدراسات التجارية والاقتصادية قامت بتطبيق هذا النموذج بشكل واسع لقياس كفاءة الأداء المالي والاقتصادي على سبيل المثال لا الحصر (دارسة قريشي 2006، دراسة رايس وفاطمة الزهراء 2009، دراسة بورقية 2009).

1.8 حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على قياس كفاءة التكاليف للمصارف المحلية الفلسطينية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA عن الفترة الممتدة من عام 2006 وحتى عام 2011م وذلك حسب توفر البيانات المالية للمصارف محل الدراسة.

1.9 متغيرات الدراسة

1.9.1 المتغير التابع

ويتمثل في الكفاءة المصرفية ويتم قياسها من خلال المتغيرات الوسيطة وهي:

1. تكلفة الفوائد والعمولات.

2. تكلفة العاملين.

3. مخصصات الاهتلاك.

1.9.2 المتغيرات المستقلة

وتتمثل في العناصر المؤثرة على العمليات الإنتاجية للمصرف وهي:

1. القروض: وتتمثل في حجم القروض الإجمالية التي يمنحها المصرف للعملاء والمؤسسات المالية.

2. الاستثمارات الأخرى: وتتمثل في الاستثمارات الأخرى خلاف القروض.

3. سعر العمل: ويمثل متوسط أجر العامل في المصرف بقسمة مصاريف المستخدمين على عدد عمال المصرف.
4. سعر رأس المال العيني: ويتمثل في قيمة اهتلاك الأصول الثابتة المادية والمعنوية على إجمالي الأصول الثابتة المادية والمعنوية.
5. سعر رأس المال النقدي: ويمثل تكلفة الموارد المالية المتمثلة في تكلفة الودائع والديون على المصرف.

1.10 الدراسات السابقة

1.10.1 الدراسات العربية

1. دراسة (الساعاتي والعصيمي، 1995) بعنوان: " تقدير دالة تكاليف المصارف الإسلامية والمصارف التجارية: دراسة مقارنة "

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية لعدد من المصارف الإسلامية والتقليدية، حيث اشتملت عينة الدراسة على خمسة عشر مصرفاً، ستة مصارف إسلامية وأربعة خليجية وخمسة سعودية. بهدف قياس ووفورات الحجم والنطاق، ومرونة الإحلال والمرونة السعرية للمدخلات في تلك المصارف، ومقارنتها فيما بينها، واستخلاص نتائجها الاقتصادية، وذلك في الفترة من 1983 وحتى 1990.

وكان أهم نتائج الدراسة هي أن المصارف الإسلامية تتمتع بوفورات حجم موجبة بينما تتمتع أغلب المصارف التقليدية بوفورات حجم سالبة، وهو ما منح المصارف الإسلامية ميزة في خفض متوسط تكلفتها الكلية، كلما توسعت في أعمالها وخدماتها المصرفية إلى أن يصل إجمالي أصول المصرف إلى نحو 556 مليون دولار، مما يتيح لها حتى ذلك الحجم زيادة قدرتها على منافسة المصارف التقليدية والاستحواذ على حصة أكبر من السوق، كذلك أظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية لا تتميز بتكاليف تكاملية (أي تنعدم فيها وفورات النطاق)، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال الثابت في المصارف الإسلامية أكبر من المصارف التجارية وهذا يعني أن المصارف الإسلامية وصلت إلى حجم يتيح لها زيادة التجهيزات الرأسمالية وتخفيض العمالة لزيادة إنتاجية المصرف.

وأوصت الدراسة بأن تتخصص المصارف في نوع معين من العقود، لأن كل عقد يتطلب مزيجاً مختلفاً من المدخلات، وهو أفضل من جهة التكاليف.

2. دراسة (قريشي، 2006) بعنوان: " قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية "

هدفت هذه الدراسة إلى الجمع بين أدوات التحليل المالي وأدوات التحليل الاقتصادي، وذلك بتحليل مؤشر هامش الربح كنسبة مالية بهدف قياس كفاءة إدارة التكاليف، وتقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق للمؤسسات المصرفية الجزائرية، حيث تضم عينة الدراسة ستة مصارف جزائرية، خمسة مصارف عمومية وهي: المصرف الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري ومصرف الفلاحة والتنمية الريفية ومصرف التنمية المحلية ومصرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ومصرف مشترك من حيث الملكية بين القطاع العام الجزائري والقطاع الخاص السعودي، وهو مصرف البركة الجزائري، وذلك في الفترة الممتدة من 1994 وحتى 2003.

وأظهرت نتائج الدراسة أن وفورات الحجم تتخفض، كلما ارتفع حجم النشاط، وتصبح سالبة إذا زاد عن الحجم الأمثل، وعليه فإن منحنى التكلفة المتوسطة للمصارف الجزائرية في المدى الطويل يأخذ شكل الحرف الإنكليزي U، وفي النهاية فإن جميع المصارف الجزائرية تتمتع بوفورات نطاق، وبذلك تستطيع هذه المصارف التنويع في منتجاتها.

وأوصت الدراسة عدم توسع نشاط المصارف الجزائرية عن الحجم الأمثل حيث بلغ الحد الأدنى الكفاء حوالي 260 مليون دينار جزائري، بالإضافة إلى محافظة المصارف على التنويع في منتجاتها للحفاظ على وفورات النطاق.

3. دراسة (الكور، 2008) بعنوان: " تقدير عدم الكفاءة على مستوى التكلفة والربح "

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير نقاط عدم الكفاءة في المصارف التجارية التقليدية والإسلامية الأردنية ويتكون مجتمع الدراسة من خمسة عشر مصرفاً وكانت فترة الدراسة من 1993 إلى 2006، وذلك باستخدام دالة translog وطريقة الحد التصادفي المعلمية (SFA).

أظهرت نتائج الدراسة وجود انحرافات شديدة عن الحد الأمثل، وانخفاض في مستويات كفاءة على مستوى كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري والبدل. الأمر الذي يتطلب دعم مستويات المنافسة، وسد الثغرات المهمة في الكفاءة بين المصارف، حيث يمكن التأكيد على أن هناك متسعاً للمصارف

منخفضة الكفاءة لكي تحسن من مستويات كفاءة عملياتها عن طريق تقليل انحرافاتهما عن الحد الأمثل، وذلك لسد الثغرات الهامة في الكفاءة بين المصارف التجارية الأردنية، والعمل على إبراز الكفاءة كمطلب إداري مهم، يسهم في التخلص من عدم الكفاءة في الأعمال المصرفية ويؤدي إلى ارتفاع مستويات المنافسة ضمن صناعة المصارف، و كما بينت النتائج تمتع المصارف الإسلامية بمستويات مرتفعة من كفاءة الربح، غير أنها بعيدة عن الحد الأمثل فيما يتعلق بكفاءة التكلفة، الأمر الذي قد يعود إلى التشريعات والقوانين التي تلزمها بالاحتفاظ بسيولة عالية، بسبب عدم توفر أدوات مالية قصيرة الأجل توائم بين السيولة والربحية وتتماشى مع الشريعة الإسلامية.

وأوصت الدراسة بضرورة إبراز الكفاءة كمطلب إداري مهم، يسهم في التخلص من عدم الكفاءة في الأعمال البنكية، وضرورة العمل على ممارسة نشاطات غير تقليدية، والمساهمة الفعالة لاستيعاب التكنولوجيا والاستفادة من الابتكارات المالية وغير المالية، وتطوير المنتجات البنكية كماً ونوعاً ونشاطاً، وتطوير نظم الاتصالات والمعلومات وتطوير الكوادر البشرية، كما توصي الدراسة بزيادة الرقابة والمتابعة على المديرين، وخاصة مديري البنوك الإسلامية التي تتمتع بمستويات مرتفعة من كفاءة الربح ضمن صناعة البنوك،

4. دراسة (رايس والزهران، 2009) بعنوان: " قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة حالة المصارف الجزائرية "

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى تمتع المصارف الجزائرية بالكفاءة المصرفية في الفترة ما بين 2004 وحتى 2008، وذلك باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA كنموذج كمي، حيث قدرت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية بهدف قياس مرونة الإحلال والطلب السعرية ووفورات الحجم والنطاق لعينة الدراسة التي تتكون من ستة مصارف.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الجزائرية تتمتع بكفاءة الإحلال بين عناصر الإنتاج، ولكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها الأمر الذي جعلها لا تحقق وفورات حجم تتيح لها التوسع في حجم نشاطها، كما وجدت أن هذه المصارف تتمتع بوفورات نطاق تتيح لها تنويع منتجاتها.

وأوصت الدراسة السلطات الجزائرية بالعمل على رفع كفاءة المصارف من خلال زيادة استقلاليتها والاتجاه نحو خصخصة المصارف العمومية منها، والارتقاء بكفاءة العنصر البشري وتحديث أنظمة المصارف، ودراسة إمكانية الاندماج بين المصارف الجزائرية، وتقديم خدمات مصرفية مستحدثة لمواجهة المنافسة الشديدة في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

1. دراسة (Bader et al., 2007)

"Efficiency of Conventional versus Islamic Banks: International Evidence using the Stochastic Frontier Approach (SFA)"

هدفت هذه الدراسة لقياس ومقارنة كفاءة التكاليف وكفاءة الإيرادات وكفاءة الأرباح لـ 80 مصرف في 21 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، وتشمل الدراسة 43 مصرفاً إسلامياً و 37 مصرفاً تقليدياً، باستعمال طريقة تحليل البيانات المغلفة (DEA) خلال الفترة ما بين 1990 وحتى 2005، وتمت الدراسة حسب حجم وعمر ومكان تواجد المصارف.

ولقد أظهرت النتائج أن هناك عدم كفاءة في استخدام الموارد في جميع البنوك محل الدراسة بشكل عام، كما أظهرت النتائج عدم وجود اختلافات جوهرية بين نتائج الكفاءة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، ومع ذلك هناك مجال كبير للتحسين في تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح في النظم المصرفية على حد سواء، وعلاوة على ذلك، فإن النتائج بينت بأنه لا يوجد فرق ذو أهمية في متوسط مستوى الكفاءة بين المصارف كبيرة الحجم مقابل المصارف الصغيرة والمصارف الجديدة في مقابل القديمة في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء. هذا يعني أن عامل الحجم والعمر لم يؤثر على أداء المصارف في هذه الدراسة، وعموماً كانت النتائج هي لصالح النظام المصرفي الإسلامي الأكثر حداثة.

2. دراسة (Olson and Taisier, 2010)

"Efficiency and bank profitability in MENA countries"

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير كفاءة المصارف في بعض الدول العربية ومقارنة هذه النتائج مع المؤشرات المحاسبية لربحية هذه المصارف متمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وقد اعتمدت هذه الدراسة طريقة التوزيع الحر DFA عن طريق تقدير دالتي التكلفة والربح بغرض تقدير مؤشرات الكفاءة للفترة من 2000 حتى 2008 ومن ثم يتم قياس متوسط كفاءة المصارف حسب البلد ومقارنتها بالمؤشرات المحاسبية للربحية، حيث تكونت عينة الدراسة من 38 مصرف موزعة على عشر دول عربية مختلفة.

توصلت الدراسة إلى استنتاجات هامة منها انحسار معظم المصارف العربية في نطاق لا يرتقي إلى الحجم الأمثل، وكذلك الحال بالنسبة لمستوى كفاءة التكلفة التي تبقى أصغر من مستواها في المصارف الأمريكية الشمالية، وتتقارب أكثر من مستواها في العديد من الدول الأوروبية والاقتصاديات النامية، وكذلك تبين أن المصارف الإسلامية في هذه الدول العربية تبدو أقل كفاءة من حيث التكلفة والربح مقارنة بالمصارف التقليدية، علماً بأنها أكثر ربحية من المصارف التقليدية.

كما أن هذه الدراسة ترى على غرار العديد من الدراسات الأخرى أن المصارف العربية تظهر أقل تناقضاً بين مقاييس الكفاءة من حيث التكلفة والربح مما هو عليه الحال في بعض الدول الأخرى. وهذا يعني أنه على الرغم من عدم الكفاءة من ناحية الربحية، فإن المصارف العربية تبلي بلاءً حسناً نسبياً بالمعايير الدولية في توليد الأرباح اعتماداً على الموارد المتاحة وبيئة التشغيل الحالية.

3. دراسة (Hamiltona et al., 2010)

"Cost and Profit Efficiency in the Jordanian Banking Sector"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل كفاءة التكلفة والأرباح لأنواع مختلفة من البنوك العاملة في القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة 1993-2006 باستخدام طريقة حد التكلفة العشوائية المعلمية (SFA)، حيث شملت عينة الدراسة 23 مصرفاً محلياً وأجنبياً ومن المصارف العاملة في الأردن مقسمة لثلاثة أنواع من المصارف وهي: مصارف تجارية، ومصارف الاستثمار ومصارف إسلامية، بهدف تحديد أي نوع من المصارف أكثر كفاءة من حيث التكلفة والربح.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود مستويات كفاءة الربح أقل بكثير في مقابل كفاءة التكاليف كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن كفاءة الربح البديل هو أقل من كفاءة الأرباح القياسية. هذه النتائج تعني إما أن هناك وجود القوة السوقية في القطاع المصرفي الأردني فيما يتعلق بالتسعير أو وجود اختلافات في جودة مخرجات المصارف، وتنعكس على الاختلافات في الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية هي أقل كفاءة من حيث كفاءة التكلفة من المصارف التجارية والاستثمارية التي أظهرت كفاءة أكبر من حيث كفاءة الربح، كما بينت النتائج أنه بإمكان المصارف التي تعتبر أكثر كفاءة من حيث التكلفة تعويض أي انخفاض في الربحية المرتبطة بزيادة المنافسة باعتباره مكسب محتمل من زيادة المنافسة.

4. دراسة (Sharmaa et al., 2012)

"Measurement of Technical Efficiency and Its Sources: An Experience of Indian Banking Sector"

هدفت هذه الدراسة لقياس الكفاءة الفنية للمصارف التجارية في الهند ولإظهار مصادر عدم الكفاءة من خلال تطبيق طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA) في هذه الدراسة، وذلك باستخدام البيانات التجميعية المتوازنة (Balanced Panel Data) وكانت فترة الدراسة من عام 2005-2006 وحتى عام 2009-2010، حيث أعدت النتائج التجريبية على أساس دالة Cobb-Douglas، ونموذج عدم الكفاءة الوظيفية.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن المصارف التجارية قد أظهرت نمو في مستوى الكفاءة الفنية على مدى فترة الدراسة، وذلك يعتمد اعتماداً كبيراً على الأصول الثابتة ومدخلات الودائع، ومن خلال تحليل مصادر عدم الكفاءة، تبين أن المصارف المملوكة للقطاع العام لديها علاقة هامة وإيجابية مع الكفاءة الفنية.

وعلاوة على ذلك، تم التوصل إلى أن المصارف بحاجة إلى التركيز على نسبة النقد والودائع حيث أن هذه النسبة لها علاقة إيجابية مع كفاءة المصارف، ولكن ليست ذات دلالة إحصائية، كما بينت الدراسة أن نسبة الودائع إلى إجمالي الالتزامات لها علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية مع الكفاءة التقنية للمصارف.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التالي:

1. تعد الدراسة الأولى والوحيدة التي تطبق على القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية.
2. هذه الدراسة اهتمت بقياس وتقييم واقع الكفاءة المصرفية في المصارف الفلسطينية بينما معظم الدراسات السابقة كانت دراسة مقارنة بين حالتين أو نموذجين.
3. استخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA لقياس الكفاءة المصرفية وهي من الطرق الملائمة لقياس أداء المؤسسات حيث أنها شائعة جداً في الدراسات الأمريكية والأوروبية ولكنها حديثة الاستخدام في البيئة العربية بدلاً من التحليل المالي والأساليب التقليدية.

4. تتميز هذه الدراسة باستخدامها دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية لقياس كفاءة مرونة الإحلال ومرونة الطلب السعرية، وكفاءة الحجم والنطاق، بالإضافة إلى قياس الكفاءة التقنية والتخصيصية وبالتالي كفاءة التكاليف باستخدام برنامج Frontier 4.1.
5. تشمل العديد من الدراسات السابقة لشمولية الموضوع والحصول على أكبر قدر من المعلومات التي تفيدها في الحصول على النتائج الدقيقة والوفية عن الموضوع.
6. إن هذه الدراسة تقوم بفتح باب جديد للدراسات المستقبلية في قياس كفاءة قطاعات اقتصادية مختلفة.

الفصل الثاني

الكفاءة المصرفية وطرق قياسها

2.1 مقدمة

استأثر موضوع تقييم الأداء باهتمام واسع من عدد كبير من الكتاب والباحثين في مجالات الدراسة العلمية الاقتصادية منها والإدارية والمحاسبية والمالية والمصرفية كذلك، لارتباطه بجوانب مهمة من حياة المنظمات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها (فهد، 2009، ص24).

حيث إن مفهوم تقييم الأداء على مستوى المؤسسات المصرفية ومنها المصارف التجارية لا يختلف كثيراً عن منظمات الأعمال الأخرى الإنتاجية أو الخدمية منها حيث أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياس الأداء وغالباً ما يعرف الكتاب المصرفيين الأداء المصرفي وفق هذا الإطار على أنه الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف (سلام، 2004، ص245).

ويمثل الأداء الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمه، كما يعتبر العامل الأكثر إسهاماً في تحقيق هدفها الرئيس ألا وهو البقاء والاستمرارية، ويتصف الأداء بكونه مفهوماً واسعاً ومتطوراً، كما أن محتوياته تتميز بالديناميكية نظراً لتغير وتطور مواقف وظروف المؤسسات بسبب تغير ظروف وعوامل بيئتها الخارجية والداخلية على حد سواء، ويشير مفهوم الأداء في عمومه إلى ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز والذي يتصف بالشمولية والاستمرار، ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة ويقائنها في أسواقها المستهدفة، كما يعكس في الوقت نفسه مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع بيئتها، أو فشلها في تحقيق التأقلم المطلوب، كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأداء يقترن بمصطلحين هامين، هما الكفاءة والفعالية (الداوي، 2010، ص217).

ومن هنا فمن من الضروري قبل التطرق إلى تعريف كفاءة الأداء تحديد مفهومي الأداء وتقييم الأداء.

2.2 تعريف الأداء

يمكن الإشارة بدايةً إلى أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الانجليزية (To Perform)، وقد اشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية (Performer)، والتي تعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين وجهات نظر المفكرين والكتاب في هذا المجال، واختلاف أهدافهم المتوخاة من صياغة تعريف محدد لهذا المصطلح، ففريق من الكتاب اعتمد على الجوانب الكمية (أي تفضيل الوسائل التقنية في التحليل) في صياغة تعريفه للأداء، بينما ذهب فريق آخر إلى اعتبار الأداء

مصطلح يتضمن أبعاداً تنظيمية واجتماعية فضلاً عن الجوانب الاقتصادية، ومن ثم لا يجب الاقتصار على استخدام النسب والأرقام فقط في التعبير عن هذا المصطلح (Ecosid, 1999, P18).

ولا يسع في هذا المجال عرض وتحليل إسهامات كل الكتاب والباحثين في تعريف مصطلح الأداء، الأمر الذي يحتم علينا الاقتصار على تقديم مجموعة محددة من التعاريف بما يفي بالغرض من الدراسة.

حيث عرف الكاتبان (Miller & Bromily) الأداء بأنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها" (الحسيني، 2000، ص231)، ويلاحظ من هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل كل من الكفاءة والفعالية.

وعرفه (Lorrino, 1996) بأنه "الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة وهي تكاليف مختلف الأنشطة، فبعض الوحدات (مراكز تكلفة) تعد مستهلكة للموارد، وتسهم سلبياً في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها، والأخرى تعد مراكز ربح، وهي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد ومصدر عوائد، وتسهم بهامش في الأداء الكلي للمؤسسة" (الداوي، 2010، ص218).

2.3 مفهوم تقييم الأداء

أما بخصوص مفهوم تقييم الأداء فقد عرفه (زيود وآخرون، 2005، ص163) بأنه مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة.

بينما عرفه (الكرخي، 2000، ص40) بأنه مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية وكفاءتها في إدارة نشاطها في جوانبه المختلفة خلال مدة زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بال نوعية والكمية المطلوبة وبيان مدى قدرتها التنافسية مع الوحدات الاقتصادية المماثلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع أساليب أكثر تطوراً في مجال عملها.

وعرفه (الحسيني والدوري، 2000، ص221) بأنه تقييم المقوم باستخدام الكفاءة والفاعلية أو أي عامل اجتماعي آخر لذا فانه من الممكن أن يكون أداء المنشأة جيد في بعض الأحيان و ضعيف في أحيان أخرى حسب وجهة نظر المقوم وطموحه.

وقد جاء في مفهوم تقييم الأداء بأنه مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلاً وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علمياً وعملياً لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين (آل ادم واللوزي، 2000، ص199).

2.3.1 أهداف ومزايا تقييم الأداء

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يأتي (الحداد ومقبل، 2005، ص161):

1. الوقوف على مستوى إنجاز الوحدات الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها.
2. الكشف عن مواطن الضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها لوضع الحلول اللازمة لها وإرشاد المنفذين الى وسائل تلافيها مستقبلاً.
3. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود.
4. تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الأدائي.
5. تنشيط أداء عمل الأجهزة الرقابية عن طريق المعلومات التي يقدمها التقويم الأدائي فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب.

2.3.2 مجالات الأداء المصرفي

تتعدد المجالات التي تسعى المؤسسات لقياسها على أساس أن كل مجال منها يعكس هدفاً تسعى إلى تحقيقه وقد تختلف هذه المجالات من مصرف الى آخر وحسب طبيعة نشاطه وحسب نظرة الإدارة العليا لهذه المجالات إذ تعكس هذه المجالات أهداف المؤسسة الأساسية (الحسني، 2000، ص234).

ويشمل مفهوم كفاءة الأداء ثلاثة أبعاد تشكل مجموعها نموذجاً متكاملًا لقياس وتقييم كفاءة الأداء وهذه الأبعاد هي:

أ- الاقتصاد في استخدام الموارد

أي مدى كفاءة المنشأة في الحصول على الموارد الاقتصادية بمستوى مناسب من الجودة وبأقل قدر ممكن من الكلفة ولأجل تحقيق عنصر الاقتصادية لابد من توفر نظام سليم وفاعل للرقابة الداخلية الذي يمكن الاستعانة به لإعداد المعايير الفنية والاقتصادية والمالية التي تتسجم مع طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية و مقوماتها (عبدالستار، 2012، ص120).

ب- الكفاءة

تنصب وظيفة هذا العنصر على مدى نجاح الوحدة في إحكام العلاقة بين الموارد (المدخلات) المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة تهدف إلى زيادة المخرجات وتخفيض المدخلات أي تقيس العلاقة بين المخرجات والمدخلات (عبدالستار، 2012، ص120). وهو ما سيتم دراسته في هذا البحث.

ت- الفاعلية

يعني مفهوم الفاعلية التأكد مما إذا كانت الأهداف المتحققة والأساليب التي اتبعت في تحقيقها تتفق مع الأهداف المقررة ومع ما هو مخطط له (فهد، 2009، ص41)، كما تعرف بأنها قدرة الوحدة الاقتصادية على أداء وظائفها بما يحقق الرضا عنها وتتناول الفاعلية بوجه خاص التأكد مما إذا كانت الأهداف المحققة والأساليب المتبعة في تحقيقها تتفق مع الأهداف المخطط لها وكشف الانحرافات السالبة والموجبة وبيان أسبابها وتقديم المقترحات التي من شأنها دعم المظاهر الإيجابية في الأداء ومعالجة النواحي السلبية والعمل على تلافيتها في المستقبل (الخفاجي، 2003، ص15).

ومن خلال ما سبق يتضح أن الكفاءة تعد مكوناً رئيساً من مكونات الأداء، وحيث أن هذا البحث يركز على موضوع الكفاءة لذا سوف يتم التعمق في تعريف مفهوم الكفاءة وأنواعها وطرق قياسها.

2.4 تعريف الكفاءة

تعرف الكفاءة لغةً بأنها: "الحالة التي يكون فيها الشيء مساوٍ لشيءٍ آخر" (ابن منظور، موسوعة لسان العرب).

أما اصطلاحاً فتعرف الكفاءة بأنها "إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواءً كانت هذه الموارد بشرية أم مادية أم مالية، كذلك العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية" (قريشي، 2006، ص8).

ويعرف (Shone, 1981) الكفاءة بأنها: "الكيفية المثلى في استخدام الموارد لإنتاج شيء ما". وفي تعريف آخر للكفاءة: "قدرة مردودية المؤسسة" بمعنى أن الكفاءة هي مقياس للمردودية (العوائد) في المؤسسة، أي أنها تتعلق بالمرجات مقارنة بالمدخلات (الداوي، 2010، ص220).

وعرف (معراج، 2011، ص4) الكفاءة بأنها معيار الرشد في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية وخاصة ان البيئة تتصف بقلّة الموارد المتاحة لذلك لا بد من اعتماد هذا الأسلوب في التوجه نحو تحقيق الأداء الأمثل في استخدام الموارد المتوفرة.

بينما عرفها (خالص، 2010، ص388) بأنها استغلال الطاقات الإنتاجية على مستوى المؤسسة، وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في إمكانيات المؤسسة المادية والمالية والبشرية، بما يضمن أداء أفضل، في ظل المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تنشط فيه.

وعرف (بلوط، 2005، ص41) الكفاءة بأنها: "الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر".

وعرفها (الحسني، 2000، ص227) بأنها "القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محدودة، أو القدرة على تحقيق الحجم نفسه باستخدام أدنى قدر من المدخلات".

وعرف (حسين وعبدالحميد، 2010، ص163) الكفاءة بأنها "تعبير عن مدى نجاح المنشأة في حسن استخدام الموارد المستخدمة (المدخلات) لغرض تعظيم المخرجات المستهدفة".

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن الكفاءة صفة ملازمة لكيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها، حيث ينبغي أن يكون هناك استغلال عقلائي رشيد، أي القيام بعملية مزج عوامل الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة. أي العمل على تحقيق الندية في الشيء أو العمل المراد إنجازه (الداوي، 2010، ص220)، ويتجسد ذلك إما بتحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محدودة، أو بتحقيق أدنى المدخلات لمخرجات محدودة.

وبذلك يمكن النظر للكفاءة من مدخلين أو جانبين (قريشي، 2006، ص9):

- جانب المخرجات حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المخرجات الفعلية والمخرجات القصوى الممكن تحقيقها من مدخلات محددة.
- جانب المدخلات حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المدخلات الفعلية والمدخلات الدنيا التي يمكنها إنتاج مستوى معين من المخرجات.

والملاحظ أن هذين المدخلين يعبران عن مقياس للكفاءة التقنية الذي يهمل الأهداف السلوكية للمؤسسة، كما يمكننا الاستنتاج أن عملية الإنتاج تعتبر غير كفؤة لو أنها تطلبت استعمال كمية أكبر من المدخلات مقارنة بكمية أقل من المدخلات لإنتاج نفس الكمية من الناتج، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الكفاءة في المؤسسة تتأثر بحجم مدخلاتها، بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها المحيط، وجودة تنظيمها... الخ (الداوي، 1999، ص4).

2.4.1 الفرق بين الكفاءة والإنتاجية

كثيراً ما يستخدم مصطلح الإنتاجية كمرادف لمصطلح الكفاءة ولكن هناك اختلاف بين المصطلحين حيث تعني الإنتاجية بالمفهوم العام المعيار الذي يمكن من خلاله قياس درجة حسن استغلال الموارد الإنتاجية، وقد تعني أيضاً كمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج وكما تعني تلك العلاقة بين كمية الإنتاج وكمية المستخدمات الداخلة في العملية الإنتاجية، ومن الجدير بالذكر بأن المفهوم العام للإنتاجية ينطلق من العلاقة بين الإنتاج وكمية العمل المستخدم في إنتاجه. فالإنتاجية قد تعني العلاقة بين المخرجات من السلع والخدمات والمدخلات من مواد وعمل، أو قد يكون معناها قياس مدى نجاح المنظمة في انجاز مهامها المنشودة وقد تعني للبعض مؤشر من مؤشرات الكفاءة والفاعلية (أيوب وآخرون، 2011، ص174).

ومن خلال هذا التعريف يمكن اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخلات كإنتاجية رأس المال، وإنتاجية العمل وغيرها من العناصر، في حين أن الكفاءة كما عرفت سابقاً تهتم بطريقة أو كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق أقصى مستوى ممكناً من المخرجات من هذه الموارد (قريشي، 2006، ص19).

2.4.2 الفرق بين الكفاءة والفاعلية

كثيراً ما يتم الخلط بين مفهومي الكفاءة والفاعلية حيث تعرف الفاعلية بأنها الدرجة التي تتحقق من خلال الأهداف المرسومة لأية مؤسسة سواء كانت تقدم سلعاً أو خدمات وسواء كانت مخرجاتها مرئية أو غير مرئية، من خلال تحويل مدخلاتها بكفاءة إلى مخرجات مرغوب فيها (فهمي، 2009،

ص 251)، وبناءً على ما قدمه Raymond (1982)، فإن Barnard (1938) يعد أول من حاول أن يقدم تعريفاً للفاعلية، حيث عرف الفاعلية بأنها تحقيق الهدف المحدد، وعرف العمل الفعال بشكل عام بأنه العمل الذي ينجز الهدف الذي تم تحديده مسبقاً، ويعرف Price (1972) الفاعلية بأنها الدرجة التي عندها يتم تحقيق أهداف متعددة، وكذلك يقصد بالفاعلية استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل لتحقيق الأهداف المخطط لها (فهد، 2009، ص 42)، وعرفت بأنها تعبير عن مدى العلاقة بين المستهدف من الأعمال وما نفذ فعلياً منها وفيما إذا نجحت المنشأة في إدارة مواردها (حسين وعبدالحميد، 2010، ص 163).

ويعتبر مفهوم الكفاءة ملازماً لمفهوم الفاعلية، ولكن لا يجب أن يستخدم بالتبادل. فقد تكون المنظمة فعالة ولكنها ليست كفؤة أي أنها تحقق أهدافها ولكن بخسارة، وعدم كفاءة المنظمة يؤثر سلباً على فاعليتها، ويمكن أن تعرف الكفاءة بأنها "إنجاز العمل بشكل صحيح" بينما الفاعلية هي "إنجاز العمل أو الشيء الصحيح" وهكذا فالمفهومين يكمل كل منهما الآخر. ويمكن القول أن مصطلحي الكفاءة والفعالية ليسا بالضرورة بديلين لشيء واحد، فالكفاءة لا يمكن تحديدها أو تقريرها إلا إذا تم التحديد الدقيق لأهداف النظام والقيود التي تخضع لها هذه الأهداف (قريشي، 2006، ص 23).

2.5 أنواع الكفاءة

يمكن شرح وتوضيح مفهوم الكفاءة بشكل تفصيلي ودقيق من خلال دراسة هذا المفهوم وفق مستويات التحليل الاقتصادي الثلاث وهي: مستوى المؤسسة والمشروع، ومستوى الصناعة، ومستوى الاقتصاد ككل. وعليه يتضح أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الكفاءة: الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة أو المشروع، والكفاءة الهيكلية للصناعة، وكفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل، بالإضافة إلى مفاهيم أخرى للكفاءة مثل "كفاءة إكس" و "الكفاءة النسبية". وسيتم تناول هذه المفاهيم بشيء من التفصيل.

2.5.1 الكفاءة الإنتاجية

تتحقق الكفاءة الإنتاجية باستخدام الموارد المتاحة للحصول على أقصى إنتاج ممكن بطريقة ملائمة يراعى فيها تقليل التكاليف وتحقيق رغبات المستهلكين (رايس وفاطمة الزهراء، 2009، ص 61).

وتتضمن العملية الإنتاجية جانبين: الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، أما الجانب الثاني تكاليفي يتمثل في أسعار المدخلات. وعليه فالكفاءة

الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية أو ما يعرف بكفاءة التكلفة (قريشي، 2006، ص10).

ويعتبر مفهوم الكفاءة التقنية أكثر المفاهيم شيوعاً للكفاءة، والذي يقصد به: "تحويل المدخلات المادية إلى مخرجات بأفضل أداء ممكن"، أي أن المنشأة تستخدم أقل ما يمكن من عناصر الإنتاج لتعطي مستوى محدد من الإنتاج أو أنها تعطي أعلى إنتاج دون زيادة في عناصر الإنتاج (حسين وعبد الحميد، 2010، ص163).

وقد عرف (Farrell 1957) الكفاءة التقنية بأنها "مقدرة المنشأة على الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام المقادير المتاحة من المدخلات" (Farrell, 1957, P254).

وقد عرفت الكفاءة أيضاً بأنها "إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة" (Bo Carlsson, 1982, P467)، وتتصرف الكفاءة التقنية في مجمل تعريفاتها كما ورد سابقاً إما إلى:

1. الزيادة الممكنة في الناتج باستخدام مجموعة محددة من المدخلات، أو

2. الانخفاض الممكن في المدخلات لكمية محددة من الناتج.

وذلك عندما يتم القضاء على الهدر في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وعلى ذلك تكون المؤسسة كفاء تقنياً إذا كانت الزيادة في أحد أشكال الناتج تتطلب انخفاضاً في أحد أشكال الناتج الأخرى على الأقل، أو زيادة في أحد المدخلات على الأقل. أو بصورة أخرى عندما يتطلب خفض أي من المدخلات زيادة في واحد من المدخلات الأخرى على الأقل أو خفض إحدى المخرجات على الأقل للحفاظ على نفس المستوى من الناتج (السقا، 2005، ص29-30).

حيث تعتبر المنشأة أكثر كفاءة تقنية من غيرها إذا ما استطاعت إنتاج مستوى أعلى من الإنتاج بنفس مستوى تكاليف التشغيل (أونور، 2011، ص6).

وتعرف الكفاءة السعرية بأنها: "إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج" (Yot Amornkitvikai, 2011, P126).

وعرفت أيضاً بأنها "مقدرة الشركة على استخدام المزيج الأمثل للمدخلات آخذةً في الاعتبار أسعار المدخلات والتقنية الإنتاجية" (الشايح، 2008، ص28).

حيث تعتبر منشأة أكثر كفاءة سعرية في حال استخدامها للموارد المطلوبة بالطريقة التي تعظم أرباحها (أونور، 2011، ص6).

ويفسر مفهوم الكفاءة الإنتاجية بمدى تطابق المخرجات الفعلية مع القياسية أو المتوقعة لأن الكفاءة تعني الاستخدام الأمثل للمدخلات والانتفاع بها لإنجاز الأهداف أو أنها تمثل أمثل استعمال لعناصر الإنتاج بهدف الحصول على أقصى نفع من تلك العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية (معراج، 2011، ص4).

ويعرف (Stigler) الكفاءة الإنتاجية أو الكفاءة الاقتصادية بأنها "علاقة بين المدخلات والمخرجات، وتقاس بالنسبة التالية: (المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة)". ويرى بأن الكفاءة المثلى تتحقق عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد ويتحقق ذلك عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل الإنتاج بتكلفة كل عامل (Stigler, 1960, P102).

2.5.2 الكفاءة الهيكلية

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية (Structural Efficiency) عن الكفاءة التقنية للصناعة، وقد قدمه الأمريكي (Farrell) سنة 1957 وطوره كلا من Hjalmarsson و Forsund في دراستيهما سنتي 1974 و 1978 و يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسنها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها (قريشي، 2006، ص14).

وتقاس الكفاءة الهيكلية لصناعة ما حسب ما أورده Farrell بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة، ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة، وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات (Farrell, 1957, P258).

بينما يرى (Forsund و Hjalmarsson) أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات والمخرجات بدلاً من المعدل المرجح، الذي قد يكون كفاء من الناحية التقنية ولكنه ليس كفاء من الناحية الاقتصادية، وذلك اعتماداً على فرضية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة (Forsund & Hjalmarsson, 1979, P47)، وقد أثمرت دراستهما سنة 1978 عن نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكلية للصناعة هما:

الكفاءة الهيكلية التقنية (Structural Technical Efficiency)

والكفاءة الهيكلية للحجم (Structural Scale Efficiency)

حيث تقيس الأولى: مستوى الادخار في المدخلات، وتقيس الثانية: مستوى الزيادة في الإنتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة و للصناعة (قريشي، 2006، ص15).

2.5.3 كفاءة تخصيص الموارد

يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل، ويرى معظم الباحثون أن اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع، غير أن أدلة الدراسات التطبيقية تبين أن الخسارة في الرفاه الاجتماعي الناتجة عن عدم التخصيص الكفاء للموارد تمثل أقل من (1%) من الناتج الوطني الإجمالي، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة. وذلك من أجل قياس فائض المستهلك و فائض المنتج الناتج عن التحول من حالة الاحتكار إلى حالة المنافسة التامة (Leibenstein, 1966, P394-395).

2.5.4 الكفاءة التشغيلية (كفاءة إكس)

كفاءة إكس هي مقياس إضافي لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الصناعة وعلى مستوى الاقتصاد ككل، وقد تم اقتراحها من طرف الاقتصادي (Leibenstein) في سنة 1966 ، والفرضية الأساسية التي اعتمد عليها هي أن :

"لا الأفراد ولا المؤسسات ولا الصناعات هي منتجة كما ينبغي" (Leibenstein, 1966, P203-211).

وعليه فإن مسألة الكفاءة في هذا المجال تعود إلى نظام الحوافز والنظام الإداري في المؤسسة.

ويرى أنه في ظل وجود نظام حوافز قوي سيحرص العمال والموظفين على تحقيق مستوى إنتاجي قريب من المستوى الأمثل، وفي ظل ظروف أخرى (محفزات أكثر) قد ينتجون أكثر من المستوى الأمثل. ويرى أن كفاءة إكس مثل كفاءة تخصيص الموارد تعود إلى الفرق بين الكفاءة القصوى لاستخدام الموارد والاستخدام الحقيقي (الفعلي) للموارد، وهو ما يمثل درجة كفاءة إكس ويشكل عام فإن الكثير من الدراسات تثبت وجود كفاءة إكس وأنها خاصية مميزة للقطاع العام (قريشي، 2006، ص17).

2.5.5 الكفاءة النسبية

الكفاءة النسبية هي مقياس للكفاءة - سواءً كانت كفاءة تقنية أو كفاءة سعرية أو كفاءة اقتصادية لمؤسستين أو أكثر - أي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة، وتتم هذه العملية في ظل فرضية توحيد العملية الإنتاجية للمؤسسات أو للمؤسسات محل الدراسة بمقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الإنتاج (قريشي، 2006، ص18).

وتعرف بأنها " معدل مجموع المخرجات الموزونة إلى مجموع المدخلات الموزونة (الشعبي، 2004، ص3).

وبعد التعرف على الكفاءة وأنواعها بشكل عام سيتم التطرق بشكل أكثر تحديداً إلى مفهوم الكفاءة المصرفية وأنواعها وطرق قياسها.

2.6 مفهوم الكفاءة المصرفية

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ أو المعنى الذي شرحناه سابقاً والمتمثل أساساً في الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق أقصى مخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة.

حيث يفترض أن هناك بعض المصارف أفضل من غيرها، ويرجع ذلك في الأساس إلى نوعية تنظيمها، مما يمكنها من تحسين إدارة التدفقات والمعاملات المالية. وهذه المصارف كفؤة تقنياً لسيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية، مما يخولها تقديم الحد الأقصى من هذه الخدمات اعتماداً على مستوى معين من الموارد، إلى جانب هذه الكفاءة التقنية المتمثلة في الكيفية المثلى في الربط بين الموارد والمخرجات من الخدمات المالية فإنه يمكن اعتبار جانب إضافي يشير إلى معرفة أسعار الموارد. من هذا المنطلق فإن الكفاءة تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية. وعليه فإن تلك المصارف ذات الكفاءة المصرفية أو التخصصية تتمكن من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغير الأسعار واشتداد المنافسة (عبد مولاه، 2011، ص3).

ويهتم الباحثون كثيراً بتأثير التغيرات الاقتصادية والقانونية على كفاءة المصارف ومدى قيامها بوظيفة تحويل الموارد إلى خدمات متعددة، وعليه فاللكفاءة في المؤسسات تنتج أقل من المستوى

الممكن للموارد المستخدمة، أو أنها تستخدم توفيقاً مكالفة نسبياً من الموارد لإنتاج مزيج معين من المنتجات أو الخدمات المالية (Robert, 1995, P41).

وعند قياس وتقدير كفاءة المصارف، لابد من تحديد المفاهيم الخاصة بالكفاءة الاقتصادية الأكثر أهمية، والتي تقدم كل منها معلومات ورؤى مختلفة حول كفاءة المصارف (الكور، 2008، ص182).

ومن هنا يمكن الاعتماد على تعريف لوضع إطار تقاس به الكفاءة المصرفية وهذا التعريف هو: "تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى" (رايس وفاطمة الزهراء، 2009، ص61).

ومن خلال التعريف السابق نجد أن الكفاءة المصرفية تشمل عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط الآتي (ساعد، 2009):

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف، وهو ما يسمى بكفاءة التكاليف.
- الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل، ويطلق عليها كفاءة الحجم.
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط، ويعرف بكفاءة النطاق.

2.7 أنواع الكفاءة المصرفية

2.7.1 الكفاءة الإنتاجية

يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية بأنها "العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد" (الحاج وفليج، 2009، ص242).

بينما تعرف الكفاءة الإنتاجية في المصارف بالكفاءة الكلية للتكاليف وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المصرف مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج، مثل العمل ورأس المال والودائع لتنتج القروض والخدمات المصرفية وغيرها، فإن الكفاءة الإنتاجية للمصرف لا تختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية (قريشي، 2006، ص84).

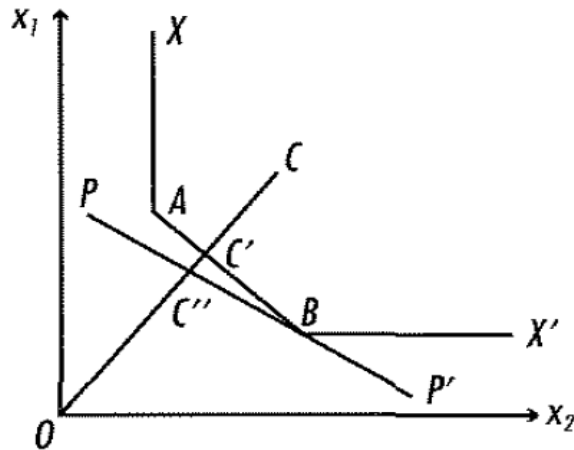
وأوضح كل من Farrell (1957) و Coelli et al. (2005) أن الكفاءة الإنتاجية تتألف من عنصرين هما: الكفاءة التقنية (TE) Technical Efficiency باعتبارها قدرة الشركة على الحصول على أقصى مخرجات بمجموعة محددة من المدخلات، وكفاءة التخصيص (AE) Allocative Efficiency باعتبارها قدرة الشركة لاستخدام المزيج الأمثل من المدخلات، مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار كل منها وتكنولوجيا الإنتاج، وهذان العنصران يشكلان ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية (Zuzana, 2009, P4).

ويمكن توضيح مكونات الكفاءة الإنتاجية المتمثلة في الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية بالمثال التالي (David & Paul, 1995, P45):

نفترض وجود ثلاث مصارف هي (A, B, C) تنتج منتج وحيد وتستخدم عنصرين من عناصر الإنتاج هما (X_1, X_2) حسب الشكل رقم (2.1). المصارف الثلاثة تنتج مستوى معين من الإنتاج ممثلاً بالمنحنى (X, X') الذي يمثل حداً لكل توفيقات المدخلات التي يمكن أن تنتج نفس المستوى من الإنتاج، بحيث أن أي نقص في أي عنصر من عناصر الإنتاج (ولو في عنصر واحد) سيؤدي إلى الانخفاض في مستوى الإنتاج. ويمثل الخط (P, P') خط الميزانية أو خط التكلفة الذي يعبر عن تكاليف عناصر الإنتاج.

شكل رقم (2.1)

الكفاءة التقنية والتخصيصية والكلية



المصدر: (David & Paul, 1995, P45).

حيث أن المصارف التي تقع على منحنى الإنتاج (X, X') تعد كفاءة من الناحية التقنية بينما المصارف التي تقع على خط الميزانية/ التكلفة (P, P') فتعد كفاءة من الناحية التخصصية والمصارف التي تتمتع بالكفاءة التقنية والتخصصية تعد كفاءة إنتاجياً أو من حيث الكفاءة الكلية للتكاليف CE (Overall cost efficiency)، وعليه فإن المصرف B يعد كفاء من الناحيتين التقنية والتخصصية وبالتالي فهو كفاء إنتاجياً، بينما المصرف A فيعد كفاء تقنياً وليس كفاء من الناحية التخصصية وليس كفاء إنتاجياً، بينما المصرف C ليس كفاء لا من الناحية التقنية ولا التخصصية وبالتالي ليس كفاء إنتاجياً (David & Paul, 1995, P45).

ويمكن شرح وقياس الكفاءات على النحو التالي:

بالنسبة للمصرف C فيرجع الضعف في الكفاءة التقنية لاستعمال المدخلات، ويمكن قياس هذا الضعف، أو اللاكفاءة من الناحية التقنية، بالمسافة المتمثلة بنسبة: (OC'/OC) ، وهذه النسبة تتراوح بين صفر وواحد، مما يدل على مستوى الكفاءة التقنية للشركة، فإذا كانت تساوي واحد فإن هذا يدل على أن الشركة كفاءة تماماً من الناحية التقنية (Coelli et al., 2005, P52)، وفي حال كانت درجة الكفاءة 0.9 دل على أنه يمكن خفض المدخلات بنسبة 10% دون تغيير المخرجات (Fiorentino et al., 2006, P4).

وبمعنى آخر، فإن تخفيض الكميات المستعملة من عناصر الإنتاج بهذه النسبة يمكن أن ينقل المصرف من النقطة C إلى النقطة C' دون خفض المخرجات وبالتالي يصبح كفاءً من الناحية التقنية (Yot Amornkitvikai, 2011, P127).

كما أن المصرف C غير كفاء أيضاً من حيث تسعير عوامل الإنتاج، أي من حيث الكفاءة التخصصية، فهو يستخدم توليفة مكلفة مقارنة بالمصرف B، فالنقطة C' تقع على خط تكلفة أعلى من خط التكلفة (P, P') . وعليه يجب تعديل أسعار عوامل الإنتاج بنسبة المسافة: (OC''/OC) لأن C'' مماثلة للنقطة B وتقعان على نفس خط الميزانية.

وتقاس الكفاءة الكلية للتكاليف للمصرف C بالنسبة (OC''/OC) والتي تعد محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة التخصصية، أي $(OC''/OC) = (OC'/OC) \times (OC''/OC)$.

2.7.2 كفاءة الحجم ووفوراتها

أوضح (Coelli et al., 2005, P58-59) أن الشركة يمكن أن تكون كفاء من الناحية التقنية والتخصصية، ولكن هذا لا يعني أن تكون كفاء من حيث حجم عملياتها. على سبيل المثال، في سبيل تحديد متغيرات عوائد الحجم (VRS) Variable Returns-to-Scale،

الشركة يمكن أن تقوم بزيادة عوائد الحجم إذا كان حجم إنتاجها صغير جداً. وعلاوة على ذلك، قد تعمل شركة إلى خفض عوائد الحجم إذا كان حجم إنتاجها كبيراً جداً.

من الشكل رقم (2.2)، الشركة C تعمل على زيادة حجم الإنتاج وبالتالي، فإنه يمكن أن تكون أكثر كفاءة من خلال زيادة حجم إنتاجها إلى النقطة A. ومن ناحية أخرى تعمل الشركة B على خفض جزء من حجم الإنتاج ولذلك، يمكن أن تصبح أكثر إنتاجية من خلال خفض حجم عملياتها نحو النقطة A. وعند النقطة A الشركة لا تستطيع تغيير حجم إنتاجها، لأنها تعد في هذه اللحظة كفاءة من حيث الحجم (MPSS) Most Productive Scale Size أو من الناحية التقنية يعد الحجم الإنتاجي الأمثل Technically Optimal Productive Scale (TOPS). وعلاوة على ذلك، فإنه من الممكن استخدام "قياس المسافة" لتقدير مستويات مختلفة من الكفاءة. على سبيل المثال، فإن نسبة (OF/OC) تعادل نسبة (DF/DC)، الذي يمثل الكفاءة التقنية لشركة F التي تعتمد على تغيير العائد على النطاق والتكنولوجيا (انظر الشكل رقم 2.2).

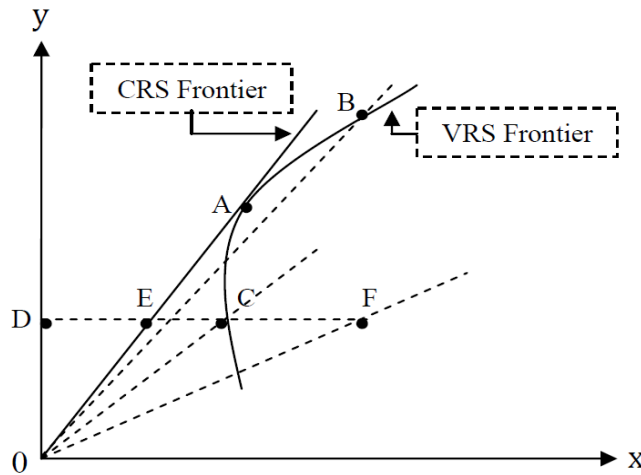
$$TE_{VRS} = DC/DF$$

كما يمكن تقدير كفاءة الحجم للشركة F من خلال قياس المسافة من الأرباح الثابتة إلى حجم التكنولوجيا (DE) مقسمة على نقطة بيانات الكفاءة التقنية (DC).

$$DE/DC = (SE) \text{ كفاءة الحجم}$$

شكل رقم (2.2)

كفاءة الحجم



المصدر: Coelli et al., 2005, P59 - 61

وتشير كفاءة الحجم في المصرف إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة (رايس وفاطمة الزهراء، 2009، ص62)، وذلك من خلال عدة عوامل: التوزيع الأفضل للعمل داخل الوحدة المنتجة، توزيع التكاليف الثابتة أو تمديدها لمستويات مختلفة من الإنتاج أو عن طريق تمديد دورات الإنتاج وغيرها من العوامل (ساعد، 2009).

وتعرف وفورات الحجم بأنها "تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في المشروع" (European Commission, 1997, P22). أو تتحقق وفورات الحجم بالنسبة للمصرف عندما تنخفض التكلفة المتوسطة مع زيادة حجم نشاط المصرف (Roger & David, 1993, P261). أو تشير وفورات الحجم إلى الحالة التي يترتب فيها على زيادة حجم الطاقة الإنتاجية وانخفاض في تكلفة الوحدة (عبدالقادر، 1998، ص682).

ويكتسي قياس وفورات الحجم أهمية كبيرة للمؤسسة المصرفية، حيث يتم عن طريق تحديد الحد الأمثل لمستوى الإنتاجية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج، ويبلغ الإنتاج حده الأمثل عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل، وبذلك تستطيع المؤسسة المصرفية التوسع في إنتاجها كلما كانت تكاليفها متناقصة، في حين تتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغها الحجم الأمثل (قريشي، 2006، ص65).

ومما سبق يتضح أن وفورات الحجم تساعد إدارة المصارف على اتخاذ قرارات هامة تتعلق بزيادة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج وتسعير عناصر الإنتاج. ويتوقف تحديد وفورات الحجم تقنياً على عاملين أساسيين هما: الحد الأدنى لمستوى الكفاءة، ودرجة انحدار منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل، ويمكن توضيح هذين العاملين على النحو التالي:

2.7.2.1 الحد الأدنى لمستوى الكفاءة

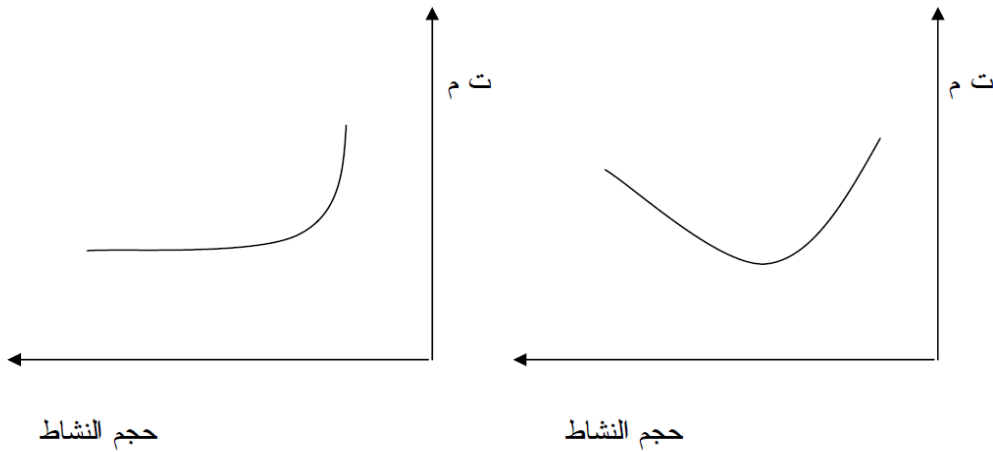
يعرف الحد الأدنى لمستوى الكفاءة أو الحجم الأدنى الكفاء نظرياً بأنه:

" المستوى أو الحجم أو الحد الذي تستنفذ عنده وفورات الحجم، وبعده ينعطف منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل متجهاً إلى الأعلى ومشكلاً الحرف الانجليزي U، أو يستمر مستقيماً مشكلاً الحرف الانجليزي L وموضحاً ما يعرف: بثبات غلة الحجم" (Roger & David, 1993, P262). كما هو موضح في الشكل رقم (2.3).

ويعبر الحد الأدنى لمستوى الكفاءة عن أكفء قيمة للتكلفة المتوسطة في المدى الطويل، وبالتالي عن الحجم الأفضل للمصرف سواءً من حيث توقعات تعظيم الأرباح للمالكين، أو من حيث تخصيص الموارد بشكل كفء للمصرف وللاقتصاد ككل، ويمكن القول أن المصارف التي تشتغل عند مستوى الحد الأدنى للتكاليف قد حققت الكفاءة التقنية (قريشي، 2006، ص66).

شكل رقم (2.3)

منحنى التكلفة المتوسطة في المدى الطويل



المصدر: Roger & David, 1993, P263

2.7.2.2 درجة انحراف منحنى التكاليف

تعرف درجة انحراف منحنى التكاليف بأنها: "ميل منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل، الذي يحدد التكاليف المتوسطة الدنيا لكل مستوى من مستويات الإنتاج، مع افتراض ثبات نوعية وأسعار عوامل الإنتاج وثبات العامل التكنولوجي".

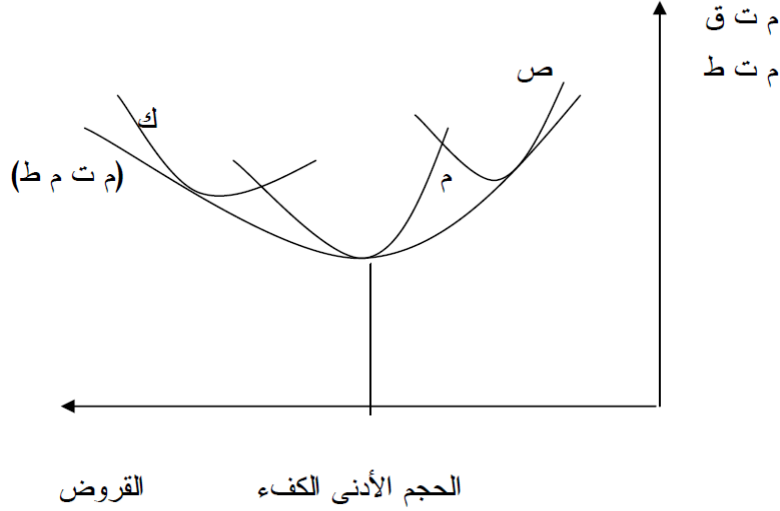
تتأثر درجة انحراف منحنى التكاليف بظاهرة آثار التعلم المرتبطة بزيادة الخبرة المكتسبة من خلال إنتاج منتج معين أو خدمة معينة، حيث غالباً ما يدل منحنى التعلم على أن متوسط التكلفة للإنتاج هي دالة متناقصة للإنتاج الكلي أي أن هناك انخفاض في متوسط التكلفة عبر الزمن نتيجة الخبرة الإنتاجية (قريشي، 2006، ص67).

ومعنى ذلك أن تكلفة الوحدة تنخفض حتى إذا ظل حجم الإنتاج ثابتاً. أي أن أثر التعلم يؤدي إلى نقل منحنى التكلفة المتوسطة بالكامل من وضع إلى وضع أقل (عبدالقادر، 1998، ص684).

ولتوضيح فكرة وفورات الحجم مبسط يعتمد على الشكل البياني رقم (2.4) التالي:

شكل رقم (2.4)

الحجم الأدنى الكفاء



المصدر: (Roger & David, 1993, P263)

يبين الشكل (2.4) منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل القصير لثلاث أحجام مختلفة من نشاط مصرف ما متمثلاً في حجم الإقراض، حيث تشير: (ص) نسبة لصغير الحجم و (م) نسبة لمتوسط الحجم و (ك) نسبة لكبير الحجم. تشكّل منحنيات التكاليف هذه بشكل تقريبي منحنى التكلفة المتوسطة للمصرف في المدى الطويل (م ت م ط).

يبين الشكل أن المصرف، في المدى الطويل، يمكنه أن يرفع من حجم نشاطه عن طريق فتح مزيداً من الفروع وزيادة تركيب عدد أجهزة الحاسوب أو أجهزة السحب الآلي، فإن تكلفته المتوسطة سوف تنحدر نحو الانخفاض إلى مستوى معين، والسبب في ذلك أنه كلما توسع المصرف كلما حقق مدخرات على مستوى التكاليف.

وعليه فإن المصرف عندما يرفع حجم نشاطه من المستوى الصغير (ص) إلى المستوى المتوسط (م) فإن متوسط التكلفة في المدى الطويل ينخفض لديه ويحقق الحد الأدنى الكفاء، ونقول عن المصرف أنه حقق وفورات الحجم عند انتقاله من المستوى (ص) إلى المستوى (م).

وإذا توسع المصرف أكثر فإنه قد يحقق ارتفاعاً في متوسط التكاليف، أي إن فتح المزيد من الفروع وتركيب العديد من الحواسيب وأجهزة الصراف الآلي مقارنة بنظام التشغيل المعلوماتي الموجود، قد يؤدي إلى الكثير من الانقطاع والتأخر في الاتصالات، وتدريب الموظفين قد أصبح

أمرًا أكثر تعقيداً؛ لأن هناك عدداً كبيراً من الموظفين ينتظرون التدريب والترقية، وهذا ما يبينه الميل المرتفع للتكلفة المتوسطة في المدى الطويل عندما يرفع المصرف حجمه من مستوى الحجم المتوسط (م) إلى مستوى الحجم الأوسع (ك)، فالمصرف في هذه الحالة يحقق اللافورات في الحجم أو نقول أن لديه وفورات حجم سالبة (قريشي، 2006، ص 69).

2.7.3 كفاءة النطاق ووفوراتها

تعرف وفورات النطاق بأنها الادخار في التكاليف من خلال استخدام المدخلات نفسها لإنتاج أنماط عدة من المنتجات (Morris, 2008, P331).

وتشير اقتصاديات النطاق إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناءً على التنوع في المنتجات، خاصة بعد تحرر الأسواق المالية في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حيث واجهت المصارف منافسة شديدة في جذب ودائع العملاء مع المصارف ومؤسسات الادخار والاتحادات الائتمانية وصناديق الاستثمار حيث ازدادت رقعة المنافسة على الخدمات المصرفية، ونتج عن ذلك لجوء معظم المصارف إلى توسيع منتجاتها من الودائع والاستثمار، عن طريق زيادة تنوع محافظهم الاستثمارية في القروض العقارية والاستهلاكية والخدمات غير التقليدية، لزيادة الأرباح من غير الفوائد (على سبيل المثال مبيعات التأمين، وخدمات الرهن العقاري والتعزيزات الائتمانية). حيث يرى الاقتصاديون أنه إذا كان بإمكان المصرف تحقيق ادخار على مستوى التكاليف من خلال عملية التنوع في المنتجات والخدمات المقدمة، فإن المصرف قد حقق وفورات النطاق (Young, 1997, P29-30).

وعليه فإن المصرف يستطيع أن يوسع نطاق (تشكيلة) أعماله ورفع وزيادة مجال عملياته المصرفية وبالتالي يستطيع تخفيض تكلفته المتوسطة عن طريق تحوله إلى مصرف كبير بدلالة مزيج منتجاته. ويرفع حجمه دون الضرورة لفتح مزيد من الفروع وتركيب المزيد من أجهزة الصراف الآلي ولكن من خلال توسيع النطاق في المنطقة الجغرافية المتواجدها بها (قريشي، 2006، ص 70).

ولإيضاح المجال الذي تصل إليه وفورات النطاق عادة ما يتم استخدام المعيار التالي:

$$س = \frac{ت (1 ك) + ت (2 ك) - ت (1 ك + 2 ك)}{ت (1 ك + 2 ك)}$$

حيث س: هي درجة وفورات النطاق، ت (ك1): هي تكلفة إنتاج الكمية ك1 من المنتج الأول على حدى، و ت (ك2): هي تكلفة إنتاج الكمية ك2 من المنتج الثاني على حدى و ت (ك1 + ك2): هي تكلفة إنتاج الكمية (ك1) و (ك2) من المنتج الأول والثاني معاً. وتتحقق وفورات النطاق عندما تكون قيمة (س) أكبر من الصفر، لأن تكلفة إنتاج المنتجين معاً: ت (ك1 + ك2) أقل من تكلفة إنتاج كل منتج على حدى ت (ك1) + ت (ك2). ومن خلال دراسة وفورات النطاق يتم تحديد المزيج الأمثل للمنتجات التي تقدمها المؤسسة المصرفية لعملائها، ويتحقق هذا المزيج الأمثل عندما تكون تكلفة إنتاج المزيج أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منتج (من المزيج) على حدى (قريشي، 2006، ص70).

2.7.4 الكفاءة التشغيلية

وتعرف بأنها "الكفاءة في استخدام المدخلات" (Robert, 1995, P1).

وتعمل الكفاءة التشغيلية على تقليل النفائات والهدر وتعظيم قدرات الموارد، من أجل تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة للعملاء. والكفاءة التشغيلية تهتم بتحديد عمليات الإسراف والموارد التي تستنزف أرباح المنظمة، كما تهتم الكفاءة التشغيلية بتصميم إجراءات العمل الجديدة التي تعمل على تحسين الجودة والإنتاجية، على سبيل المثال ظهرت نظام "تقليل الفاقد" (JIT) وهي عملية نتجت للتركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل المخزون إلى الحد الأدنى، يتم تسليم إمدادات المخزون عند الحاجة لذلك فقط وذلك في سبيل الحد من تكاليف المخزون (Varadan, 2011).

ويرى بعض الباحثون أن هذا النوع من الكفاءة المصرفية له آثار على عملية القدرة التسييرية لمراقبة التكاليف أو تعظيم الأرباح أكبر من آثار كل من حجم ونطاق (مجال) الإنتاج على التكاليف، حيث تقدر بالنسبة لكفاءة إكس X-Efficiency: ب 20% أو أكثر من التكاليف، في حين اللاكفاءة في حجم إنتاجية ومزيج المنتجات، عندما يتم تقديرها بشكل دقيق، فهي أقل من 5% من التكاليف (Allen & Williem, 1993, P242).

وتمثل اللاكفاءة التشغيلية X-inefficiency الانحراف عن الحد الكفاء وتقاس الكفاءة التشغيلية بعدة طرق منها النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات، أو النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية، أو بأقصى المخرجات إلى المدخلات، وباستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى انحراف القيم الحالية عن القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفاء (قريشي، 2006، ص89).

2.8 قياس الكفاءة المصرفية

إن فكرة قياس كفاءة الأداء مرتبطة بالأداء الاقتصادي ومدى تطوره وتنظيمه في أي مجتمع أو منظمة، حيث يشكل الركائز الأساسية لها ويحدد درجة رفايتها وتحضرها من خلال التراكمات المادية لها، وهذه الحقيقة أثبتتها تجارب المنظمات في الدول المتقدمة في هذا المجال، لذا سارعت الدول النامية ومنظماتها بتبني هذا المبدأ الاقتصادي بغية تحقيق معدلات أعلى للنمو في المستويات الإنتاجية والعائد وزيادة نسب الانتفاع من الطاقة الإنتاجية المتاحة، على الرغم من معاناة هذه الدول من ندرة رأس المال، وتدني المستوى الفني والنوعي للموارد البشرية وضعف تعاملها وتكليف التكنولوجيا في عملياتها الإنتاجية (آل آدم واللوزي، 2005، ص 199).

وتتبع أهمية قياس الكفاءة في القطاع المالي من آثارها الكبيرة على النظام المالي الفعال في الاقتصاد الجزئي وكذلك على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث أن القطاع المالي له تأثير قوي على تخصيص الموارد المالية، مما يساعد على إيجاد أفضل توظيف للإنتاجية في الطرق الأكثر فعالية، والحد من سوء التوزيع والنفائيات غير الضرورية ومن أجل تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل صحيح يجب أن يكون النظام المالي (الذي يشمل بطبيعة الحال المصارف) كفاء. والكفاءة في القطاع المصرفي تدعم إثراء وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، وتسعى للتطوير المستمر والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي (Zuzana, 2009, P1).

لقد كانت أغلب الدراسات في الماضي تتناول موضوع قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية، لكن انتقدت في عدة نقاط منها إهمال الأهمية النسبية للمدخلات والمخرجات المتعددة للعمليات المصرفية، وكذلك تعطي فقط صورة ضيقة وغير مكتملة لأداء المصرف، ولا تعطي نظرة طويلة المدى لكفاءة المصارف (معراج، 2011، ص 5).

حيث إن الاختلاف والتنوع في طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية، وتعدد طرق قياس مدخلاتها ومخرجاتها، صاحبه تنوع في طرق قياس الكفاءة المصرفية وأدواتها (رايس وفاطمة الزهراء، 2009، ص 62). وتعود فكرة قياس الكفاءة المصرفية إلى أعمال Farrell عام 1957 وهو الذي حدد مقياساً بسيطاً لكفاءة الشركة التي تشكل من مدخلات متعددة، حيث افترض أن الكفاءة تتكون من عنصرين الكفاءة التقنية وكفاءة التخصيص، والجمع بين المقياسين يوفر قدراً من الكفاءة الكلية (Worthington, 1998, P3).

ولقد ساهم Farrell (1957) في وضع المبادئ العامة لقياس الكفاءة ودراسة الإنتاجية في الاقتصاد الجزئي، وكان من أبرز مساهماته في أمرين: كيفية تعريف الكفاءة والإنتاجية، وكيفية

حساب مؤشر التكنولوجيا ومقاييس الكفاءة. والافتراض الأساسي لقياس الكفاءة هو الخروج عن افتراض مثالية تخصيص المدخلات والمخرجات ولكن السماح للعمليات غير الكفاء. وقد عرف اللاكفاءة بأنها المسافة التي تبعد الشركة عن حدود دالة الإنتاج المقبولة كمييار (Fiorentino et al. , 2006, P4).

لذا نشأت طرق معلمية أشهرها تحليل الحد العشوائي SFA وأخرى غير معلمية أهمها تحليل مغلف البيانات DEA، كأساليب حديثة استخدمت بشكل واسع في دراسات وأبحاث قياس الكفاءة المصرفية (معراج، 2011، ص5).

2.8.1 المصارف مؤسسات متعددة المنتجات

نظراً لطبيعة نشاط المؤسسة المصرفية ولتطور نشاطها عبر الزمن، تحولت المؤسسات المصرفية من الاقتصار على القيام بعملية الوساطة المالية إلى القيام بالأعمال الاستثمارية الأخرى، ومن مصارف تجارية أو متخصصة إلى مصارف شاملة، وقد جعل هذا من عملية قياس الكفاءة المصرفية عملية تتضمن جزءاً من الربح أو عدم الدقة نتيجة صعوبة تحديد المقاييس الدقيقة التي تعبر عن نشاط أو مدخلات ومخرجات المصرف (قريشي، 2006، ص93).

حيث ليس هناك إجابة واضحة وقطعية في هذا الأمر، ويرى الباحثون أن هناك منهجين أساسيين يتم من خلالهما تحليل التركيبة المصرفية يتمثلان في منهج الإنتاج ومنهج الوساطة (بورقبة، 2009، ص10).

2.8.1.1 منهج الإنتاج (Production approach)

طور منهج الإنتاج من طرف بانستن (Benston) سنة 1965م، حيث يعرف المصرف حسب هذا المنهج بأنه مؤسسة تنتج خدمات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: تتمثل الأولى في الموارد من الودائع (الودائع لأجل والودائع الادخارية)، وتتمثل الثانية في الاستخدامات من قروض وأوراق تجارية، ومن وجهة نظر التكاليف، كل الخدمات تعد مخرجات، ووحدة القياس تأخذ عموماً عدد الحسابات والقروض الاستثنائية، ولضرورة البناء المنطقي فإن مصاريف الفوائد حتماً تكون خارج نطاق التحليل وتأخذ فقط بعين الاعتبار التكاليف التشغيلية للمصرف، وقد وجه نقد أساسي لمدخل الإنتاج يتمثل في أنه يتجاهل تكلفة الفوائد التي تدفعها المصارف، والتي قد تتجاوز 50 % من نفقاته (بورقبة، 2009، ص10).

2.8.1.2 منهج الوساطة (Intermediation approach)

طور منهج الوساطة من طرف سيلبي وليندلي (Sealy & Lindley) سنة 1977، تحت فرضية مفادها أن عملية الإنتاج في مؤسسة مالية تتطلب الوساطة المالية، حيث تعمل المصارف على جمع رؤوس الأموال ثم استخدام هذه الأموال من خلال الوساطة في منح القروض (Lang & Welzel, 1998, P278)، حيث تعد الودائع والعمل ورأس المال العيني والنقدي كمدخلات، والقروض والخدمات الأخرى كمخرجات وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تتضمن التكاليف التشغيلية والتكاليف المالية. أي أن منهج الوساطة يختلف عن منهج الإنتاج في كونه يعتبر أن الودائع مثل العمل ورأس المال العيني كمدخلات مصرفية بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المصاريف المالية في عملية التحليل (بورقية، 2009، ص10).

ونظراً للانتقادات الموجهة لمدخل الإنتاج كان مدخل الوساطة أكثر استخداماً في التطبيقات العملية، وذلك لأن منهج الإنتاج يركز على التكاليف التشغيلية أي المصاريف العامة ويهمل مصاريف الفوائد، بالمقابل يهتم منهج الوساطة بالتكلفتين، وبالإضافة إلى ذلك انقسم الباحثون الذين يستخدمون منهج الوساطة في الدراسات التطبيقية إلى ثلاث آراء يمكن التعبير عنها بطرق قياس مخرجات المصرف هي الأخرى (قريشي، 2006، ص62)، وهي:

1. طريقة الأصول أو الموجودات (Assets Approach)

وتعتبر هذه الطريقة التزامات المصرف تجاه الغير، كالودائع مثلاً مدخلات من أجل إنتاج قروض أو أصول تؤمن فوائد دخليه للمصرف، أي أن المصارف تنتج قروضاً متعددة واستثمارات متنوعة من خلال استخدام الودائع والموارد الأخرى (Roger & David, 1993, P264).

2. طريقة التكلفة المستعملة (User-Cost Approach)

وفق هذه الطريقة يتم تصنيف أي منتج مالي للمصرف على أنه مخرجة إذا كانت مساهمته الصافية في دخل المصرف موجبة أي أكبر من صفر، ويصنف على أنه مدخلة إذا كانت مساهمته في دخل المصرف سالبة أي أقل من الصفر، أي يتم تصنيف الأصول كمخرجات إذا كان العائد المالي على الأصل يفوق تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، ويتم تصنيف الالتزامات كمخرجات إذا كانت التكلفة المالية للالتزام أقل من تكلفة فرصتها البديلة (David & Paul, 1995, P43).

3. طريقة القيمة المضافة (Value-Added Approach)

هذه الطريقة تعتبر مخرجات المصرف أصناف المنتجات المالية التي تشارك أو تساهم في قيمة عمليات المصرف، حيث يتم على سبيل المثال تصنيف النشاطات التي يحقق من خلالها المصرف قيمة مضافة عالية، مثل القروض وودائع الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية على أنها المخرجات الأساسية الهامة، مع اعتبار العمل ورأس المال العيني ورأس المال النقدي مدخلات. ورغم الاختلاف في التفاصيل بين الطريقتين الأخيرتين (التكلفة المستعملة والقيمة المضافة) إلا أنهما تتجهان عملياً لتقديم نفس التصنيف للمدخلات والمخرجات والاستثناء الرئيس هو تصنيف ودائع الطلب كمخرجة في معظم دراسات التكلفة المستعملة، وتصنيفها كمدخلة ومخرجة في نفس الوقت عند استخدام طريقة القيمة المضافة (قريشي، 2006، ص63).

2.8.2 صعوبات قياس الكفاءة المصرفية

الكفاءة هي معدل فعالية النظام أو هي نسبة المخرجات المفيدة من إجمالي المدخلات، ومن أجل تقييم كفاءة آلة أو الأعمال التجارية، لا بد من تحديد وقياس مدخلاتها ومخرجاتها وتحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات. وعادة ما يكون المهندسون قادرين على تلبية هذه المتطلبات في قياس كفاءة آلة، على سبيل المثال يتم قياس كفاءة وقود السيارة من خلال تحديد عدد أميال السفر لكل غالون من الوقود المستهلك، وبالنظر إلى خصائص السيارة واستخدام الوقود والبيئة التي تعمل بها السيارة، يمكن للمهندسين استنتاج العدد الأقصى من الأميال التي تسير بها السيارة للغالون الواحد من الوقود وفقاً لقوانين الميكانيكا والفيزياء (Tannenwald, 1995, P42)، أما بالنسبة لقياس كفاءة المصرف فهي أكثر صعوبة لعدة أسباب منها:

2.8.2.1 صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات

هناك صعوبة في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف حيث أنها قد تكون مدخلات وفي نفس الوقت مخرجات، وتبرز مشكلة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف من خلال صعوبة تحديد ما ينتجه المصرف بدقة، أي ماذا تنتج المصارف بالضبط؟ وعلى سبيل المثال، تعتبر الودائع والمدخرات مدخلات للعملية الإنتاجية في المصارف حيث أنها مصادر هامة للأموال المستخدمة لتمويل القروض، وفي نفس الوقت يمكن اعتبارها مخرجات بحسب دراسة أمريكية (Board of Governors, 1992) التي أوضحت أن ما يقارب من نصف نفقات التشغيل

التي تتكبدها المصارف التجارية الأمريكية مكرسة للحسابات الجارية وحسابات التوفير وهي بذلك تعد أحد أهم الخدمات التي تقدمها المصارف للجمهور، ومن هذا المنطق يمكن تصنيفها على أنها أحد المخرجات (Tannenwald, 1995, P42).

ومما لاشك أن تحديد المدخلات والمخرجات في المؤسسات غير المصرفية، تتم بشكل سهل وواضح، حيث أن مخرجات أي مؤسسة هي ما تقوم ببيعه من منتجات، بينما المؤسسات المصرفية، ونظراً لتعدد أنشطتها وتداخلها، فإنه يصعب تحديد ما يمكن اعتباره مدخلة وما يمكن اعتباره مخرجة (David & Paul, 1995, P3-4).

وبالرغم من أن طريقة الوساطة وطريقة الإنتاج التي تم الإشارة إليها قد مهدت وسهلت عملية التعامل مع المدخلات والمخرجات عند قياس مؤشرات الكفاءة، إلا أنها أوجدت اشكالات أخرى تمثل في اختلاف النتائج المتوصل إليها باستخدام هذه الطرق، وبالتالي وجود حساسية للكفاءة اتجاه طريقة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف، فعدد الصفقات أو عدد حسابات الودائع مثلاً، وفق طريقة الإنتاج، يختلف تماماً عند التعبير عنها بالدنانير أو الدولارات وفق طريقة الوساطة، وسيكون لذلك تأثير على مؤشرات الكفاءة وبالتالي مؤشرات الربحية أو مؤشرات تقييم الأداء. ونتيجة لذلك وجد توجه عام لكثير من الدراسات نحو تطبيق طريقة الوساطة لقياس الكفاءة المصرفية، لما تتميز به عن طريقة الإنتاج، فهي أكثر تعبيراً عن طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية، وتأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف (تكاليف الاستغلال وخارج الاستغلال) (David & Paul, 1995, P43).

2.8.2.2 صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات

من الصعب على المصرف تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات بشكل موضوعي، حيث أنه لا توجد قوانين موجودة لعمليات المصرف كما هو في الميكانيكا والفيزياء، وليس بقدرة أحد غير الخبراء الاستدلال على أفضل أداء مصرفي يمكن بلوغه "أفضل الممارسات" وبدلاً من ذلك يقوم الاقتصاديون باستنتاج أفضل ممارسة من خلال مراقبة نسبة المدخلات / المخرجات في المصارف الفعلية. وفي المقابل لا يمكن لأحد ببساطة اعتبار المصرف الكفاء وفقاً لأعلى قيمة مخرجات لكل دولار من المدخلات، وذلك لأنه يتم تحديد هذه النسبة جزئياً من خلال عوامل أخرى غير الكفاءة، مثل مزيج المخرجات والمدخلات وأسعار المخرجات، حيث أن المصارف مع انخفاض نسبة المدخلات/ المخرجات يمكنها

الحصول على عمالة رخيصة غير عادية ومساحات مكتبية أو تخصص في أنواع من القروض غير المكلفة (Tannenwald, 1995, P43).

2.8.2.3 تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية

تعددت وتتنوع طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية عبر تطور الدراسات التطبيقية للكفاءة المصرفية، ويمكن النظر إلى هذا التنوع من مدخلين رئيسيين:

مدخل أدوات التحليل الاقتصادي، حيث تعددت أدوات التحليل الاقتصادي للتعبير عن مؤشرات الكفاءة أو وفورات الحجم أو غيرها من المقاييس (قريشي، 2006، ص94).

فقد استخدم الإنتاج أو دالة الإنتاج مثلاً كأداة لقياس وفورات الحجم في المصارف (Jeffrey, 1984, P53-68)، كما استخدم الربح أو دالة الربح كأداة لاشتقاق الكفاءة المصرفية (Allen et al., 1993, P317-347)، وفي الآونة الأخيرة ركزت معظم الدراسات على دالة التكاليف كوسيلة لقياس مؤشرات الكفاءة.

2.8.3 الكفاءة والمحاسبة في قياس الأداء

يعتمد قياس كفاءة الأداء أسس متنوعة سواءً كانت محاسبية منها أو اقتصادية أو تجارية للحكم على كفاءة تنفيذ المشروع لأهدافه حسب الظروف المحيطة (آل آدم واللوزي، 2005، ص201)، والمحاسبة أهمية متعاظمة في عملية إدارة المنشآت لما لها من دور بالغ في توفير المعلومات الكمية الأساسية التي تساهم في ترشيد القرارات الإدارية (الربيعي وعبدالمطلب، 2003، ص2).

ومن المفترض أن تكون هناك علاقة إيجابية بين مقاييس الكفاءة ومقاييس الأداء البديلة التي عادةً ما يستخدمها المدراء الماليين والمتمثلة في نسب التحليل المالي، ولكن ليس من الضروري أن يستند ذلك إلى نظرية الاقتصاد الجزئي ولكن في الغالب ما يستند مباشرة على المعلومات المحاسبية. وعلى سبيل المثال فإن ارتفاع تكلفة الإيرادات تشير إلى أن إدارة التكاليف تفقر لبعض المهارات اللازمة. ومع ذلك، فإنها قد تشير أيضاً إلى شدة المنافسة في الأسواق المصرفية، وبالتالي الإيرادات الحدية هي قريبة من التكلفة الحدية (Fiorentino et al., 2006, P16)، فقد يصرف النظر عن الأرباح الآتية مقابل أهداف مستقبلية أو استراتيجيات يملئها السوق أو الظروف السياسية والاجتماعية حيث يجب أن ينسق بين الأسس المختلفة لتكون عملية قياس كفاءة الأداء فعالة في تحقيق أهدافها (آل آدم واللوزي، 2005، ص201).

وبعبارة أخرى من الممكن أن تحتوي مستويات الكفاءة على معلومات إضافية حول الأداء مقارنة بالأساليب التقليدية. ولذلك فإنه من غير المتوقع أن يكون هناك ارتباط تام بينهم، بسبب أن معدلات الأداء المحاسبية لا تأخذ بعين الاعتبار أسعار المدخلات وتوليفة المخرجات بالإضافة إلى أنها تتجاهل القيمة السوقية للمصرف (Berger and Humphrey, 1991). ولكن إذا استطاعت مستويات الكفاءة أن تساعد في تحسين تقييم أداء المؤسسات المالية فإنه من المتوقع من السابق على الأقل أن يكون هناك ارتباط ملحوظ مع مؤشرات الأداء الأخرى، فإن المقاييس الأكثر اتساقاً هي التي تتوصل إلى نتائج متقاربة بهدف صنع السياسات، لذا فإن مقاييس الكفاءة التي ترتبط بشكل إيجابي مع الأساليب التقليدية تعتبر أكثر إفصاحاً من تلك المقاييس التي لا تكون كذلك. وتمتاز نسب محاسبة التكاليف (القائمة على الأدوات التقليدية) بسهولة استخدامها كمؤشر أداء للمصرف للتعبير عن كفاءة التكاليف السنوية من غير الفوائد كنسبة مئوية من أصولها أو أرباحها السنوية ويمكن قراءة كافة المعلومات اللازمة لحساب هذه النسب مباشرة من البيانات المحاسبية للمصرف (Fiorentino et al., 2006, P16).

وعلى الرغم من أنها سهلة الحساب والاستخدام إلا أنه من الصعب تفسيرها. ويمكن أن تكون هذه النسب قصيرة النظر وبالتالي تكون مضللة، فمثلاً قد تكون مصاريف العمالة أو تكاليف المواد منخفضة ولكن هذا لا يعني أن المصرف يعمل بكفاءة، وفي المقابل قد تكون مصاريف هذه البنود مرتفعة ولا يعد هذا بالضرورة مؤشر على عدم الكفاءة. كما أن الإفراط في تخفيض التكاليف قد يخفض من جودة الخدمة، وبالتالي يخفض الإيرادات، فالتوسع في بناء الفروع أو إنشاء أجهزة الصراف الآلي تزيد من النفقات ولكنها في نفس الوقت توفر مزيد من الراحة للعملاء، وقد يؤدي ارتفاع الأجور في زيادة إنتاجية العامل الواحد وبالتالي زيادة الإيرادات. وتختلف مستويات المصاريف أيضاً وفقاً لاستراتيجية العمل أو الظروف الاقتصادية (Fiorentino et al., 2006, P17).

ونظراً لتعدد معدلات القياس المحاسبية قد يحدث أن يشير أحدها إلى أن المصرف يعمل بكفاءة عالية، بينما يعكس معدل آخر عدم الكفاءة الواضحة، وهذا الغموض قد يجعل تحليل المعدلات غير فعال في قياس الكفاءة الحقيقية، ورغم عرض هذه النواقص للنسب المحاسبية لا يعني بالطبع الدعوة إلى التخلي عنها، فهي ما زالت تعد مؤشرات مفيدة لسير النشاط المصرفي، غير أنها تحتاج إلى نماذج تحليل مكتملة لها، فالحاجة تستدعي استخدام تحليل يأخذ في الاعتبار قرارات إدارة المصرف فيما يتعلق بتخصيص الموارد والرقابة (الراوي، 2003، ص151)، وهو ما يتفق معه الباحث حيث يرى الباحث أن الطرق الكمية رغم أهميته وضرورتها في الوقت الحالي إلا أنها لا

تغني عن النسب المحاسبية والمالية فهي تفسر هذه النسب وتجعلها أكثر معنوية ووضوحاً، وتحدد المشكلة بشكل أكثر تركيزاً.

2.8.4 طرق قياس الكفاءة المصرفية:

أما بخصوص طرق قياس الكفاءة المصرفية فهي تنقسم إلى طرق تقليدية وطرق كمية سيتم شرحها على النحو التالي:

2.8.4.1 الطرق التقليدية (التحليل المالي)

يعتبر التحليل المالي مدخلاً كلاسيكياً لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والمصرفية على السواء، ولا زال يكتسي أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين والمدراء الماليين والمحاسبين، فالتحليل المالي هو "عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي لعملاء المصرف طالبي الائتمان المصرفي من خلال إيجاد علاقات بين بنود قوائمهم المالية التي تكشف عن مدى قوة مركزهم المالي وبالتالي مدى إمكانية سدادهم الالتزامات التي تترتب على منحهم الائتمان" (شاهين، 2006، ص22).

وذكر آخرون بأنه "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها"، لذلك لا بد من اعتبار القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المصرفي ومدخلات أساسية لعملية التحليل المالي، وبعبارةٍ أخرى تمثل القوائم المالية نتاج الدورة المحاسبية، وبداية الطريق لعملية التحليل المالي للحصول على المؤشرات المالية التي تمثل نقطة الانطلاق في تقويم أداء المنشآت المالية والمصرفية (زيود وآخرون، 2005، ص151).

2.8.4.1.1 أساليب التحليل المالي

يعد التحليل المالي من الأدوات المهمة في منشآت الأعمال، ويتم أساساً لأجل التخطيط والرقابة، ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأعمال أو الأداء المالي لتفسيره وتحديد مكامن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة، ويتم ذلك من خلال أسلوبين هما:-

1. التحليل الرأسي

ويقوم على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أو في تاريخ إعداد القائمة، بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، وكذا بالقياس إلى باقي البنود، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة

واحدة (بوعبدلي وعبدالرازق، 2001، ص109)، ويمكن من خلالها التوصل إلى النتائج التي ترشد المحلل المالي وتساعده في تكوين رأيه الخاص، إذا ما قورنت المؤسسة بمنشأة مماثلة تعمل بنفس النشاط وبنفس التاريخ، أو إذا ما قورنت الشركة بنفسها في سنين أخرى (الراوي، 2003، ص324).

وزدادت أهمية هذا الأسلوب بعد أن أصبح وسيلة لقياس خسارة المعلومات المترتبة على دمج مفردات التقارير المالية المنشورة، كذلك فإن أهميته تزداد وتتضح عند وجود قوائم مالية لسنين متعددة، وبالتالي فإن التحليل المالي يعد (في هذه الحالة) وسيلة لتقييم الأهمية النسبية للعنصر أو (المجموعة) على مدار فترات محاسبية متتالية، وبالتالي تقييم الاتجاه العام لهذه الأهمية النسبية (صباح، 2008، ص28)، ومن هذا المنطلق فإن سمة الجمود التي يتصف بها التحليل الرأسي تقل بتحليل قوائم مالية لسنين متعددة بالإضافة إلى اللجوء إلى الأسلوب الآخر وهو التحليل الأفقي جنباً إلى جنب مع التحليل الرأسي (آل علي، 2002م، ص 110).

2. التحليل الأفقي

يتضمن مقارنة القوائم المالية عن مدتين متتاليتين (كحد أدنى) وحساب مقدار التغير في كل مفردة، ثم حساب نسبة التغير بين السنوات المختلفة أو بين السنة المالية محل التحليل أو السنة المختارة كمعيار، فإنه يجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على أرقام فترة واحدة أو اثنتين قد يترك مجالاً للخطأ في فهم دلالة الأرقام، وأن الوصول إلى تقييم سليم يقتضي دراسة اتجاهات القيم والمؤشرات المالية الماضية والتوقف خاصة عند نقاط التحول أو تغير الاتجاهات وإعطائها أهمية خاصة وبحث أسبابها (الراوي وسعادة، 2000 م، ص22).

وبذلك فإن أهمية التحليل المالي الأفقي بالنسبة للقائمين على التحليل تكمن في مساعدتهم على دراسة سلسلة زمنية متتابعة للقوائم المالية، وبيان اتجاه كل بند منها بالزيادة أو النقصان ثم تفسير أسباب ذلك للاستفادة منها في اتخاذ القرار المناسب (شاهين، 2006، ص24).

2.8.4.1.2 أدوات التحليل المالي

ومن أهم أدوات التحليل المالي التي يتم تقييم الأداء المصرفي من خلالها تتمثل في العائد على حقوق الملكية ومقياس القيمة الاقتصادية المضافة.

2.8.4.1.2.1 العائد على حقوق الملكية نموذج متكامل لتقييم الأداء

اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج من طرف ديفيد كويل منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال، تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة من خلال مخاطر تم اختيارها، تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل. حيث تم الاعتماد على نموذج دويونت المعدل Modified DuPont Formula لحساب العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الأداء بشكل عام (Gitman & Zutter, 2010, P75-77).

ويوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة في إدارة التكاليف، وإنتاجية الأصول على ربحية الأصول أو على ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (FLM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول (عنانزة وعثمان، 2010، ص4).

ويتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما (Gitman & Zutter, 2010,) (P89):

- هامش الربح (PM) الذي يدل على الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على كفاءة وقدرة على التحكم في تكاليف المؤسسة.
- معدل دوران الأصول (AU) ويسمى منفعة الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، ويمثل إنتاجية الأصول. فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على جودة الأصول.
- ويقاس العائد على الأصول (ROA) وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{هامش الربح} \times \text{معدل دوران الأصول}$$

أي أن:

$$UA \times PM = ROA$$

- ويقاس هامش الربح (PM) وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الإيرادات}$$

• بينما يقاس معدل دوران الأصول (UA) بالمعادلة التالية:

معدل دوران الأصول = إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الأصول.

وعليه فإن:

العائد على الأصول = (الدخل الصافي ÷ إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الأصول)

أي = (صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول)

هذه الصيغة تركز الانتباه على مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيء، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائداً على الأصول مرتفعاً فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما (قريشي، 2006، ص99).

الخطوة الثانية لنموذج " دوبونت " (Dupont) هي شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

ويقاس معدل العائد على حقوق الملكية بالمعادلة التالية (Gitman & Zutter, 2010, P89):

$$FLM \times ROA = ROE$$

أي أن الفرق بين الاثنين ينبع من استخدام مؤشر الرافعة المالية، إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمؤشر الرافعة المالية (FLM) الذي يقاس بالعلاقة التالية:

مؤشر الرافعة المالية (FLM) = (إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية)

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية = (صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول) × (إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية)

أي أن:

$$FLM \times PM \times UA = ROE$$

ويمتاز هذا النموذج بالمرونة إذ أنه يمكن من تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي، إضافةً إلى أنها تعمل على ربط العلاقة ما بين العائد والمخاطرة

كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية (FLM) ، فإذا ما حققت مؤسسة ما عائداً على حقوق الملكية مرتفعاً فيمكن أن يكون سبب هذا الارتفاع يرجع إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة المالية أو كليهما، فإن كان السبب الرافعة المالية فإن هذا يعطي مؤشراً للإدارة إلى ذلك المستوى من المخاطر المرتبطة بتحقيق هذا المستوى من العائد، أما إذا كان السبب يعود إلى العائد على الأصول، فإن هذا يعطي مؤشراً للإدارة إلى ذلك المستوى من الكفاءة التشغيلية (عنانزة وعثمان، 2010، ص4).

2.8.4.1.2.2 نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العقود الأخيرة أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من المصارف، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر (قريشي، 2004، ص90).

وقد عرف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض" (Jiambalov, 2007, P470).

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة (NOPAT) - (رأس المال × تكلفة رأس المال).

حيث:

- الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة (NOPAT - net operational profit after tax): وهو معيار للأرباح الاقتصادية.

- رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والتمثلة في:

- حقوق المساهمين.
- المخصصات العامة لخسائر القروض.
- أية أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى.
- الشهرة المستهلكة.

- تكلفة رأس المال: يستخدم نموذج تأشير الموجود في الرأسمالية أي إما بينا الفعلية (التاريخية) أو بينا المتوقعة.

2.8.4.2 الطرق الكمية لقياس الكفاءة

يمكن تمييز بين نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية، طريقة تعتمد على البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي (Non-parametric approach)، وتقوم أساساً على افتراض عدم وجود أخطاء عشوائية عند القياس، ومن أهم طرقها طريقة تحليل البيانات المغلفة (Data Envelopment Analysis)، وطريقة تعتمد على التقدير الإحصائي كنموذج معلمي (Parametric approach) ومن بين طرقها طريقة حد التكلفة العشوائية (Stochastic Cost Frontier Analysis) وطريقة الحد السميك (Thick Frontier Analysis) وطريقة التوزيع الحر (Distribution Free Analysis) (رايس وفاطمة الزهراء، 2009، ص62) وفيما يأتي سيتم شرح هذه الطرق بشيء من التفصيل.

2.8.4.2.1 طريقة تحليل البيانات المغلفة: (DEA) Data Envelopment Analysis

شهد عام 1978 م تطوراً في مجال قياس الأداء، فقد تمكن Charnes وزملاؤه من وضع أسس أسلوب التحليل التلغيفي للبيانات، التي ترجع لأعمال Farrell عام 1957م (التل والقرعان، 2004)، وأثبتنا أن مقياس الكفاءة لدى (Charnes et al.) يمكن أن ينقسم إلى مقياسين هما: مقياس الكفاءة التقنية الصافي (Pure Technical Efficiency) ومقياس كفاءة الحجم (Scale Efficiency) (Stephen & Athanasios, 1996, P496-500).

وتعرف هذه الطريقة بأنها تقنية غير معلمية (Non-Parametric) تستخدم مبادئ نظرية البرمجة الخطية لاختبار نشاط أو استغلال مصرف مقارنة بنشاط مصارف أخرى ضمن عينة من المصارف، بمعنى أن هذه التقنية تقدم لنا مؤشراً "أفضل تطبيق" لمستوى تكنولوجي، يعتمد أو يستند إلى خبرات عينة من المصارف، وليس بالضرورة أن تقدم لنا مؤشراً يقابل المستوى التكنولوجي الأكثر كفاءة المتاح (قريشي، 2006، ص105).

وتتميز هذه الطريقة بعدم حاجتها لتحديد صريح لدالة الإنتاج، وقدرتها في الكشف عن علاقات مخفية ومن ثم مصادر انعدام أو ضعف الكفاءة (عبد مولا، 2011، ص4)، وتمثل الطريقة المناسبة لعمل تحليل الكفاءة عندما تكون هناك مدخلات ومخرجات متعددة تم قياسها بوحدات مختلفة ويمثل هذا المقياس أداة قوية للمؤسسات الإنتاجية أو الخدمية، وتم استخدامه في جميع

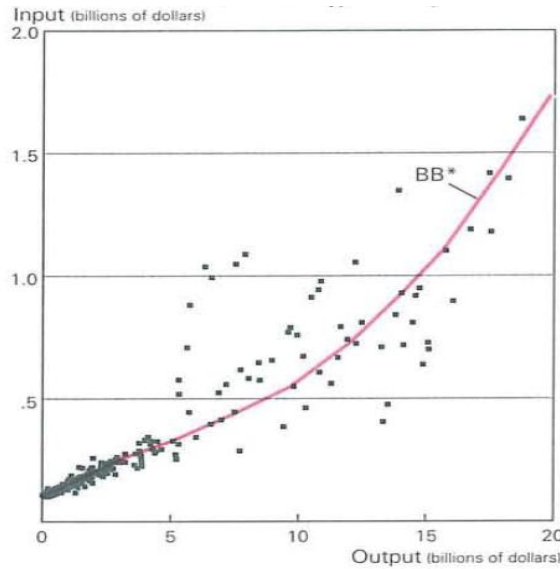
قطاعات الاقتصاد المختلفة (معراج، 2011، ص5)، ولكنها في المقابل لا تسمح بأية أخطاء في البيانات، رغم أن كل البيانات في الواقع تخضع لخطأ القياس، لذلك تعد هذه الطريقة غير واقعية (رايس وفاطمة الزهراء، 2009، ص63).

2.8.4.2.2 طريقة حد التكلفة العشوائية: (SFA) Stochastic Cost Frontier Analysis

طورت هذه الطريقة بواسطة كل من Schmidt و Aigner, Lovell في عام 1977م وتم تطبيقها على المصارف من قبل Ferrier و Lovell في عام 1990م، وتم تحديد شكل معين لدالة التكاليف عادة ما تستخدم دالة (Fries & Taci, 2004, P10) translog، وتعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لمتغيرات مستقلة عدة، تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات، ويظهر الشكل رقم (2.5) نموذج التكلفة البسيط، حيث تختلف التكلفة الإجمالية فقط مع مستوى إنتاج واحد، والمصارف تتوقع التكاليف الإجمالية طبقاً لمستوى المخرجات الذي يتمثل في خط BB^* (Tannenwald, 1995, P44).

شكل رقم (2.5)

تحليل الاختلاف في الكفاءة بين المصارف باستخدام طريقة حد التكلفة العشوائية



المصدر: (Tannenwald, 1995, P44)

وتشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد الذي يمثل أفضل تطبيق، وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، وبالتالي يوصف المصرف بالاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة، في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة

يسمى **بحد الاضطراب العشوائي**، ويشمل عنصرين هما: الأخطاء الناتجة عن الكفاءة- X وتكون موزعة توزيعاً نصف طبيعي، والأخطاء العشوائية للانحدار التي تتوزع توزيعاً طبيعياً (رايس وفاطمة الزهراء، 2009، ص 63).

وتقاس كفاءة- X النسبية للمصرف عن طريق درجة اختلاف التكلفة الحالية عن قيمتها المتوقعة، مع افتراض أن التكلفة الحالية للمصرف لا يمكن أن تكون أقل من قيمتها المتوقعة (قريشي، 2006، ص 106).

وقد استخدمت هذه الطريقة على نطاق واسع في كثير من الدراسات السابقة في مجال قياس الكفاءة المصرفية وعلى سبيل المثال لا الحصر (Kumbhakar et al., 2001, Berger &) (Mester, 2003, Bikker & Bos, 2004, Koetter, 2005 Kraft and Tirtiroglu, 1998; Hassan and) وعلى وجه التحديد في Marton, 2003; Bonin et al., 2005; Fries and Taci, 2005; Bos and Kool, (Shamasher et al., 2007, P113) (2006; and Kwan, 2006).

2.8.4.2.3 طريقة الحد السميك: (TFA) Thick Frontier Analysis

طورت هذه الطريقة من طرف (Berger and Humphrey) سنة 1991م، وتستمد عناصرها من الطريقتين السابقتين (SFA) و (DEA)، فهي تتبنى فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضاً بكفاءة إكس، وهو ما يتوافق وطريقة حد التكلفة العشوائية SFA، وطبقاً لما تطبقه طريقة (DEA) تفترض طريقة (TFA) أن أفضل تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من المصارف، وعلى وجه التحديد تفترض هذه الطريقة أنه في المتوسط، المصارف التي تتمتع نسبياً بمتوسط تكلفة منخفض (إجمالي التكاليف /إجمالي الأصول) تشكل معياراً للكفاءة التشغيلية والتي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للمصارف الأخرى (Tannenwald, 1995, P45).

وتقوم هذه الطريقة بتقسيم المصارف في العينة إلى أربعة شرائح كل شريحة تمثل الربع، ويتم تقسيمها على أساس التكلفة الإجمالية لكل وحدة من الأصول (Mester, 1994, P4).

وتحدد أو تعرف المصارف ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها "تلك المصارف التي تقع في الربع الأدنى من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة حيث تفترض أنها المصارف الأكثر كفاءة، بينما المصارف ذات التكلفة المتوسطة المرتفعة فإنها تقع في الربع الأعلى من حيث متوسط التكلفة وهي المصارف الأقل كفاءة بحسب هذه الطريقة". وتحدد هذه الطريقة

أفضل تطبيق عن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية المحدودة بهذه المصارف، وعلى الرغم من أن التكاليف الكلية المرصودة ضمن هذه العينة يوجد فيها انحرافات عن قيمتها المتوقعة (Tannenwald, 1995, P45)، وترجع طريقة TFA الانحرافات واطفاء القياس إلى الخطأ العشوائي فقط أو الحظ بدلاً من انحراف الكفاءة (قريشي، 2006، ص108).

وتعتبر هذه الطريقة أن الاختلاف بين دالة التكلفة المقدرة للمصارف في الربع الأقل من حيث متوسط التكلفة وبين المصارف في الربع الأعلى من حيث متوسط التكلفة يفترض بها أن تعكس الاختلاف في الكفاءة فقط (Mester, 1994, P4).

ويعتبر أحد أبرز عيوب هذه الطريقة أن نتائجها شديدة الحساسية لاختيار عدد الشرائح الربعية من العينة. وبالإضافة إلى ذلك قد تنشأ مشاكل الاقتصاد القياسي حيث أن المصارف مصنفة مسبقاً باستخدام متوسط التكلفة أو الربح، والتي هي أساساً المتغيرات التابعة (Kiyota, 2009, P6).

2.8.4.2.4 طريقة التوزيع الحر: (DFA) Distribution Free Analysis

اقترحت طريقة التوزيع الحر من قبل (Schmidt and Sickles (1984 وطورت بواسطة Berger (1993) وتقوم هذه الطريقة بحساب نقاط الكفاءة بأن تخصص نموذجاً دالياً للحد، وتفترض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين المصارف (الكور والفيومي، 2007، ص257).

تطبق هذه الطريقة عندما تتوافر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة، وتفترض أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن، في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر الفترة نفسها، وبما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما: اللاكفاءة والخطأ العشوائي، فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياس اللاكفاءة المصرفية عبر كل سنوات الفترة (رايس وفاطمة الزهراء، 2009، ص64).

وبذلك يمكننا تقدير اللاكفاءة لكل مصرف عن طريق قياس الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة و كفاءة حد التكلفة للمصرف، ومع ذلك فإن فرضية استمرار عدم الكفاءة المصرفية على مر الزمن فرضية قوية، وخاصة في سياق التحول حيث وتيرة التغير التنظيمي والتكنولوجي أمراً مهماً، وهو ما يمثل أهم عيوب طريقة DFA (Fries & Taci, 2004, P10).

2.8.4.2.5 مميزات طريقة حد التكلفة العشوائية SFA عن الطرق الأخرى

لوحظ في معظم الدراسات السابقة التي هدفت إلى قياس الكفاءة استخدام منهجين رئيسيين في قياس الكفاءة المصرفية المنهج غير المعلمي المتمثل في طريقة DEA (تحليل بيانات المغلفة) والمنهج المعلمي وأشهر أساليبه طريقة SFA (حد التكلفة العشوائية) ولكل منهما مميزات وعيوبه فالطريقة الأولى DEA لديها كما ورد سابقاً عدة ميزات أهمها سهولة التطبيق وعدم الحاجة لوجود افتراضات مقيدة مسبقاً لدالة الإنتاج، بينما يتمثل العيب الرئيس في حقيقة أن هذه التقنية غير قادرة على التمييز بين عدم الكفاءة والأخطاء العشوائية بينما تعزو جميع الانحرافات والأخطاء إلى عدم الكفاءة، بغض النظر إذا ما كانت مستمدة من عدم فعالية العمليات أو من التأثيرات الخارجية المستقلة المتمثلة في الإدارة. وهناك مشكلة إضافية هي أن الأسلوب يتجاهل الأسعار وبدلاً من ذلك تركز هذه الطريقة على قياس الكفاءة التكنولوجية، على الأساس التكنولوجي وليس التحسين الاقتصادي (Kiyota, 2009, P6).

وهناك العديد من الدراسات التي قامت بالمقارنة بين طريقة DEA و SFA ، ومع ذلك فإن هذه الدراسات تفتقر إلى التوافق في الآراء بشأن الطريقة التي هي أكثر ملاءمة لقياس الإنتاجية والكفاءة لشركة فردية (Pusnik, 2010, P12)، وعلى سبيل المثال كانت دراسة Ferrier & Lovell في عام (1990) فقد قامت هذه الدراسة بتحليل هيكل التكاليف للمصارف الأمريكية باستخدام كل من طريقة DEA و SFA وخلصت إلى أن طريقة DEA هي أكثر مرونة من SFA، بينما قدمت دراسة Resti عام (1997) نتائج مختلفة تماماً حيث قامت بتحليل كفاءة التكاليف لـ 270 مصرف من المصارف الإيطالية خلال الفترة من 1992 وحتى 1998، وقارنت بين الطريقتين لقياس الكفاءة وأظهرت نتائج هذه الدراسة أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين المنهجين، وخلاصة القول فإن العديد من الدراسات الحديثة وجدت أن درجات الكفاءة SFA عموماً أعلى بالمقارنة مع درجات DEA. وهذا قد يعكس الاختلاف في المعالجة بين الأخطاء العشوائية وعدم الكفاءة (Fiorentino et al., 2006, P2).

وتعتبر الطرق المعلمية أكثر تطوراً بالمقارنة مع الطريقة غير المعلمية، حيث يقوم تقدير الكفاءة على أساس التحسين الاقتصادي، وفي الغالب الطريقة المعلمية التي يكثر استخدامها هي طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA)، وتسمح الطرق المعلمية لإدماج كل من الكفاءة التقنية والكفاءة

التخصيصية. و SFA تميز بين الخطأ العشوائي وعدم كفاءة الوحدة الإنتاجية وتأخذ في الاعتبار وجود المؤثرات الخارجية (Robert et al., 1999, P6).

وبالنظر إلى أن الاقتصاد الفلسطيني والذي يمر بمرحلة انتقالية فإن نوعية البيانات المصرفية ليست مثالية وهناك أخطاء قياس على نطاق واسع جداً، ويعتبر Fries & Taci (2004) بأن الطرق المعلمية، هي أكثر قوة لحل مشاكل البيانات، حيث من شأنها أن تشكل أدوات تجريبية أكثر ملاءمة لتحليل الكفاءة المصرفية (Fries & Taci, 2004, P2).

وتوظف هذه الدراسة نموذج حد التكلفة العشوائية على أساس أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية الناتجة عن عدم دقة البيانات والمدخلات، وهذا ما يميز هذه الطريقة عن الطرق غير المعلمية في قياس الكفاءة والتي تمنح إمكانية التمييز بين عدم الكفاءة وغيرها من المؤثرات الخارجية.

الفصل الثالث

التحولات والتطورات العامة في مجال العمل المصرفي

3.1 مقدمة

في هذا الفصل يتم التعرف على نشأة المصارف بشكل عام ومراحل تطورها وأهم أنواعها وأبرز الخدمات التي تقدمها، والتطورات الحديثة التي طرأت على عمل المصارف ومعايير لجنة بازل وعلاقتها بالكفاءة المصرفية.

ويتم التطرق بشكل خاص لواقع القطاع المصرفي الفلسطيني والمراحل التاريخية التي مر بها ونشأة سلطة النقد الفلسطينية وأهم أهدافها، ومكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني.

3.2 نشأة وتطور المؤسسات المصرفية

منذ بداية ظهور المجتمعات الإنسانية، ظهرت الحاجة إلى تبادل السلع والخدمات بين أفراد هذه المجتمعات، وكانت المقايضة هي الوسيلة الأولى في هذا التبادل، لكنها لم تكن ملائمة حتى في النظام الاقتصادي البدائي، فكان التحول التدريجي لنظام النقود المعدنية (غير المصكوكة) كسبائك الذهب أو الفضة، إلا أن قطع المعدن لم تكن متوفرة في كل الأماكن والأوقات، فكان الحل المناسب هو صك النقود (عثمان، 2009، ص15).

ونتيجة لتطور واتساع النشاط التجاري وتعدد أشكال النقود نشأت المصارف في مراحلها الأولى، وتشير بعض الوثائق التاريخية إلى أن عهد ظهور العمل المصرفي يرجع إلى ما قبل الميلاد فقد عرفه السومريون من خلال ما عرف بـ: "المعبد الأحمر"، وقامت معابد الإغريق بقبول الودائع وإعطاء القروض وفحص العملة واستبدالها، وإجراء الحوالات بين المدن لتجنب نقل النقود، ونقل الرومان هذه الأنشطة عن الإغريق ونشروها في معظم أرجاء العالم القديم تبعاً لاتساع دائرة نفوذهم، وقد غلب على هذه الأعمال الطابع الخدمي وليس الاستثماري، حيث أنها لا تخضع لتنظيم قانوني أو تشريع تجاري، كما أنها ازدهرت في مجتمعات آمنة وفرت لها الحماية والاستقرار، وقد عرف المسلمون الأوائل كثيراً من الأعمال والأنشطة المصرفية كالحوالة، والائتمان، واستعمال الصكوك لأغراض التجارة، خاصة في مدينة البصرة بالعراق، وأصبح لهذه الأعمال قواعد وأصول معروفة من حيث طريقة الختم والشهود (قريشي، 2006، ص27-28).

ولم تظهر المصارف في شكلها الأولي البسيط إلا في القرون الوسطى فقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي للصائغ الإيصال ويأخذ الذهب ثم ظهر الصاغة الذين

يحولون الذهب إلى سيولة، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدساً في خزائن الصائغ وقد تنبه الصاغة إلى هذه الحقيقة فصار يقرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الإقراض. أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يتقنون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصاغة (الشمري، 2009، ص42-43).

ويرجع نشأة المصارف الحديثة إلى منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أول مصرف في مدينة البندقية عام 1157م تلاه مصرف برشلونة عام 1401م ثم مصرف رياتو عام 1587م بمدينة البندقية ثم مصرف امستردام عام 1609م ويعتبر هذا المصرف الأخير النموذج الذي احتذته معظم المصارف الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أملتته اختلافات الظروف والأحوال بين دولة وأخرى، مثل مصرف هامبورج بألمانيا 1619م ومصرف انجلترا 1694م ومصرف فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800م ثم انتشرت المصارف بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم (عبدالله، 1987، ص11).

وأنشأ أول مصرف في العالم العربي والإسلامي في مصر، وهو المصرف (الأهلي المصري) وذلك عام 1898م، ولقد ساهمت النهضة الصناعية الكبرى في القرن التاسع عشر في تشكيل المصارف كمؤسسات اقتصادية لها كيائها القانوني، يأخذ معظمها طابع شركات مساهمة، يكتتب في رأس مالها المؤسسون والمساهمون (قريشي، 2006، ص30).

3.3 مفهوم المصارف

أصل كلمة مصرف مأخوذة من الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها كلمة مصرف ذات الأصل الأوروبي المشتقة من الكلمة الإيطالية "Banco" والتي تعني المنضدة أو الطاولة وسبب ذلك يعود إلى أن الصرافين اللبارديين كانوا يستعملوا مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في أسواق بيع وشراء العملات المختلفة في أواخر القرون الوسطى (عبدالله، 1987، ص10).

بينما تعرف المصارف اصطلاحاً بأنها "مؤسسات وساطة مالية تقدم الخدمات المالية والمصرفية إلى وحدات الطلب أو العجز في المجتمع"، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن المصارف تلعب دور الوسيط ما بين وحدات الفائض ووحدات العجز في أي مجتمع (الشمري، 2009، ص15).

3.4 أنواع المصارف

3.4.1 المصارف المركزية أو مصارف الدولة

وتسمى مصرف المصارف وهي "الهيئة التي تتولى إصدار النقد، وتحافظ بعدة طرق على أسس النظام المصرفي"، إذ يوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية والتي تؤثر بدورها على النظم الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وهو يسير في عمله على أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، تؤثر في طبيعة وظائفه وأهدافه، ويعتبر هدفه الرئيس خدمة الصالح العام للمجتمع، وليس تحقيق الأرباح، ويختص أيضاً بمراقبة الهيئات المصرفية الأخرى التي تعمل داخل المجتمع (الراوي، 2003، ص 161).

وتعتبر سلطة النقد الفلسطينية هي بمثابة المصرف المركزي في فلسطين، وفي ظل وجود محددات كبيرة لعل أبرزها الجانب الإسرائيلي الذي يضع العراقيل أمام قضايا أبسط بكثير من مسألة تمكين الفلسطينيين من إقامة مصرف مركزي، ومحددات أخرى من أهمها «بروتوكول باريس» الذي يحكم العلاقة الاقتصادية والتجارية بين السلطة الوطنية والجانب الإسرائيلي، إلا أن سلطة النقد الفلسطينية تؤكد جاهزيتها للتحويل إلى مصرف مركزي عصري له كامل الصلاحيات من خلال امتلاك جميع المفاتيح والأدوات اللازمة لهذا التحويل (الموقع الإلكتروني لسلطة النقد: www.pma.ps، 2012).

3.4.2 المصارف التجارية

ويطلق عليها أحياناً مصارف الودائع حيث أنها تتعامل بالائتمان (عبدالله، 1987، ص 12)، وهي ذات أهمية كبيرة لأي اقتصاد، ويمكن تعريفها بأنها "مؤسسات اجتماعية اقتصادية مالية لالتقاء الطلب على الأموال بالعرض عليها، وهي مختصة بالتعامل المالي غالباً قصير ومتوسط الأجل، وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب، وفتح الحسابات الجارية، والتعامل معها من خلال الشيكات" (أبو عودة، 2010، ص 45). ودور المصارف التجارية بصفة أساسية هو قبول الودائع أياً كان شكلها، ثم توظيف هذه الودائع في عمليات الإقراض والاستثمار، كما أن خلق النقود نتيجة هامة لتعامل المصارف التجارية بالائتمان (أبو سمرة، 2007، ص 28).

3.4.3 المصارف المتخصصة

وهي مصارف تتخصص بمنح الائتمان لمنشآت وأفراد وقطاعات اقتصادية كالمصارف الصناعية أو الزراعية أو الإسكان.. الخ، ولكن عندما انتشرت المصارف الشاملة، لوحظ أن هذه المصارف

بدأت تتزاوّل مختلف أنواع النشاطات والعمليات المصرفية وليس لقطاع معين (الشمري، 2009، ص20).

وتعتمد هذه المصارف على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تحظى الودائع بالنسبة لها بدور ملحوظ كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحداً من أغراضها (الصيرفي، 2006، ص31).

وتعتبر أنشطة المصارف المتخصصة من أهم الأنشطة الاقتصادية اللازمة لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية ذلك لأن أنشطتها يحتاج تمويلها إلى خبرات خاصة، ومعرفة بطبيعة العمليات الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب ترتيبات خاصة، تتمثل في ضرورة إيجاد أو توفير شبكة من الفروع تغطي جميع أنحاء البلد (بني هاني، 2003، ص231).

3.4.4 مصارف الأعمال والاستثمار

مصارف الاستثمار هي مؤسسات مالية متخصصة، تساعد الشركات المحلية والأجنبية والهيئات الحكومية في الحصول على الأموال التي تحتاج إليها من أجل الاستثمار في مشاريع إنشائية وتنموية، وتساعد المستثمرين أفراداً ومؤسسات في توظيف أموالهم بشراء استثمارات مالية وبيعها (زعيتر، 2007، ص11).

ولمصارف الاستثمار والأعمال دورٌ هام في دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال (قريشي، 2006، ص32):

- العمل على تجميع المدخرات والأموال من الأسواق المالية.
- توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية.
- البحث عن فرص الاستثمار المتاحة في المجتمع والقيام بدراسات الجدوى لها.
- تأسيس مشاريع الاستثمار والمساهمة في رؤوس أموالها والترويج لها.

3.4.5 المصارف الإسلامية

يعرف المصرف الإسلامي بشكل عام بأنه "مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية" (مرزوق، 1990، ص197).

وقد عرف المصرف الإسلامي أيضا بأنه "مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية" (الزعاوي، 2008، ص16).

وتعد المصارف الإسلامية حديثة النشأة نسبياً، حيث عرفت أول تجربة للمصارف الإسلامية سنة 1963 م فيما عرف بمصارف الادخار في منطقة (ميت غمر) بمصر، وكانت النواة الأولى لقيام مصرف ناصر الاجتماعي سنة 1971م، ثم أصبح فكرة إنشاء المصارف الإسلامية حقيقة واقعة بعد انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية عام 1974م الذي تمخض عنه إصدار القرار التاريخي بالموافقة على إنشاء أول مصرف إسلامي حكومي بجدة وهو **المصرف الإسلامي للتنمية**، ثم توالى عملية إقامة المصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم حتى بلغ تعدادها ما يزيد عن 240 مصرف حسب إحصاء سنة 2000م (بني هاني، 2003، ص261).

وتتركز فلسفة المصارف الإسلامية على عدم التعامل بالفائدة "الربا" فهي تقوم بقبول الودائع المصرفية المعروفة كما في المصارف التقليدية دون استخدام سعر الفائدة ولكن تستبدله بحصة من الربح، وكذلك تقوم بتوظيفها في مجالات الاستثمار التي تجيزها الشريعة الإسلامية وبالأساليب المشروعة، ويمكن إيجاز أهم أساليب التمويل للمصارف الإسلامية في التالي (الشمري، 2009، ص24-25):

1. المضاربة: حيث يتم تقديم الأموال اللازمة لتمويل عملية تجارية معينة يتعهد شخص آخر بالعمل فيها سواءً كان التمويل يغطي كامل العملية أو جزءاً منها، وذلك على أساس تقسيم نتيجة العملية من الربح أو الخسارة بين المصرف والموعد حسب النسب المتفق عليها.
2. المرابحة: حيث يقوم المصرف بناءً على طلب ورغبة الزبون والعميل بشراء سلعة معينة ويمتلكها ثم يقوم بإعادة بيعها إلى العميل صاحب الطلب بكلفة الشراء مضافاً إليها ربح معين يتفق عليه عند الاتفاقية ويتم التسديد على دفعات مؤجلة بعد التزام المطالبة من العميل بدفع قيمة السلعة بتاريخ الاستحقاق.
3. الإيجارة: يقوم المصرف بشراء المعدات التي يطلبها العميل على أن يقوم الأخير باستئجارها ويتم هذا الاتفاق بين الطرفين بأجور متفق عليها.
4. المشاركة: شكل من أشكال المضاربة المقيدة في مشروع معين بالإضافة إلى تقديم العمل، فإن العميل يشارك في أسهم رأس المال ويحصل بموجبها على نسبة مئوية محددة مما ينتج من

ريح قابل للتوزيع بعد خصم نسبة الإدارة حسب نسبة كل طرف في رأس المال، ويتقاسم المصرف والعميل الأرباح والخسائر الناجمة عن تشغيل رأس المال المستثمر.

3.5 المؤسسات المصرفية والأعمال المصرفية

لاشك أن دور المؤسسات المصرفية لا يقتصر على الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، بل يتعداه إلى مجالات وأعمال أخرى تطورت عبر مسيرة المؤسسات المصرفية في علاقتها مع المتعاملين معها. وبشكل عام يمكن تقسيم الأعمال التي تقدمها المؤسسات المصرفية إلى ثلاث مجموعات رئيسية (قريشي، 2006، ص40):

3.5.1 القروض والتسهيلات الائتمانية والمصرفية

تعرف عملية الاقراض "الائتمان" في المصرف بأنها "تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على الأقساط، في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة، بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر" (الراوي، 2003، ص165-166).

والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها المؤسسات المصرفية لعملائها عادة تتمثل في الأشكال التالية (بني هاني، 2003، ص213-214):

- منح السلف والقروض.
- فتح الحسابات الجارية للمدينة للعملاء (السحب على المكشوف).
- فتح الاعتمادات المستندية.
- إصدار خطابات الضمان (الكفالات المصرفية).

3.5.2 الخدمات المصرفية

إن العمل المصرفي يندرج ضمن الأنشطة الخدمية التي يتمثل عملها الرئيس في قبول الودائع المصرفية المختلفة ومن ثم منحها على شكل قروض مما يعني ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بقبول الودائع، إضافةً لتقديم خدمات يتميز بها مصرف عن آخر وتكسبه ميزة تنافسية، وتتنوع وتتعدد الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لعملائها، وتختلف هذه الخدمات من مصرف لآخر،

ومن دولة إلى أخرى، حسب مستوى تطور العمل المصرفي ونوجز أهم هذه الخدمات على النحو التالي (الصيرفي، 2006، ص 25):

- قبول الودائع بشتى أنواعها: كالودائع تحت الطلب، والودائع لأجل (الودائع الثابتة) والودائع بإخطار سابق والودائع الادخارية.
 - فتح الحسابات الجارية وتقديم الخدمات المتعلقة بها من إصدار الشيكات الشخصية، وخدمات السحب الآلي، والصيرفة الشخصية وفتح الحسابات الجارية بالمعادن الثمينة.
 - تقديم الاستشارات والخدمات في عمليات الاندماج والحيافة (شركات أو مصارف) وتقديم الاستشارات القانونية والضريبية، والاستحقاقات التجارية للعملاء.
 - تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية.
 - تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية حيث تقوم المصارف بأعمال شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء كما تقوم بتحصيل ودفع كوبونات الأوراق المالية نيابة عنهم أيضاً.
 - تقديم العديد من الخدمات المصرفية الأخرى مثل شراء وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن.
- ومن الخدمات المصرفية الحديثة: القروض الاستهلاكية، وخدمات الارشاد والنصح المالي، وخدمات التأجير التمويلي، والمساهمة في تمويل المشروعات المخاطرة، وبيع الخدمات التأمينية وتقديم خدمات استثمارية للمضاربة في الأسهم وغيرها من الخدمات.

3.5.3 الاستثمارات المصرفية

تتمثل في مجموعة الأعمال الاستثمارية التي يقوم بها المصرف من خلال توظيف جزء من موارده في شراء الأسهم والسندات وغالباً ما يركز على السندات التي تصدرها الحكومة توجهاً للربح والمحافظة على درجة السيولة لما تتمتع به تلك الأوراق من قدرة على تحويلها إلى سيولة، وتأخذ الأعمال الاستثمارية عدة أشكال مثل شراء أسهم الشركات سواء كانت صناعية أو تجارية أو عقارية أو مالية أو الاشتراك في تأسيس شركات أو الاكتتاب في جزء من رأس مالها (قريشي، 2006، ص 41).

3.6 التطورات الاقتصادية والمصرفية الحديثة

منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، فرضت الظروف الاقتصادية غير المواتية صعوبات عديدة على المصارف في مختلف دول العالم، إذ تأثرت المصارف بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث التي عانت منها بشدة العديد من المصارف العالمية (الزعاي، 2008، ص55)، وكان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاساً واضحاً على تطور أداء وأعمال المصارف، وقد تركزت هذه التغيرات في مجالات عديدة أهمها الاتجاه نحو التخصص وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وزيادة الاتجاه نحو العولمة المالية ومن ثم تعاظم المعاملات النقدية والمالية في أسواق رأس المال العالمية وكذلك التغيرات السريعة والمفاجئة في أسعار صرف العملات القابلة للتحويل والمصاحبة لتغيرات أسعار الفائدة فيما يعرف بحرب العملات وتزايد دور المصارف في تمويل عمليات التجارة الدولية في ظل تطبيق اتفاقية الجات¹GATT بعد نجاح جولة الأوروغواي 1994م، وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO² التي بدأت عملها في أول يناير 1995م (عبدالحميد، 2002، ص17).

ونظراً لانتشار ظاهرة العولمة التي كانت لها آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث أدت إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على النحو الذي فرض كثيراً من التحديات، لا سيما أمام الأنشطة المصرفية والمالية، والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي كانت تحول دون تحرير الخدمات المالية والمصرفية وتوسعها (مبارك، 2012، ص2).

والذي أدى بدوره إلى ازدياد حدة المنافسة في الأسواق المصرفية الدولية وظهور نظام الخدمات المالية الشامل المتمثل في توسيع قاعدة الخدمات المصرفية لتشمل جوانب التأمين والاستثمار، كما أنها جعلت قوى السوق هي التي تحكم نشاط المصارف بدلاً من القواعد التي كانت الحكومة تضعها لتقييد حركة المصارف (الزعاي، 2008، ص56)، وحدثت طفرة في دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا وتبعية الاستثمار بالإضافة إلى الاتجاه العالمي لتكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة وظهور مستحدثات عالية جديدة في مجالات المشتريات المالية والإدارة النقدية

¹ اتفاقية الجات (بالإنجليزية: General Agreement on Tariffs and Trade) الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة وعقدت في تشرين الأول/أكتوبر 1947م، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع، وتشتمل هذه الاتفاقية على بعض أحكام ميثاق هافانا فإن الأمم المتحدة تساعد الدول الأعضاء في الاتفاقية على إدارتها ويرجع اسمها إلى الأحرف الأولى من اسمها بالإنجليزية. تطورت لتصبح اليوم إلى ما يعرف بمنظمة التجارة العالمية WTO (موقع ويكيبيديا www.wikipedia.org).

² منظمة التجارة العالمية WTO (بالإنجليزية: World Trade Organization) هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. تضم منظمة التجارة العالمية 152 عضواً من دول العالم (موقع ويكيبيديا www.wikipedia.org).

وعقود الاستثمار والخيارات والمبادلات والعقود الآجلة والعقود المستقبلية وماكينات الصرف الإلكترونية والحسابات التليفونية وعقود تثبيت الأسعار وإدارة الفجوة السعرية وإدارة محافظ الأوراق المالية وتوريق الديون وغيرها (عبد الحميد، 2002، ص17).

هذا فضلاً عن المعايير والقواعد المصرفية الدولية التي فرضتها لجنة بازل في مجال الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال، والتي أصبحت تشكل ضغوطاً جديدة على المصارف في مجال تدعيم وتقوية مراكزها المالية (مبارك، 2012، ص2).

ومما سبق يلاحظ تأثر عمل المؤسسات المصرفية بمجموعة من المتغيرات والظروف الاقتصادية والمصرفية العامة التي انعكست على حجم وطبيعة الوظائف والخدمات المصرفية التي تقدمها كان أهمها (شاهين، 2006، ص9):

- انتشار ظاهرة العولمة Globalization والتكامل Integration في اسواق المال العالمية.
- انخفاض حجم الإيرادات من الأعمال المصرفية التقليدية والحاجة إلى ظهور وظائف غير تقليدية للمصارف واللجوء إلى عمليات خارج الميزانية لتمتية الإيرادات.
- ظهور ما يعرف بالمصارف الشاملة Universal Banking والتي تقوم على استراتيجية تنويع في الأعمال والخدمات.
- أثرت اتفاقية GATS على تحرير التجارة والخدمات ومنها الخدمات المصرفية مما يسمح بنفاذ الخدمات المصرفية المتطورة إلى السوق المحلي ويؤدي إلى خلق تنافس حاد أمام المصارف الوطنية.
- معايير لجنة بازل لمعدل كفاية رأس المال كأحد الأساليب الرقابية على كفاءة رأس المال.

3.6.1 العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية نتاج لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، ويقصد بمصطلح تحرير المعاملات المالية بين الدول، أو العولمة المالية:

"فتح الأسواق المحلية لحركة رؤوس الأموال، ورفع القيود في مجال تجارة الخدمات المالية".

مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إتباع سياسات التحرير المالي والمصرفي بحيث أصبحت أسواق رأس المال والأسواق المصرفية أكثر ارتباطاً وتكاملاً (مبارك، 2012، ص4).

3.6.1.1 مظاهر العولمة

إن خصائص العولمة يمكن استنباطها من خلال تتبع تطورها التاريخي والزمني، حيث يمكن إيضاح العديد من تلك الخصائص كما يلي (مبارك، 2012، ص4):

1. تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات.
2. تعاظم دور المنظمات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي.
3. إزالة المعوقات أمام حرية التجارة و إنشاء المنظمة العالمية للتجارة:
4. تغيير دور الدول في مجال السياسة النقدية والمالية وتطبيق تحرير الأسواق مع إيجاد وسائل رقابية جديدة وخاصة بعد اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات ومنها الخدمات المصرفية GATS³.

3.6.2 المصارف الشاملة

وهي تلك المصارف التي تحصل على مواردها المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها من ناحية، وتقدم الائتمان لكافة القطاعات من ناحية أخرى، بالإضافة إلى تقديمها لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية، فالمصارف الشاملة تجمع بين الوظائف التقليدية لمصارف الودائع، وأعمال الوساطة الاستثمارية، فضلاً عن أعمال التأمين، مستغلة في ذلك توزيع المخاطر على أكبر عدد من العملاء وتنويع كامل للأعمال والوظائف، حيث أنها أضافت إلى أعمالها المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستحدثة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية (بوعبدلي وعبدالرازق، 2001، ص105).

و يطلق على المصارف الشاملة في إنجلترا "All Purpose Banks" مصارف كل الخدمات ويطلقون عليها في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى السوبر ماركت المصرفي " The Banking Supermarket"، وفي هذا الإطار ينتهي (د.هانسون) المصرفي في معهد المصارف الإنجليزي إلى القول: " قد آن الأوان للعميل أن يدخل المصرف ليس لأن له حساب جاري يريد أن يسحب منه أو يودع فيه بعض الأموال، بل لأن عنده مشكلة مالية وأن المصرف عنده حل لمشكلته مثلما يفعل مع السوبرماركت" (عبدالحميد، 2002، ص47).

³ جاتس أو الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (The General Agreement on Trade in Service) وتعرف اختصاراً GATS، هي اتفاقية لمنظمة التجارة العالمية، سرى مفعولها في يناير 1995 كنتيجة لمحادثات جولة أوروغواي. عقدت المعاهدة لبسط النظام التجاري متعدد الأطراف في قطاع الخدمات، بنفس الطريقة التي يقوم بها نظام الاتفاقية العامة حول التجارة والتعرفة (جات) (GATT)، ببسط نفس النظام في تجارة السلع موقع ويكيبيديا (www.wikipedia.org).

كما تقوم المصارف الشاملة بالوظائف التنموية للدولة كإنشاء الشركات القابضة، والمساهمة في إقامة المشروعات الاستثمارية في مختلف الأنشطة والقطاعات، وتمويلها و الإشراف عليها بمتابعتها إدارياً وضمانها لدى الغير (قريشي، 2006، ص44-45).

ويرجع انتشار هذا النوع من العمل المصرفي لأسباب عديدة في مقدمتها ما يلي (عبدالحاميد، 2000):

- منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية للمصارف وتشمل شركات التأمين بأنواعها، صناديق الاستثمار، صناديق الادخار، بورصات الأوراق المالية.
- لجوء كثير من المقترضين إلى ما يعرف بالإقراض المباشر من خلال سوق الأوراق التجارية.
- تزايد تعرض المصارف التجارية لمخاطر تقلبات سعر الفائدة نتيجة لارتفاع مستويات التضخم بالإضافة إلى مخاطر الديون المتعثرة و الناجمة عن عدم سداد العملاء.
- انخفاض هامش ربحية الأنشطة التقليدية التي تقدمها المصارف بسبب ارتفاع حدة المنافسة العالمية و المحلية.
- ظهور كثير من المستحدثات والأوراق المالية في سوق رأس المال.
- التوجه نحو رفع القيود التي كانت تمنع المصارف من الخروج عن نطاق تخصصاتها.
- انتشار ثورة المعلومات والاتصالات وما نجم عنها من زوال القيود والحواجز بين القطاعات والدول وانتشار صيغ جديدة للتمويل والاستثمار لم تكن متاحة من قبل.

3.7 معايير ومقررات لجنة بازل وعلاقتها بالكفاءة المصرفية

في ظل الاتجاه المتزايد نحو عولمة النشاط الاقتصادي وما يرتبط به من إزالة كافة القيود أمام تحركات رؤوس الأموال والاستثمارات عبر الحدود بات الاستقرار المالي من القضايا التي تحظى باهتمام بالغ من جميع الأطراف وعلى رأسها المؤسسات المالية الدولية، خاصة بعد الهزات التي ضربت الاستقرار المالي العالمي، بحيث أصبح أي اضطراب يواجه النظام المالي والمصرفي في بلد ما غير محصور في الحدود القطرية للبلد بل أصبح يمتد إلى أسواق وبلدان أخرى كما حدث في الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997م (مبارك، 2012، ص8).

ونتيجة لذلك اتجهت بعض الدول إلى تطوير أنظمة الرقابة لتكفل فعالية الرقابة المصرفية، ومن هذه النظم "نظم التقييم Supervisory Bank Rating System"، والذي يستند إلى نتائج فحص

الرقابة الميدانية. وفي هذا الإطار كان للجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية دورٌ هامٌ إذ عمدت إلى تطوير نظام للتقييم بالمؤشرات أطلق عليه "Rating System CAMEL" وهو نظام موحد تم تطبيقه منذ عام 1980، ومن ناحية أخرى قامت المملكة المتحدة بالعمل على تطبيق نظام يطلق عليه تقييم المخاطر من قبل السلطات الرقابية "Risk analysis tools of supervision and evaluation rate"، يتم بمقتضاه تقييم المخاطر التي تتعرض لها المصارف أولاً بأول، وتعتبر السلطات الرقابية رأس المال المصرفي هو المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية، باعتباره مقياساً موضوعياً سهل التحديد وقابلاً للتطبيق على المستوى الدولي، غير أن أهمية رأس المال بلغت ذروتها بعد انتصار الدبلوماسية المالية الذي تحقق في "وفاق بازل لسنة 1988" حيث تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية في عام 1974م، وعملت لعدة سنوات قبل الوصول لهذا الاتفاق (أبو كمال، 2007، ص27).

3.7.1 تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

تشكلت لجنة بازل في نهاية عام 1974 وقد تضمنت اللجنة أعضاء ممثلين عن مجموعة الاثنى عشرة دولة وهي (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى لكسمبورغ) وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بال أو بازل السويسرية مقر مصرف التسويات الدولية Bank for International Settlements (BIS)، برئاسة كوك (Cooke) ممثل مصرف إنجلترا، ومن هنا جاءت التسمية بـ "الجنة بال أو بازل أو كوك" (أبو كمال، 2007، ص28).

3.7.2 مقررات بازل (I)

تركزت مقررات بازل I بالدرجة الأولى على معدل كفاية رأس المال وذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها الأسواق المالية العالمية والاختلافات المتعلقة بمفهوم رأس المال. ففي عام 1988 أقرت لجنة بازل معياراً دولياً موحداً للرقابة على متطلبات كفاية رأس المال الواجب توافرها في المصارف لمواجهة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ووضعت معايير موحدة لتقييم رأس المال والأصول المصرفية، وفقاً لمخاطر الائتمان (مصبح، 2012، ص46-47).

حيث احتوى تقرير لجنة بازل سنة 1988 على الفقرات التالية: أهداف الاتفاق، مكونات رأس المال، أوزان المخاطر الائتمانية ومخاطر التمويل القطري، وأخيراً الترتيبات الانتقالية والتنفيذية، وسيتم توضيحها فيما يلي:

3.7.2.1 أهداف اتفاق بازل I

استهدفت جهود لجنة بازل تحقيق هدفين أساسيين هما (أبوكمال، 2006، ص30):

1. تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي ويتم ذلك من خلال:

- تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية.

- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف.

- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف.

2. الحد من آثار المنافسة غير العادلة والتي تنتج من تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال من السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة.

3.7.2.2 العناصر الأساسية لإطار كفاية رأس المال بازل I

3.7.2.2.1 مكونات رأس المال

أقرت لجنة بازل عام 1988 معياراً موحداً لقياس كفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للمصرف ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءمة المصرف، وتلتزم كافة المصارف بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى نسبة 8% كحد أدنى، وعلى الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام 1992 وهو ما عرف باتفاق بازل II (كلاب، 2007، ص27).

و فيما يلي نتعرض لمكونات معدل كفاية رأس المال والصيغة التي تم تحديده بها.

$$\text{معدل كفاية رأس المال} \leq \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{مجموع الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها}} \leq 8\%$$

ويتكون رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل من شريحتين:

1. الشريحة الأولى: تمثل رأس المال الأساسي (Core Capital) ويشمل البنود التالية:

- رأس المال المدفوع (الأسهم العادية والأسهم الممتازة).

- الاحتياطات القانونية والاختيارية.

- الأرباح المحتجزة مؤقتاً.

- حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة (التي تزيد الملكية فيها عن 50%) والموحدة ميزانيتها، وذلك في حالة عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة المذكورة (الفرا، 2008، ص36).

ويطرح منها العناصر التالية (قريشي، 2006، ص73):

- الشهرة أو الأصول الأخرى غير المادية.
 - الخسائر غير المعلن عنها في السنة الجارية.
 - حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين الناتجة عن رسملة احتياطات إعادة التقييم.
2. الشريحة الثانية: رأس المال المساند أو التكميلي (Supplementary Capital) ويتكون من البنود التالية (Basel I, 1998, P5-6):

- الاحتياطات غير المعلنه Undisclosed Reserves: ويقصد بها الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للمصرف في الصحف وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر، ولكن بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية.

- احتياطات إعادة تقييم الأصول Revaluation Reserves: وتتكون نتيجة تقييم الأصول لإبراز قيمتها الجارية بدلاً من كلفتها الدفترية، وعند إعادة تقييم العقارات وأدوات الاستثمار التي يمتلكها المصرف.

- مخصصات الخسائر المستقبلية المحتملة General Provision.

- الديون المساندة Subordinated Term Debt.

- الأدوات الرأسمالية المتنوعة Hybrid Capital Instrument.

ويفرض على رأس المال المساند الشروط التالية (أبو كمال، 2007، ص33):

- يجب أن لا يزيد رأس المال المساند على 100% من رأس المال الأساسي.
- يجب خصم نسبة 55% من احتياطات إعادة تقييم الأصول للاحتياط لمخاطر تقلبات الأسعار والخضوع للضريبة.
- يجب أن يكون الحد الأقصى لمخصصات الخسائر المستقبلية (1.25%) من الأصول والالتزامات الخطرة مرجحة بأوزانها، ويمكن زيادتها إلى (2%) بشكل مؤقت وفي حالات استثنائية فقط.

وفيما يتعلق بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بخصوص كفاية رأس المال ومكوناته، واستناداً لأحكام الفصل الخامس من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 تلتزم جميع المصارف العاملة في فلسطين بما يلي:

- توفير رأس مال لا يقل بأي حل من الأحوال عن 35 مليون دولار، حيث يعد هذا الحد الأدنى من رأس المال اللازم لممارسة العمل المصرفي في فلسطين.
- الحفاظ على نسبة كفاية رأس مال لا تقل بأي حال من الأحوال عن 12%.
- رفع رأس المال المدفوع بما يتناسب مع طبيعة وحجم عمليات المصرف وعمليات فروعه والشركات التابعة له.

أما فيما يتعلق بالاحتياطي القانوني والاحتياطيات الأخرى واستناداً لأحكام المادة (31) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 على جميع المصارف الالتزام باقتطاع نسبة 10% من أرباح المصرف الصافية سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني للمصرف ويستمر الاقتطاع السنوي حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساوياً لرأس المال المدفوع (مصبح، 2012، ص52).

3.7.2.2.2 الأوزان التوجيهية للأصول والالتزامات الخطرة

صنفت مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الدول إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** و تشمل مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية - المنخفضة- والتي تضم بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية، (OCDE) دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باعتبارها من الدول التي عقدت ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي، حيث ترى لجنة بازل أن مجموعة محددة من دول العالم ممثلة في هذه الدول يمكن أن يحدد التزامات حكوماتها المركزية أو المصارف المسجلة بها وزن مخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي دول العالم (مبارك، 2012، ص11).
- **المجموعة الثانية:** و تشمل باقي دول العالم، واعتبرتها لجنة بازل دولاً ذات مخاطر مرتفعة، حيث أن الوزن التوجيهي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أنه تم تصنيف أوزان مخاطر الأصول حسب مقررات لجنة بازل إلى أربعة درجات من المخاطر هي (0%، 20%، 50%، 100%)، وإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد أعطت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية أن تختار تحديد بعض أوزان المخاطر والأهم أن اعطاء وزن

مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة، بينما القروض الممنوحة للقطاع العام أو الخاص وزنها المرجح 100% (كلاب، 2007، ص31)، وأما أوزان الالتزامات فتم تصنيفها وفق معاملات التحويل والتي تأخذ الدرجات (0%، 20%، 50%، 100%) أي أن وزن خطر التزام معين يتم تحديده بضرب معامل التحويل لذلك الالتزام في وزن المخاطرة الذي تم تصنيفه فيه (قريشي، 2006، ص75).

3.7.3 الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال في بازل II

يعنى الإطار الجديد بتحسين سلامة وملاءة النظام المالي من خلال الحث على وجود إدارة وضبط داخلي للمصارف وإعادة النظر في عملية الرقابة وانضباط السوق، ويقدم الإطار الجديد تحليلاً لأساليب متقدمة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، كما يحدد هيكلًا مرناً لمتطلبات رأس المال الذي يضمن ملاءة المصرف، وبالرغم من أن المقررات الجديدة للجنة بازل ستؤدي إلى زيادة التكاليف التي تتحملها المصارف من أجل استيفاء تلك المقررات، إلا أن النظام المصرفي سيكون أكثر أماناً وسلامةً وكفاءةً (مبارك، 2012، ص16).

3.7.3.1 هدف اتفاق بازل II:

يهدف بازل II إلى بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وتبني الشفافية والافصاح في السوق وتحسين إضافي في أساليب إدارة المخاطر وبالتالي إلى الاستقرار المالي ويمكن تحقيق ذلك من خلال ثلاث أركان أساسية (كلاب، 2007، ص39).

3.7.3.2 الأركان الثلاثة التي يستند إليها الإطار الجديد (بازل II)

الركن الأول: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

يعتبر الإطار المعدل أكثر شمولاً في معالجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لمنهجيات قياس المخاطر، هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي المخاطر الائتمانية، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق (مبارك، 2012، ص17)، وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي:

$$\% 8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر التشغيل} + \text{مخاطر السوق}}$$

الركن الثاني: المراجعة الإشرافية

يؤكد الإطار الجديد لوفاق بازل (II) الحاجة إلى ممارسة المراجعة الإشرافية الفاعلة للتقديرات الداخلية للمخاطر والتي تولدها النظم الداخلية للمصارف، وذلك لضمان أن إدارة المصرف تمارس الأحكام والتصرفات الصائبة، وأنها قد خصصت رأس المال الكافي مقابل هذه المخاطر (قريشي، 2006، ص78).

وفي هذا السياق طرح الاتفاق أربعة مبادئ رقابية تنص على ما يلي (كلاب، 2007، ص49):

1. توافر سلطة مناسبة للجهات الرقابية لمطالبة المصارف بالالتزام بحجم رأس مال يفوق الحد الأدنى من قبل لجنة بازل.
2. توافر أنظمة فعالة بالمصارف لتقييم حجم رأس المال اللازم الاحتفاظ به والذي يتناسب بدقة مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها (التقويم الداخلي لملاءة رأس المال).
3. قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لكفاية رأس المال بالمصارف مع التأكد من توافق هذه الأنظمة والاستراتيجيات مع معدلات كفاية رأس المال التي حددتها اللجنة.
4. ضرورة تدخل الجهات الرقابية في مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات التي حددتها لجنة بازل.

الركن الثالث: انضباط السوق

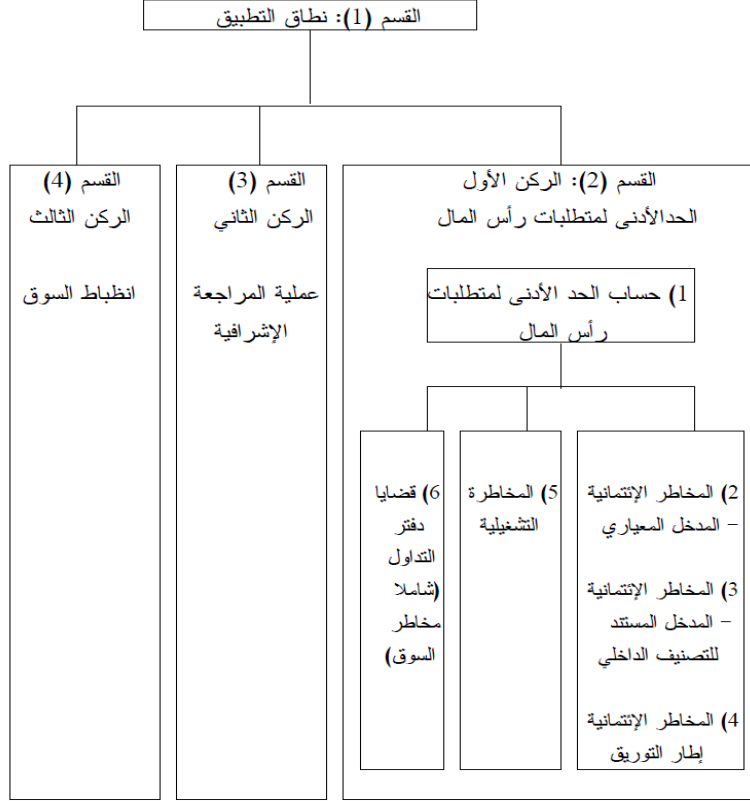
يقصد بانضباط السوق توافر المعلومات (المالية وغير المالية) الدقيقة وفي أوانها، والتي تمكن مختلف المشاركين في الصناعة المصرفية من إجراء تقييمات صحيحة لأنشطة المصارف والمخاطر المتضمنة في هذه الأنشطة (أبو كمال، 2007، ص58).

وهذا يعني زيادة إفصاح المصارف عن هيكل رأس المال ونوعية وبنية المخاطر وسياساتها المحاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخططات، وأيضاً استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام (الزدجالي، 2003، ص103).

ويمكن تلخيص مقررات لجنة بازل (II) أو ما يعرف بالإطار المعدل في الشكل رقم (3.1).

شكل رقم (3.1)

هيكل وثيقة مقررات لجنة بازل II



المصدر: (قريشي، 2006، ص 79)

3.7.4 علاقة معايير لجنة بازل بالكفاءة المصرفية

تتجلى العلاقة بين معايير لجنة بازل والكفاءة المصرفية من خلال ما يعرف في الإدارة المصرفية بإدارة أصول وخصوم المصرف وبشكل أعم إدارة المخاطر المصرفية للمصرف، وتبرز أهمية إدارة المخاطر المصرفية من خلال دراسة وتحليل المشكلة التي تواجه المصرف أو المشرف في إدارة المصرف، والمتمثلة في العلاقة التناقضية بين الأهداف الرئيسية لأي مصرف وهي:

- تحقيق أكبر عائد ممكن.
- عدم الوقوع في أزمة سيولة.
- المحافظة على كبار المودعين والعملاء.
- عدم التعرض لمخاطر رأسمالية وبالتالي الوقوع في الإفلاس.

إن التناقض والتداخل بين هذه الأهداف يشكل القاعدة والأرضية الأساسية لمهام ونشاطات الإدارة المصرفية، والتي يتم التعبير عنها بشكل دوري من خلال القوائم المحاسبية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل..) والتي يتم تحليل بياناتها للوقوف على أداء هذه الإدارة ومدى التزامها بتحقيق هذه الأهداف واحترامها للتشريعات والقوانين المحلية والدولية.

لقد استخدم المحللون أدوات مالية واقتصادية عديدة لتحليل بيانات المصرف وتقييم أداء إدارتها، ولا يعد معيار كفاية رأس المال للجنة بازل المتمثل في احتفاظ المصرف بمجموع رأس مال يساوي 8% على الأقل من أصوله المرجحة بالمخاطر أمراً غريباً عن مجال التحليل المصرفي، فقد طبقت الكثير من المصارف أو الدول معايير مشابهة له ولكنه يمتاز بكونه لا يعبر عن علاقة مجردة بين مكونات رأس المال من جهة والأصول الخطرة من جهة، بل يتسم بأنه:

- يعتمد المفهوم الشامل لرأس المال ولا يقتصر على المفهوم المتعارف عليه.
- يقابل المخاطر غير المتوقعة وذلك من خلال كفاية المخصصات وجودة الأصول وسلامة السياسات التي تتبعها المصارف.
- يجعل من أموال المساهمين في مقابلة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.
- يربط بين رأس المال والأصول الخطرة أي كلما ازدادت الأصول الخطرة كلما كانت الحاجة إلى مزيد من رأس المال.
- لا يعتمد الضمانات التي تحصل عليها المصارف مقابل الائتمانيات، إلا الضمانات النقدية والعقارية.
- ويمكن تصنيف الدول أو المصارف بالنسبة لتطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل إلى ثلاثة أنواع:-
- دول منشئة للمعيار وهي التي كانت تستخدم معايير مشابهة أو المعيار ذاته، وتتمثل أساساً في أمريكا وبريطانيا.
- دول لم تكن تستخدم المعيار ولكن لديها من النظم ما يؤهلها لتطبيقه والالتزام به.
- دول تواجه صعوبات في تطبيق المعيار والالتزام به.

ويرى المحللون أن هذا التصنيف لا يعكس اختلافاً جوهرياً في الكفاءة المصرفية أو في سلامة العمل المصرفي بين تلك المصارف أو الدول، وأن الالتزام بالمعيار يعود لمدى توفر أو قصور عوامل أساسية، مثل نوعية الأصول، وحجم السوق النقدي والأدوات المناسبة، ومدى عمق سوق

رأس المال والأدوات الرأسمالية المتوفرة، ورغم التشابه والتماثل في مسميات كثير من الموارد والاستخدامات بين سائر الدول إلا أن هناك اختلافات جوهرية بين طبيعة هذه الموارد والاستخدامات بين المصارف، إن حجم السوق النقدي والأدوات المستعملة وكذلك مدى عمق سوق رأس المال وتوافر أدوات الدين ذات الطبيعة الرأسمالية يتحكما بشكل كبير في طبيعة الموارد والاستخدامات للمصارف (قريشي، 2006، ص 81-82).

3.8 واقع وهيكلية القطاع المصرفي الفلسطيني

تأثر هيكل الاقتصاد الفلسطيني عموماً والقطاع المصرفي والمالي بشكل خاص في الضفة الغربية وقطاع غزة وتطوره تأثراً جذرياً بالسياسات والممارسات الإسرائيلية خلال سنوات الاحتلال بعد حرب حزيران 1967م، حيث كان نتيجة هذه الإجراءات وجود درجة عالية من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي كون هذا الاقتصاد أصبح مندمجاً بالأخير على ضوء السياسة التي اتخذتها سلطات الاحتلال الهادفة لتوجيه البنية الاقتصادية في الأراضي المحتلة بما يخدم مصالحها الاقتصادية والأمنية والسياسية، وهذا يظهر من خلال حجم التجارة المرتفع جداً مع الاقتصاد الإسرائيلي وحجم الأيدي العاملة في سوق العمل الإسرائيلي، وبذلك فإن الاقتصاد الفلسطيني أصبح تطوره مرهوناً بالعلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، بينما يتم توجيه الإنتاج الفلسطيني نحو توفير منتجات منخفضة التكلفة نسبياً وذات قيمة مضافة متدنية مخصصة للاستهلاك الإسرائيلي أو لإعادة التصدير (الخليل، 2004، ص 22).

ومنذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤوليات الإدارة الذاتية عن مناطق الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب اتفاقية أوسلو وتوقيع بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994م، حاولت السلطة الوطنية وضع آليات عمل تأسيسية وذلك من خلال خطة عمل لتشكيل الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية وبالتنسيق مع العديد من الدول في العالم، حيث قامت بتفعيل دور القطاع المصرفي بوضع برامج اقتصادية ومالية ونقدية بالإضافة إلى أنها شكلت القوانين الاقتصادية والمالية اللازمة لذلك وبالتالي أصبح الاقتصاد الفلسطيني يتشكل من هياكل اقتصادية متكاملة من حيث الشكل البنوي (أبو القمصان، 2005، ص 4).

وكان من أهم معالم هذه التطورات تأسيس سلطة النقد الفلسطينية التي أسست أواخر عام 1994م بهدف تنفيذ وتنظيم السياسات المالية والنقدية في فلسطين، بالإضافة إلى أنها ساهمت مساهمة فعالة في الرقابة والإشراف على المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية وتنظيم اللوائح والقوانين

لحماية أموال المودعين ورأس مال المساهمين وتنشيط العمليات المصرفية بأنواعها المختلفة (زعيتير، 2007، ص3).

فقد تمكنت سلطة النقد الفلسطينية خلال مدة وجيزة من عملها تحقيق منجزات ملموسة على صعيد العمل المالي والمصرفي حازت على اهتمام العديد من الهيئات المحلية والإقليمية والدولية (محمود، 2005، ص17).

وفيما يلي استعراض لتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني منذ العام 2006م وحتى 2012م.

3.8.1 الجهاز المصرفي الفلسطيني في الفترة (2006 م - 2012 م)

في عام 2006 عكست أوضاع عدم الاستقرار نفسها على نشاط القطاع المصرفي حيث أدت حالة الحصار المالي المفروض على السلطة الفلسطينية بالإضافة إلى القيود المفروضة على التحويلات المصرفية إلى الأراضي الفلسطينية إلى آثار سلبية على القطاع المصرفي (زعيتير، 2007، ص18).

وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفعت موجودات القطاع المصرفي بنسبة 2.4% في عام 2006 لتبلغ 5,740 مليون دولار. أما ودائع العملاء المقيمين فقد نمت بصورة متواضعة بلغت 0.3% لتصل إلى حوالي 4,203 مليون دولار جراء لجوء العديد من العاملين في القطاع العام للسحب من مدخراتهم في ظل عدم استلام جزء كبير من رواتبهم في عام 2006. وارتفعت نسبة ودائع العملاء المقيمين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 93.5% في عام 2005 إلى 100.7% في عام 2006 نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية، فقد ازدادت بنسبة 6.3% في عام 2006 لتبلغ 1,905.4 مليون دولار، مقابل زيادة نسبتها 26.0% في عام 2005. وقد ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات المصرفية من 32.0% في عام 2005 إلى 33.2% في عام 2006، في حين ارتفعت نسبتها إلى ودائع العملاء المقيمين من 42.8% إلى 45.3% خلال الفترة ذاتها. وتبقى هذه النسبة رغم ارتفاعها دليلاً على عدم التوظيف الكفؤ لأحد أهم مصادر التمويل المتاحة في الاقتصاد الفلسطيني في ظل المصاعب التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي. وقد ارتفع نصيب القطاع الخاص من التسهيلات الائتمانية من 67.0% في عام 2005 إلى 74.6% في عام 2006 نتيجة لانخفاض قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع العام بنسبة 18.3% في عام 2006 (تقرير صندوق النقد العربي، 2006، ص255).

وكان عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأخير من عام 2006 (22) مصرفاً، في حين بلغ عدد الفروع لهذه المصارف في الفترة نفسها (153) فرعاً، مقارنة ب (149) فرعاً في الربع الثالث من نفس العام (زعيتر، 2007، ص18).

وفي عام 2007 ارتفع إجمالي موجودات القطاع المصرفي إلى نحو 6,983 مليون دولار، أي بنمو قدره 21.7% عن 2006. كما ارتفعت قيمة الودائع المصرفية للمقيمين إلى نحو 4,983 مليون دولار، بزيادة نسبتها 18.7%. ويمكن تفسير الزيادة في قيمة الودائع بقيام السلطة الفلسطينية بسداد رواتب موظفيها وسداد كافة الرواتب والمتأخرات المستحقة عليها، والتي تراكمت خلال عام 2006، نتيجة لتدفقات إيرادات المقاصة والمساعدات الدولية خلال عام 2007، ورغم ما توضحه المؤشرات السابقة من نمو وتطور حجم النشاط المصرفي الفلسطيني، إلا أن المؤشر الأهم في توضيح مدى مساهمة النظام المصرفي في دفع عمليات الإنتاج والتنمية في الاقتصاد الفلسطيني، هو حجم التسهيلات الائتمانية ونسبتها إلى إجمالي الودائع. فقد تراجعت قيمة التسهيلات الائتمانية إلى نحو 1,759 مليون دولار، أي بانخفاض نسبته 7.7%. كما تراجعت نسبتها إلى إجمالي ودائع المقيمين من نحو 45.3% في عام 2006 إلى نحو 35.3% في عام 2007، علماً بأن سلطة النقد الفلسطينية قد أصدرت أكثر من تعميم تحدد فيه الحد الأدنى الواجب الالتزام به لهذه النسبة بمقدار 40%. ويبين هيكل التسهيلات الائتمانية ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من 74.6% في عام 2006 إلى نحو 95.7% في عام 2007. وقد ارتفعت قيمة هذه التسهيلات من حوالي 1,422 مليون دولار في عام 2006 إلى نحو 1,683 مليون دولار في عام 2007، أي بنمو نسبته 18.4%. ويعكس ذلك استمرار ظاهرة تراجع التسهيلات الممنوحة للسلطة الفلسطينية جراء تراجع قدرتها الائتمانية لدى النظام المصرفي خاصة بعد الحصار الدولي الذي شهدته السلطة الفلسطينية والنظام المصرفي الفلسطيني في عام 2006 (تقرير صندوق النقد العربي، 2008، ص242-243).

وفي عام 2008 واجه القطاع المصرفي ظروفاً داخلية وخارجية متباينة التأثير، وحققت مؤشرات أداء القطاع المصرفي نمواً جيداً حيث ارتفع إجمالي الموجودات إلى نحو 7.64 مليار دولار (نحو 149.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، كما ارتفعت الودائع إلى نحو 5.69 مليار دولار، مع ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 111.6%. وبلغ عدد مصارف الجهاز المصرفي الفلسطيني في عام 2008 (21) مصرفاً منها مصرف أجنبي واحد (سويسري) وأغلبها مصارف محلية ووافدة (معظمها اردنية)، بينما تراجعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع من 35.3% في عام 2007 إلى 32.1% في عام 2008، وذلك رغم ارتفاع قيمتها إلى نحو 1.83

مليار دولار في عام 2008، كما تراجعت أيضاً نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من 95.7% إلى 70.8%، نتيجة لتراجع قيمتها من 1.68 مليار دولار إلى نحو 1.29 مليار دولار خلال نفس العام. وتعكس هذه المؤشرات تراجع الدور التموي للقطاع المصرفي واستمرار عدم تمكنه من تأدية الدور الذي يتناسب مع قدراته وامكانياته وطاقاته، بسبب استمرار الممارسات الإسرائيلية التي تزيد من مخاطر الاستثمار وتشكل عائقاً أمام دور الوسيط للقطاع المصرفي كحلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين (تقرير صندوق النقد العربي، 2009، ص 233-234).

جدول رقم (3.1)

عدد المصارف العاملة في فلسطين وفروعها حسب جنسيتها

2011	2010	2009	2008	2007	البيان
عدد المصارف					
8	8	10	10	10	المصارف المحلية
10	10	10	11	11	المصارف الوافدة ومنها:
8	8	8	8	8	المصارف الأردنية
1	1	1	2	2	المصارف المصرية
1	1	1	1	1	المصارف الأجنبية
18	18	20	21	21	الإجمالي
عدد الفروع					
118	110	104	89	82	المصارف المحلية
108	102	105	101	78	المصارف الوافدة ومنها:
101	95	98	93	71	المصارف الأردنية
6	6	6	7	6	المصارف المصرية
1	1	1	1	1	المصارف الأجنبية
226	212	209	190	160	الإجمالي

ملاحظة: تم تصفية كل من مصرف فلسطين الدولي ومصرف الأقصى وإغلاق فرعين للبنك العربي في غزة خلال عام 2010.

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، 2012، ص 116)

والجدول رقم (3.1) يظهر أنه في عام 2009 بلغ عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية عشرين مصرف 10 محلية 8 أردنية ومصرف واحد مصري ومصرف واحد أجنبي، كما بلغ عدد الفروع والمكاتب التابعة لتلك المصارف 209 فرعاً ومكتباً، وتظهر مؤشرات القطاع المصرفي للعام

2009 ارتفاع قيمة إجمالي الموجودات إلى نحو 8.10 مليار دولار، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 5.9%. كما ارتفعت قيمة الودائع للعملاء المقيمين إلى نحو 5.98 مليار دولار، أي ما يمثل معدل نمو قدره 4.6%، وقد أدى هذا النمو المتواضع في ودائع العملاء المقيمين إلى انخفاض نسبتها إلى الناتج الإجمالي من 93.6% في عام 2008 إلى 93.4% في عام 2009.

كما ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية إلى نحو 2.23 مليار دولار في عام 2009، وهو ما يمثل معدل نمو قدره نحو 22.1%، مما أدى إلى ارتفاع نسبتها إلى إجمالي ودائع العملاء من 31.3% إلى نحو 35.5%، وهو مؤشر إيجابي يعكس ارتفاع مستوى التوظيف المحلي للمدخرات الفلسطينية. وارتفعت أيضاً نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من 70.8% في عام 2008 إلى نحو 71.5% في عام 2009، وهي مؤشرات إيجابية، وإن كانت لا تزال تعكس استمرار حاجة الاقتصاد الفلسطيني لخلق مناخ مواتٍ للاستثمار المحلي لتوظيف المدخرات الوطنية لخدمة تأسيس اقتصاد فلسطيني مستقل قادر على تدعيم ركائز الدولة الفلسطينية المرجوة (تقرير صندوق النقد العربي، 2010، ص 270-271).

وفي عام 2010 حقق القطاع المصرفي ارتفاع في قيمة صافي موجودات المصارف بنسبة 9% لتصل إلى 8.6 مليار دولار أمريكي (سلطة النقد الفلسطينية، 2011، ص 3)، كما شهدت ودائع المقيمين نمو بنسبة 10% حيث وصلت إلى حوالي 6.6 مليار دولار أمريكي، وشكلت ودائع مؤسسات السلطة الفلسطينية 9.5% من إجمالي ودائع المقيمين عام 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2011، ص 35)، وهذا بدوره زاد من قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى نحو 2.9 مليار دولار، بمعدل نمو 29.2%، موجهة في معظمها إلى القطاع الخاص، وخاصة لتمويل أنشطة التجارة والإنشاءات. فمن الواجب الأخذ بعين الاعتبار أن مختلف القطاعات الاقتصادية شهدت منح زيادات مختلفة في حجم التسهيلات الائتمانية لهم في عام 2010 (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، 2011، ص 3).

والجدول رقم (3.2) يظهر النسب المئوية للتغير السنوي في المؤشرات النقدية للقطاع المصرفي الفلسطيني عن فترة 2006-2010 حسب ما ورد في التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2010.

جدول رقم (3.2)

معدل التغيير السنوي في المؤشرات النقدية للقطاع المصرفي الفلسطيني

2010	2009	2008	2007	2006	
9.9-	8.8	55.2	37.1	5.1-	أصول سلطة النقد
9.0	6.5	10.4	21.4		أصول المصارف
29.2	22.2	7.2	7.5-	3.1	التسهيلات الائتمانية المباشرة
28.3	23.3	0.9	5.6-		التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص
8.0	7.7	14.2	21.4	0.5	الودائع

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، 2011، ص3)

وفي عام 2011 استمر ارتفاع قيمة ودائع المقيمين في المصارف المحلية بنسبة 2.2% لتصل إلى حوالي 6,776.8 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 6,630.3 مليون دولار أمريكي عام 2010. وتفيد بيانات الميزانية الموحدة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بأن ودائع مؤسسات السلطة الفلسطينية تشكل 6.4% من إجمالي ودائع المقيمين عام 2011.

من جهة أخرى لوحظ ارتفاع إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال عام 2011 بنسبة 23.1% مقارنة مع عام 2010، من بينها زيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة لتمويل شراء السيارات والمركبات بنسبة 38.5% لتصل إلى 118.7 مليون دولار عام 2011 مقارنة مع 85.7 مليون دولار عام 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2012، ص33).

وفي عام 2012 وصل عدد المصارف العاملة في فلسطين إلى ثمانية عشر مصرفاً تعمل من خلال شبكة من الفروع والمكاتب تزيد عن 200 فرع (الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية: www.pma.ps، 2012)

حيث أظهرت الأرقام الأولية عن الربع الأول من العام 2012 ارتفاع صافي موجودات الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال هذا الربع بحوالي 32.5 مليون دولار لتصل إلى 9.51 مليار دولار، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية بحوالي 106 ملايين دولار لتصل إلى حوالي 3.657 مليار دولار، كما ارتفعت ودائع العملاء بنحو 72 مليون دولار لتصل إلى 7.045 مليار دولار في نهاية مارس 2012، وفيما يتعلق بالربحية، فقد بلغ صافي أرباح الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال الربع الأول نحو (38) مليون دولار، كما ارتفعت حقوق الملكية بنحو 4% لتبلغ 1.232 مليار دولار في نهاية مارس 2012 (الحوري، 2012).

ويمكن تلخيص أهم المؤشرات المالية للقطاع المصرفي في هذه الفترة في الجدول رقم (3.3)

جدول رقم (3.3)

أهم مؤشرات الأداء المصرفي خلال الفترة من عام 2006 حتى نوفمبر 2012

(المبالغ بملايين الدولارات)

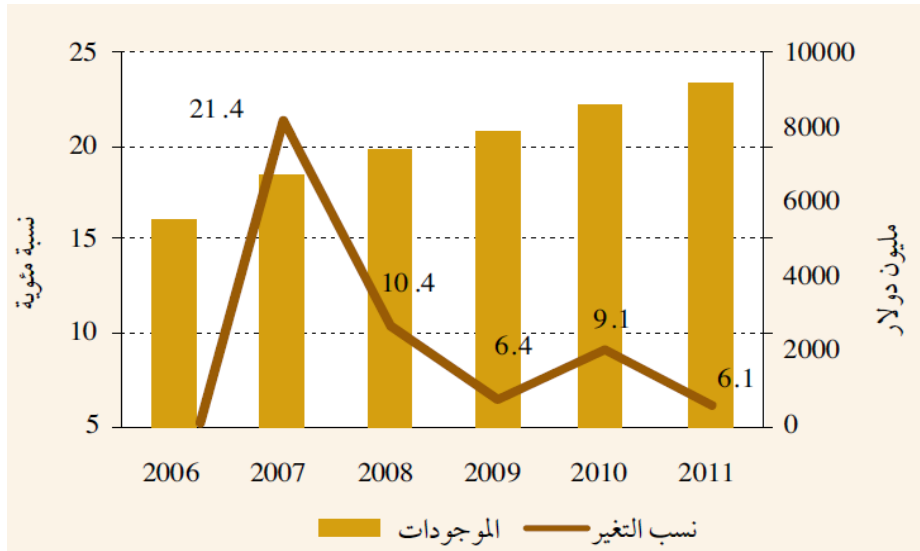
العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011	نوفمبر 2012
قيمة الموجودات	5,740	6,983	7636.3	8084.0	8794.7	9337.4	1056.57
ودائع العملاء المقيمين	4,203	4,983	5716.0	5978.6	6630.5	6777.0	7089.5
التسهيلات الائتمانية	1,905.4	1,759	1829.9	2233.9	2885.8	3550.7	3829.5
نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودايع المقيمين	45.3	35.3	31.3	37.3	43.5	52.4	54
نصيب القطاع الخاص من التسهيلات الائتمانية	74.6	95.7	70.8	71.5	71	69	70.9

المصدر: (الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية: www.pma.ps، 2012)

ويظهر الشكل رقم (3.2) موجودات المصارف العاملة في فلسطين خلال فترة 2006-2011 ونسب التغير سنوياً.

شكل رقم (3.2)

موجودات المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2006-2011)



المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي 2011، 2012، ص 21)

3.8.2 هيكلية الجهاز المصرفي في فلسطين

تشكل المصارف التجارية والمصارف الإسلامية أهم مكونات القطاع المصرفي الفلسطيني الذي تقف على رأسه سلطة النقد الفلسطينية، وهي تنقسم بدورها إلى ثمانية مصارف محلية من ضمنها مصرفين إسلاميين وستة مصارف محلية تجارية أما المصارف الوافدة فتتكون من عشرة مصارف من ضمنها ثمانية مصارف أردنية ومصرف مصري، وفرع مصرف HSBC.

حيث يعمل القطاع المصرفي الفلسطيني بطريقة منظمة وفعالة كفؤة، ويحكم المصارف العاملة في فلسطين قانون المصارف رقم (2) لعام 2002، والتعليمات الصادرة بمقتضاه، كما وتعمل المصارف بالتماشي مع أفضل المعايير المصرفية الدولية، خاصة المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنهجية المتعلقة بها، ومبادئ الحوكمة الجيدة، واتفاق بازل I، فيما يجري العمل لتطبيق اتفاق بازل II (الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية: www.pma.ps، 2012).

يتكون القطاع المصرفي في فلسطين بشكل أساسي من:

3.8.2.1 سلطة النقد الفلسطينية

تأسست سلطة النقد الفلسطينية في نهاية عام 1994م، واضطلعت بمهامها في نهاية عام 1995م كمؤسسة مستقلة لها أهلية قانونية كاملة سعت سلطة النقد دوماً ومنذ تأسيسها لمواكبة التطورات المصرفية العالمية وأفضل الممارسات الدولية في الرقابة المصرفية (سلطة النقد الفلسطينية، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، 2009، ص5).

3.8.2.2 المصارف التجارية

يتكون القطاع المصرفي في فلسطين بشكل أساسي من المصارف التجارية التي تستقطب النسبة الأكبر من مدخرات الوحدات الاقتصادية ومدخرات الأفراد، وهي بالتالي تحتكر توجيه المدخرات نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتنقسم المصارف التجارية إلى (أبوسمرة، 2007، ص25):

أ- المصارف الوطنية: وهي المصارف التي تأسست بترخيص من سلطة النقد الفلسطينية.

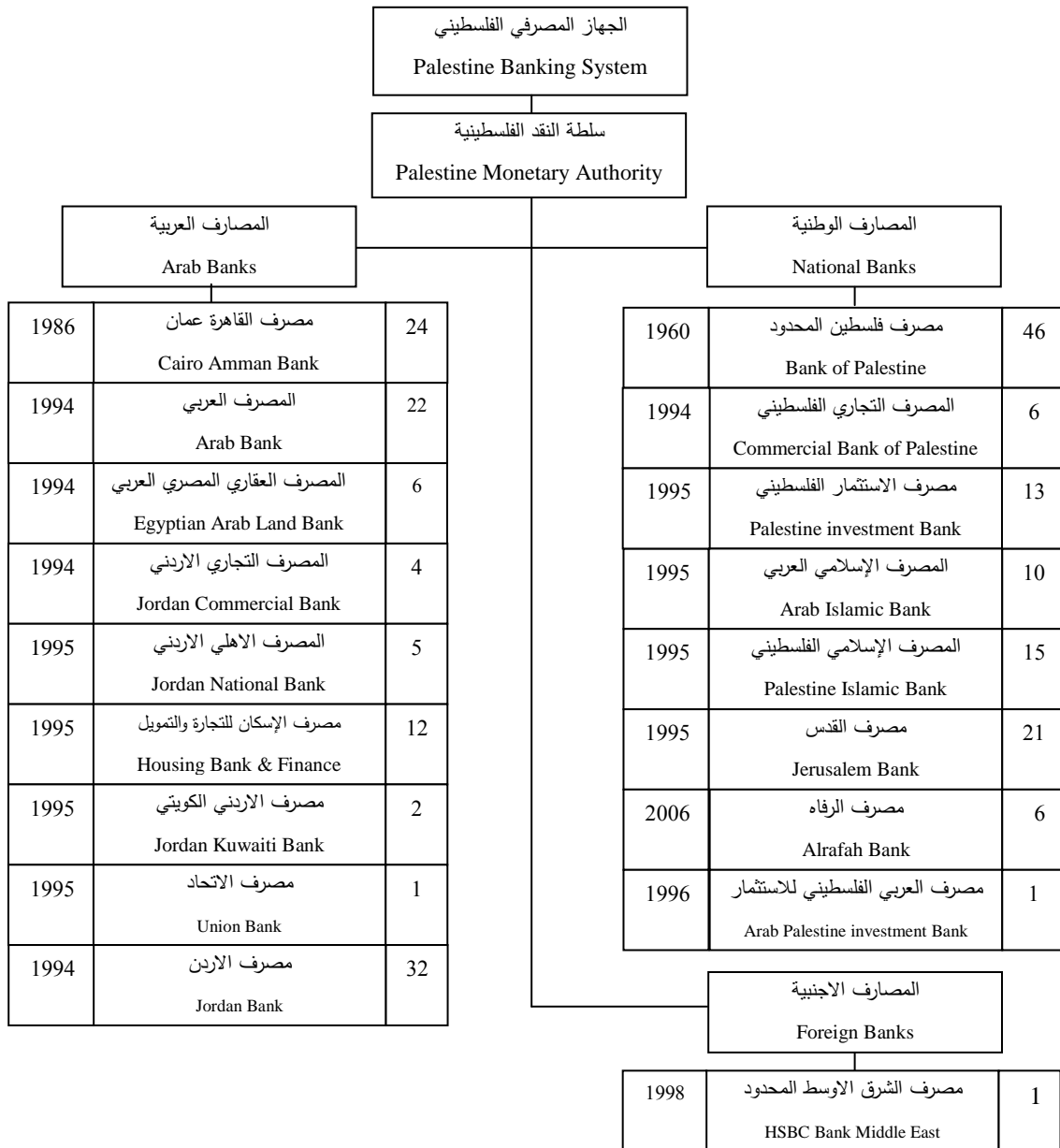
ب- المصارف العربية والأجنبية: وهي المصارف التي تأسست بترخيص من السلطات المصرفية في البلد الأم، وحاصلة على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية لمزاولة العمل داخل فلسطين.

3.8.2.3 المصارف الإسلامية

يعمل في فلسطين مصرفين إسلاميين هما: المصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني، وتقوم هذه المصارف باستقطاب ودائع العملاء وتوجيه النشاط المصرفي وفق الشريعة الإسلامية.

شكل رقم (3.3)

هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني



المصدر: (الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية: www.pma.ps، 2012)

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة وتقدير النموذج الإحصائي

4.1 مقدمة

في هذا الفصل سيتم تحديد نموذج الدراسة (نموذج حد التكلفة العشوائية SFA)، وتوضيح متغيرات النموذج وإعداد تحليل إحصائي لبيانات متغيرات النموذج، ومن ثم تقدير النموذج من خلال دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية.

حيث تم جمع بيانات ومعلومات عن نشاط سبع مصارف محلية فلسطينية، وهي مصرف فلسطين ومصرف القدس ومصرف الاستثمار الفلسطيني ومصرف الرفاه والمصرف التجاري الفلسطيني والمصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني، والمصارف الخمسة الأولى هي مصارف تقليدية بينما المصرفان الأخيران هما مصرفان إسلاميان يقومان على مبدأ التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتم تجميع بيانات الدراسة من التقارير السنوية والقوائم للمصارف، وذلك لفترة ست سنوات، (2006 - 2011).

4.2 نموذج التقدير الإحصائي

اعتمدت هذه الدراسة على نموذج حد التكلفة العشوائية لقياس كفاءة المصارف المحلية الفلسطينية والتي تستخدم تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لمتغيرات مستقلة عدة، تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات.

4.2.1 تحديد النموذج

تعددت الدراسات التطبيقية وتعددت نماذج وأساليب التقدير الإحصائي لقياس الكفاءة المصرفية، وركزت معظم الدراسات على دالة تكاليف المصارف، واستخدمت عدة أساليب إحصائية في ذلك منها: التحليل الجدولي والانحدار البسيط والانحدار المتعدد وغيرها من الطرق.

وفي السنوات الأخيرة توجهت العديد من الدراسات (على سبيل المثال لا الحصر: الساعاتي والعصيمي (1995)، قرشي (2006)، ريس وفاطمة الزهراء (2009)، بورقية (2009)) إلى استخدام دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية (Transcendental Logarithmic Cost Function) وتعرف بـ:

(Translog Cost Function) وذلك لما تتميز به من خصائص تتلاءم وطبيعة النشاط المصرفي، فهي دالة مرنة تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات ولا تضع قيوداً على مرونة كالإحلال ووفورات الحجم ووفورات النطاق.

والصيغة العامة لدالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية تأخذ الشكل التالي (Allen and Liu, 2005):

$$\begin{aligned} \ln TC = & A_0 + \sum_i A_i \ln Y_i + \sum_i B_i \ln P_i \\ & + \frac{1}{2} \sum_i \sum_j A_{ij} \ln Y_i \ln Y_j \\ & + \frac{1}{2} \sum_i \sum_j B_{ij} \ln P_i \ln P_j \\ & + \sum_i \sum_j G_{ij} \ln P_i \ln Y_i \end{aligned} \quad \dots(1)$$

حيث:

TC: التكلفة الكلية، Y_i : المخرجات، P_i : أسعار المدخلات

$A_{ij} = A_{ji}$ ، $B_{ij} = B_{ji}$ بسبب التماثل.

A_i ، B_i ، A_{ij} ، B_{ij} ، G_{ij} : هي معاملات متغيرات دالة التكاليف ولها أهمية في حساب وقياس المرونة السعرية ومرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج، وتقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق.

وتعرف دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية، بأنها الدالة التي تجسد نموذج تخفيض التكلفة الكلية إلى الحد الأدنى، كما تتميز هذه الدالة بخصائص تتلاءم وطبيعة النشاط المصرفي، فهي مرنة تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات ولا تضع قيوداً على مرونة الإحلال ووفورات الحجم ووفورات النطاق (رايس وفاطمة الزهراء، 2009، ص68).

وحتى يمكن بناء استنتاجات منطقية من دالة التكاليف فإنها يجب أن ترادف دالة إنتاج نمطية (معتادة) الخصائص (مشتقاتها الجزئية الأولى موجبة تتسجم مع إيجابية الناتج الحدي لكل عنصر، ومشتقاتها الجزئية الثانية سالبة، تتسجم مع تناقص الإنتاجية الحدية..). هذه المرادفة تتطلب وضع قيود على دالة التكاليف حيث يجب ما يلي (قريشي، 2006، ص132):

– أن تكون متجانسة من الدرجة الأولى في أسعار المدخلات.

- أن تكون متزايدة في المخرجات وأسعار المدخلات.

- أن تكون دالة شبه مقعرة أي أن تكون المصفوفة الجاكوبية شبه مؤكدة السلبية.

ويترتب على وضع قيد التجانس من الدرجة الأولى بالنسبة لأسعار المدخلات القيود التالية:

$$\sum_i B_i = 1, \sum_i B_{ij} = 0, \sum_{ij} G_{ij} = 0$$

وبالاعتماد على قاعدة شيفرد " *Shephard's Lemma* " يمكن اشتقاق دوال مشاركة عناصر الإنتاج في الدالة الكلية، ويتم ذلك باشتقاق دالة التكاليف الكلية (TC) بالنسبة لسعر كل عنصر من عناصر الإنتاج، حيث أن حصة أو مشاركة المدخلة (i) في التكاليف الكلية هي (S_i) وتكتب بالمعادلة التالية (Allen and Liu, 2005):

$$S_i = \frac{\partial \ln TC}{\partial \ln P_i} = B_i + \sum_j B_{ij} \ln P_j + \sum G_{ij} Y_i \quad \dots(2)$$

كما يمكن استخلاص وحساب مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج ومرونة الطلب السعرية لهذه العناصر من دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية ودوال مشاركة عناصر الإنتاج وفق ما برهن عليه (Allen 1938) و (Uzawa 1962) و يكون بالمعادلات التالية (الساعاتي والعصيمي، 1995، ص:)

- مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج:

$$\sigma = \frac{(B_{ij} + S_i S_j)}{S} \quad \text{حيث } j \neq i \quad \dots(3)$$

- مرونة الطلب السعرية:

$$\varepsilon = \frac{B_{ij}}{S_i} + S_i - 1 \quad \dots(4)$$

كما يمكن قياس وفورات الحجم و وفورات النطاق أو وفورات التنوع من خلال دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية وذلك على النحو التالي:

- وفورات الحجم

تقاس وفورات الحجم بمقلوب مرونة التكاليف بالنسبة لمستويات الإنتاج، وتحسب مرونة التكاليف عن طريق اشتقاق دالة التكاليف الكلية بالنسبة لمستويات الإنتاج، كما يتضح من المعادلة التالية (رايس وفاطمة الزهراء، 2006، ص70):

$$ELS = \sum_i \frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_i} = \sum_i A_i + \sum_i \sum_j A_{ij} \ln Y_j + \sum_i \sum_j G_{ij} \ln P_j \quad \dots(5)$$

وتعتمد درجة أو حالة وفورات الحجم على درجة أو قيمة مرونة التكاليف، أي أن وفورات الحجم تحسب على النحو التالي (الساعاتي والعصيمي، 1995، ص11):

$$ES = (ELS)^{-1} \dots(6)$$

فإذا كانت:

$ELS > 1$ فتكون وفورات الحجم سالبة $ES < 1$ ، وغلة الحجم متناقصة.

$ELS < 1$ فتكون وفورات الحجم موجبة $ES > 1$ ، وغلة الحجم متزايدة.

$ELS = 1$ فتكون وفورات الحجم معدومة $ES = 0$ ، وغلة الحجم ثابتة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد الحجم الأمثل.

- وفورات النطاق

يتم قياس وفورات النطاق لأي منتجين Y_i و Y_j من دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية من خلال حساب تكامل التكاليف Cost Complementarity للمنتجين، ويتحقق ذلك من خلال العلاقة التالية (الساعاتي والعصيمي، 1995، ص11):

$$\frac{\partial^2 TC}{\partial Y_i \partial Y_j} < 0 \quad i \neq j$$

وباشتقاق المعادلة (1) نحصل على:

$$\frac{\partial^2 TC}{\partial Y_i \partial Y_j} = \frac{TC}{Y_i Y_j} \left[\frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_i} \times \frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_j} + \frac{\partial^2 \ln TC}{\partial \ln Y_i \partial \ln Y_j} \right] \dots(7)$$

وعليه يمكن القول أن وفورات النطاق تعتمد على إشارة المقدار الذي بين الأقواس، فإذا كان سالباً دل على وجود وفورات نطاق، وإذا كان موجباً أو مساوياً للصفر دل على عدم وجود وفورات نطاق.

وتعطي نتيجة المقدار بين الأقواس بالقيمة (قريشي، 2006، ص136):

$$\{ A_i A_j + A_{ij} \} \dots(8)$$

حيث: A_i معاملات المنتج Y_i .

و A_j معاملات المنتج Y_j .

و A_{ij} المعاملات المشتركة بين Y_i و Y_j .

4.2.2 متغيرات النموذج

تم تحديد متغيرات النموذج من خلال البيانات المجمعة من جداول الميزانيات وحسابات النتائج وتقارير النشاط للمصارف محل الدراسة، والتقارير السنوية للمصارف المحلية الفلسطينية وغيرها من المصادر. وتم ذلك وفق طريقة الوساطة (Intermediation Approach)، وليس وفق طريقة الإنتاج (Production Approach)، نتيجة عدم توفر البيانات التفصيلية العديدة عن نشاط المصارف، مثل عدد الحسابات أو عدد القروض أو عدد الاستثمارات أو غيرها من البيانات عبر فترة الدراسة ولكافة المصارف محل الدراسة.

وعليه فقد تم تحديد متغيرات النموذج الأساسية وفق البيانات النقدية الواردة في ميزانيات وجداول حسابات نتائج المصارف، والتي تمثلت في المتغيرات التالية:

1. المتغير التابع: ويمثل التكاليف الكلية للمصرف ويرمز له بالرمز: (TC) وتمثل المصاريف التي يتحملها المصرف من أجل قيامه بالعملية الإنتاجية، وتشمل تكلفة الفوائد والعمولات، تكلفة العمالة، وتكلفة إهلاك الأصول.

2. المتغيرات المستقلة: وتتمثل في مخرجتين وثلاث أسعار للمدخلات وهي على التوالي:

أ. القروض: وهي المخرجة الأولى ويرمز لها بالرمز (Y1)، وتمثل القروض الإجمالية التي يمنحها المصرف للعملاء وللمؤسسات المالية.

ب. الاستثمارات الأخرى: وهي المخرجة الثانية ويرمز لها بالرمز (Y2)، وتمثل الاستثمارات الأخرى بخلاف القروض.

ج. سعر العمل: وهو سعر المدخلة الأولى (العمل) ويرمز له بالرمز: (P1)، ويمثل متوسط أجر العامل في المصرف.

د. سعر رأس المال العيني: وهو سعر المدخلة الثانية (رأس المال الثابت) ويرمز له بالرمز: (P2) ويتمثل في قيمة اهتلاك الأصول الثابتة المادية والمعنوية.

هـ. سعر رأس المال النقدي: وهو سعر المدخلة الثالثة (رأس المال النقدي) ويرمز له بالرمز: (P3)، ويمثل تكلفة الموارد المالية المتمثلة في تكلفة الودائع والديون اتجاه المصرف.

4.2.2.1 مكونات متغيرات النموذج

جدول رقم (4.1)

المتغيرات المستخدمة في النموذج

التصنيف	اسم المتغير	رمز المتغير	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
التكاليف	التكاليف الكلية للمصرف	TC	مجموع التكاليف الإجمالية للمصرف تتضمن المبالغ المدفوعة إلى مختلف الحسابات ومدفوعات الأجر والرواتب ومدفوعات استهلاك الأصول.	
المخرجات	المخرج الأول للمصرف	Y1	القيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات الائتمانية	القيمة الإجمالية لعقود المرابحة والمؤاجرة
	المخرج الثاني للمصرف	Y2	القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية والمحلية.	القيمة الإجمالية لعقود المشاركة والمضاربة.
المدخلات	المدخل الأول للمصرف	X 1	العمالة: مصاريف الموظفين	
	المدخل الثاني للمصرف	X 2	رأس المال العيني: الأصول الثابتة	
	المدخل الثالث للمصرف	X 3	رأس المال النقدي: مجموع الودائع = حسابات الادخار + حسابات الاستثمار + ودائع العملاء	
أسعار المدخلات	متوسط الأجر للعامل	P1	مصاريف الموظفين / عدد العاملين في المصرف	
	سعر رأس المال العيني	P2	القيمة الإجمالية لاستهلاك رأس المال العيني / القيمة الصافية لرأس المال الثابت	
	سعر رأس المال النقدي	P3	فوائد مدفوعة لأصحاب الودائع / مجموع الودائع	أرباح موزعة لأصحاب الودائع / مجموع الودائع

لقد تم بناء المتغيرات كما يتضح من الجدول رقم (4.1) حسب التعريفات التالية:

1. التكاليف الكلية (TC): وهي جميع المبالغ التي يتحملها المصرف في سبيل العملية الإنتاجية، وتتفق في ذلك المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية.
2. تم تقسيم مخرجات المصارف التجارية إلى القروض (Y1) والاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية على اعتبار أن كل منهما يتطلب كميات مختلفة من المدخلات (الساعاتي والعصيمي، 1995، ص14). وعلى نفس الاعتبار السابق تم تقسيم مخرجات المصارف الإسلامية إلى عقود المرابحة والمؤاجرة وعقود المشاركة والمضاربة لأن كل منهما يتطلب مزيجاً مختلفاً من المدخلات.
3. أسعار المدخلات تتمثل في سعر العمل وسعر رأس المال العيني وسعر رأس المال النقدي، حيث يعبر سعر العمل عن متوسط أجر العامل، وتتماثل في ذلك المصارف التجارية والمصارف الإسلامية. أما سعر رأس المال العيني، الذي يتكون من التجهيزات الرأسمالية والمتمثلة في المباني والأجهزة فيتم حسابه كما في معظم الدراسات بقسمة استهلاك رأس المال العيني على صافي رأس المال الثابت (بعد استبعاد قيمة الاستهلاك). وتتفق في ذلك المصارف التجارية والمصارف الإسلامية. أما سعر رأس المال النقدي فهو عبارة عن متوسط تكلفة الإيداعات الاستثمارية، حيث يمثل في المصارف التجارية سعر الفائدة، بينما يمثل في المصارف الإسلامية معدل أرباح المشاركة لأصحاب الودائع الاستثمارية، ويتم حسابه بقسمة المدفوعات إلى أصحاب الودائع الاستثمارية على القيمة الإجمالية لهذه الإيداعات.

4.3 المعالجة الإحصائية للبيانات

سيتم القيام بالتحليل الإحصائي الوصفي وتحليل التباين لبيانات عينات الدراسة المتمثلة في المصارف السبعة وخلال فترة الدراسة (2006-2011).

ولقد تم استخدام البرنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للقيام بعملية حساب جميع المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالتحليل الإحصائي وتحليل التباين عبر مختلف المراحل والتي ستوضح في التالي:

4.3.1 التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج

في هذه المرحلة يتم تصنيف البيانات والمعطيات في شكل مجموعات أو عينات على أساس خاصية واحدة وبغرض اختبار تأثير المعاملات على هذه البيانات أو المشاهدات، والتي تستخدم

في معظم الإحصائيات الوصفية (Descriptives) والتي تستخدم في حساب وتحليل التباين في المرحلة التالية.

ومن هذه المؤشرات الإحصائية المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وانحراف الخطأ، والقيمة الدنيا والقيمة القصوى، وتحديد مجال الثقة... وغيرها. وتم حساب هذه المؤشرات لكل عينة أي لكل مصرف وللمشاهدات الكلية ككل، كما هو موضح في الجدول رقم (4.2).

جدول رقم (4.2)

الإحصائيات الوصفية لمتغيرات النموذج

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الخطأ	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
التكاليف الكلية	12.4445	10.94643	1.68907	1.71	54.34
القروض	128.5530	141.23531	21.79308	5.18	720.17
الاستثمارات الأخرى	133.9757	152.95382	23.60129	6.14	579.30
سعر العمل	.018629	.0028259	.0004360	.0130	.0256
سعر رأس المال الثابت	.128531	.0555716	.0085749	.0425	.2388
سعر رأس المال النقدي	.017912	.0163800	.0025275	.0026	.0787

المصدر: محسوبة باستخدام بيانات الملحق رقم (1) وباستعمال برنامج SPSS

ووفق النموذج الإحصائي فإن عدد العينات هو 7 مصارف (وهي المصارف محل الدراسة) وحجم كل عينة وهو عدد سنوات الدراسة أي (6 سنوات).

وسيتم تلخيص نتائج الجدول رقم (4.2) والمتمثلة في الإحصائيات الوصفية لكل متغير من متغيرات النموذج في التالي:-

1. التكاليف الكلية (TC): تنحصر قيمتها بين 1.706 مليون دولار أمريكي في مصرف الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة عام 2006، و 54.338 مليون دولار في مصرف فلسطين عام 2011، وبلغ متوسط القيم 12.448 مليون دولار والانحراف المعياري 10.945 مليون دولار، وبلغ معامل الاختلاف 87.9% حيث تم احتساب معامل الاختلاف من خلال قسمة الانحراف المعياري على المتوسط الحسابي.
2. القروض (Y1): بلغت القيمة الدنيا للقروض 5.182 مليون دولار لمصرف الرفاه أيضاً عام 2006، والقيمة القصوى 720.173 مليون دولار في مصرف فلسطين أيضاً لعام 2011،

- وكان المتوسط الحسابي 128.553 مليون دولار، بينما بلغ الانحراف المعياري للسلسلة 141.235 مليون دولار ومعامل الاختلاف 109.87%.
3. الاستثمارات الأخرى (Y2): بلغت القيمة الدنيا 6.142 مليون دولار للمصرف الإسلامي الفلسطيني عام 2011، و579.300 مليون دولار كقيمة قصوى لمصرف فلسطين عام 2009، وبلغ المتوسط 133.976 مليون دولار والانحراف المعياري 152.954 مليون دولار ومعامل الاختلاف 114.17%.
4. سعر العمل (P1): بلغت القيمة الدنيا 13 ألف دولار والقيمة القصوى 25.6 ألف دولار وكلاهما في مصرف فلسطين، في حين بلغ المتوسط 18.6 ألف دولار وبلغ الانحراف المعياري 2.82 ألف دولار ومعامل الاختلاف 15.14%.
5. سعر رأس المال الثابت (P2): بلغت القيمة الدنيا 0.0425 في مصرف القدس عام 2008 و0.2388 كقيمة قصوى أيضاً في مصرف القدس عام 2006، والمتوسط بلغ 0.1285 بينما بلغ الانحراف المعياري 0.0556 ومعامل الاختلاف 43.24%.
6. سعر رأس المال النقدي (P): القيمة الدنيا هي 0.0026 مليون دولار للمصرف الإسلامي العربي في عام 2010، بينما كانت القيمة القصوى 0.0787 للمصرف الإسلامي الفلسطيني عام 2008، وكان المتوسط 0.0179 والانحراف المعياري 0.0164 مليون دولار بينما معامل الاختلاف فقد بلغ 91.5%.

4.3.2 تحليل التباين (ANOVA)

في هذه المرحلة يتم اختبار الفرضية العدمية للعينات والمتمثلة في:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 = \mu_7$$

أي أنه لا يوجد تباين واختلاف بين متوسطات العينات المدروسة، مقابل الفرضية البديلة: يوجد معدلان أو متوسطان على الأقل غير متساويين: H_1 .

ويتم هذا الاختبار بحساب مجموع المربعات للمعاملات (SSA) ويكون مصدر التغير فيه ناتج عن تأثير المعاملات ويسمى بين الأوساط أو بين العينات (Between Groups)، وحساب مجموع مربعات الخطأ (SSE) ويكون فيه مصدر التغير ناتج عن الخطأ ويسمى داخل العينات (Within Groups)، وتتحدد درجات الحرية لكل مجموع، ثم يتم حساب متوسطات المربعات لكل مجموع ويكون ذلك كالتالي:

$$MSE = SSE / K(n-1) , MSA = SSA / (K-1)$$

حيث أن: K عدد العينات و n حجم العينة.

وتمثل متوسط المربعات المقدرة للتغيرات المبنية على درجات الحرية للتباين σ^2 وهي:

$$S^2_1 = SSA / K-1 = MSA$$

$$S^2_e = SSE / K(n-1) = MSE$$

عندما تكون الفرضية H_0 صحيحة تكون النسبة: $F = S^2_1 / S^2_e$ قيمة من قيم المتغير العشوائي F الذي يخضع لتوزيع F بدرجات الحرية (K-1) و K(n-1).

وعليه فإن فرضية العدم H_0 ترفض على مستوى دلالة α إذا كان:

$$F > F(1-\alpha, K-1, K(n-1))$$

وجداول (ANOVA) التالي يبين نتائج اختبار فرضيات العدم والفرضيات المقابلة لكل متغير من متغيرات النموذج وهي: TC, Y1, Y2, P1, P2, P3 وذلك باختبار تأثير معامل المتغير الصوري المتمثل في المؤسسات المصرفية المختلفة على متغيرات النموذج.

جدول رقم (4.3)

تحليل التباين

المتغيرات	درجات الحرية	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
التكاليف الكلية	35 ، 6	24.516	.000
القروض	35 ، 6	13.309	.000
الاستثمارات الأخرى	35 ، 6	47.766	.000
سعر العمل	35 ، 6	1.906	.107
سعر رأس المال الثابت	35 ، 6	6.787	.000
سعر رأس المال النقدي	35 ، 6	2.553	.037

المصدر: حسب بيانات الملحق رقم (2) وباستعمال برنامج SPSS.

ويمكن شرح نتائج تحليل التباين المبين في جدول رقم (4.3) على النحو التالي:

1. نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اختلاف وتباين بين العينات بين المصارف، بالنسبة للمتغيرات TC و Y1 و Y2. لأن قيم F المحسوبة للمتغيرات الثلاث هي 24.516 و

13.309 و 47.766 على التوالي وهي أكبر من قيمة F الجدولية، مع درجات الحرية (6، 35) ومستوى دلالة 0.05 والتي تقدر بـ : 2.38، وبالتالي تقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود اختلاف وتباين بين المصارف بالنسبة للمتغيرات: TC و Y1 و Y2، ويؤيد هذا قيم الاحتمال المرفقة (0.000) وهي أقل من 0.05 للمتغيرات الثلاث.

2. تقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تباين واختلاف بين المصارف محل الدراسة، فيما يتعلق بتكلفة العمل (P1) لأن قيمة F المحسوبة 1.906 أقل من قيمة F الجدولية مع درجات حرية (5، 35) وباحتمال أو مستوى دلالة 0.01 وهي 3.38، وأن قيمة الاحتمال المرفقة (0.107) أكبر من 0.01 وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم.

3. ترفض فرضية العدم التي تقول بعدم وجود فروق وتباين بين المصارف بالنسبة لتكلفة رأس المال الثابت (P2) لأن قيمة F المحسوبة هي 6.787 أكبر من قيمة F الجدولية وهي 2.38، كما أن قيمة الاحتمال المرفقة (0.000) أقل من 0.05 وبالتالي تقبل بفرضية وجود اختلاف في (P2) بين المصارف.

4. ترفض فرضية العدم التي تقول بعدم وجود فروق وتباين بين المصارف بالنسبة لتكلفة رأس المال النقدي (P3) لأن قيمة F المحسوبة هي 2.553 أكبر من قيمة F الجدولية وهي 2.38، كما أن قيمة الاحتمال المرفقة (0.037) أقل من 0.05 وبالتالي تقبل بفرضية وجود اختلاف في (P3) بين المصارف.

ويلاحظ أن هذه النتائج تتطابق بشكل كبير مع نتائج معامل الاختلاف في التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج، ويمكن تفسير وجود اختلاف وتباين بين المصارف فيما يتعلق بالتكاليف الكلية والقروض والاستثمارات الأخرى وأسعار رأس المال الثابت ورأس المال النقدي، وعدم وجود اختلاف وتباين بين المصارف فيما يتعلق بسعر العمل على النحو التالي:

أولاً: يمكن ارجاع التباين والاختلاف بين المصارف في التكاليف الكلية والقروض والاستثمارات الأخرى إلى سببين رئيسيين هما:

1. حجم نشاط المصرف والمتمثل في حجم القروض الممنوحة وحجم الاستثمارات الأخرى وبالتالي حجم التكاليف، ولاشك أن هناك عوامل عديدة تؤثر على تحديد حجم نشاط المصرف منها:

- نشأة وتطور المصرف كما هو الحال بالنسبة لمصرف فلسطين الذي أنشأ في ستينات القرن العشرين ويعد أكبر المصارف من حيث الحجم مقارنة بالمصارف الأخرى مثل المصرف الإسلامي الفلسطيني والمصرف الإسلامي العربي والمصرف التجاري

ومصرف الاستثمار الفلسطيني التي أنشأت في التسعينيات والتي يمكن عدّها مصارف صغيرة الحجم.

- السياسة التمويلية (الإقراضية) للمصرف كما هو الحال بالنسبة لمصرف فلسطين الذي ينتهج استراتيجية التوسع في منح القروض، يليه مصرف القدس وحديثاً لحق بهم مصرف الرفاه رغم أنه أنشأ في عام 2006.

- قرار التنوع في المنتجات والاستثمار في مجالات أخرى غير القروض.

2. قدرة المصرف في التحكم وإدارة تكاليف الاستغلال وتكاليف خارج الاستغلال المصرفي.

ثانياً: يمكن إرجاع الاختلاف بين المصارف في تكلفة رأس المال العيني إلى عدة أسباب منها:

- اختلاف حجم الأصول الثابتة المادية والمعنوية، المترتبة على حجم النشاط وحجم الأصول بشكل عام.

- تنوع الأصول الثابتة، وحجم كل نوع وقيمتها في كل مصرف.

- اختلاف طرق حساب مصاريف الإهلاك للأصول الثابتة، أي مدى التزام كل مصرف بتطبيق نسب الإهلاك التي يحددها القانون الضريبي لكل نوع من الأصول الثابتة.

ثالثاً: أن تكلفة رأس المال النقدي (P3) تختلف من مصرف إلى آخر، مع تقاربها نوعاً ما لأن سعر رأس المال النقدي يعتمد على أسعار الفائدة أو الفوائد التي تمنحها المصارف للمودعين والمقرضين في المصارف التجارية وما تحققه المصارف الإسلامية من عوائد، لذلك هناك تفاوت في سعر رأس المال النقدي حسب طبيعة عمليات المصرف.

رابعاً: يعود عدم وجود تباين واختلاف بين المصارف في تكلفة العمل (P1) لتوحيد سياسة الأجور في القطاع المصرفي بشكل عام وبالتالي فإن رواتب وأجور أصناف العمال في المصارف متقاربة إن لم تكن موحدة في كل المصارف تقريباً.

ويمكن ملاحظة أن جدول تحليل التباين يتصف بالإجمال أي لا يظهر النتائج التفصيلية لتحليل التباين، بمعنى آخر: ما المصارف التي يوجد بينها اختلاف وتباين في بياناتها؟ وما المصارف التي لا يوجد بينها اختلاف وتباين؟، ويمكن توضيح ذلك في التالي.

4.3.3 المقارنات المتعددة

من أجل التحليل التفصيلي وتحديد المصارف التي يوجد بين معطياتها اختلاف وتباين، والمصارف التي لا يوجد بينها تباين تم إجراء مقارنات متعددة والتي تعرف باختبار بونفيروني

Bonferroni test وباستخدام البرنامج الإحصائي (*SPSS*) كانت نتائج الاختبار كما هي موضحة في الملحق رقم (2).

وقبل شرح وتفسير نتائج الاختبار يمكن إدراج التوضيح الإحصائي التالي:

من خلال نتائج جدول تحليل التباين السابق رقم (4.3) فإنه تم رفض فرضية العدم بالنسبة للمتغيرات TC، Y1، Y2، P2، و P3؛ و قبول فرضية العدم بالنسبة للمتغير P1؛ ولكن لتحديد المصارف أو العينات التي يوجد بينها تباين واختلاف والتي لا يوجد بينها اختلاف، يحتاج إلى إجراء عدد M من الاختبارات حيث:

$$M = K(K-1) / 2 = 7(7-1) / 2 = 7 \times 6 / 2 = 21$$

أي أننا يجب إجراء 21 اختبار على مستوى دلالة ($\alpha/21$) أي 0.05/21 لكل فرضية، أي تكون لدينا الفرضية العدمية التالية:

$$\mu_1 = \mu_2, \mu_1 = \mu_3, \mu_1 = \mu_4, \mu_1 = \mu_5, \mu_1 = \mu_6, \mu_1 = \mu_7$$

$$\mu_2 = \mu_3, \mu_2 = \mu_4, \mu_2 = \mu_5, \mu_2 = \mu_6, \mu_2 = \mu_7$$

$$\mu_3 = \mu_4, \mu_3 = \mu_5, \mu_3 = \mu_6, \mu_3 = \mu_7$$

$$\mu_4 = \mu_5, \mu_4 = \mu_6, \mu_4 = \mu_7$$

$$\mu_5 = \mu_6, \mu_5 = \mu_7$$

$$\mu_6 = \mu_7$$

ويتم إجراء اختبار هذه الفرضية لكل متغير من المتغيرات التي رفض فرضياتها العدمية.

يوضح جدول المقارنات المتعددة في ملحق رقم (2)، مدى تباين واختلاف بيانات كل مصرف عن المصارف الأخرى بالنسبة للمتغيرات: TC، Y1، Y2، و P2 و P3. ويبين مدى تطابق وعدم تباين جميع المصارف بالنسبة للمتغير P1 الذي قبل فرضية العدم له والقاتلة بعدم وجود تباين بين بيانات المصارف من التحليل السابق.

وبشكل عام فإنه يمكن تلخيص نتائج اختبار الفرضية على النحو التالي:

- التكاليف الكلية TC:

يوجد تباين واختلاف بين مصرف الرفاه وكل من: مصرف القدس ومصرف فلسطين بمستوى دلالة أقل من 0.05 بلغ على التوالي (0.409 و 0.000) وفي المقابل لا يوجد تباين واختلاف بين مصرف الرفاه وكل من: مصرف الاستثمار الفلسطيني والتجاري الفلسطيني بمستوى دلالة بلغ

الواحد صحيح أي 100% وبتد أقل مع المصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني بلغ (0.971) و (0.993) على التوالي.

يوجد اختلاف وتباين بين مصرف القدس وكل من (التجاري الفلسطيني ومصرف الرفاه وفلسطين) بمستوى دلالة بلغ (0.485) و (0.409) و (0.000) على التوالي.

يوجد تباين واختلاف بين مصرف فلسطين وبقية المصارف الأخرى بمستوى دلالة أقل من 0.05 بلغ (0.000).

لا شك أن لحجم التكاليف أثر في تحديد التباين والاختلاف بين المصارف، حيث يمكن من خلال النتائج السابقة تصنيف المصارف إلى مجموعات تماثل هي: (مصرف الاستثمار الفلسطيني والمصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني ومصرف القدس) و(مصرف الرفاه والمصرف التجاري العربي) بدرجة تقارب كبيرة، وفي المقابل يكون مصرف فلسطين في مجموعة مستقلة حيث يعتبر مصرف فلسطين أكبر المصارف المحلية من حيث التكاليف الكلية، ويلاحظ بشكل واضح اختلاف وتباين التكاليف بين مصرف فلسطين و بقية المصارف الأخرى.

- القروض Y1:

يوجد تباين واختلاف في متغير القروض بين مصرف الرفاه ومصرف القدس حيث كانت بمستوى دلالة 0.791، كما يوجد اختلاف و تباين بين مصرف فلسطين وبقية المصارف، عند مستوى دلالة بلغ (0.000).

وعليه يمكن تصنيف المصارف من حيث أثر حجم القروض إلى مجموعتين:

(مصرف الاستثمار والمصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني والمصرف التجاري الفلسطيني ومصرف الرفاه ومصرف القدس) من جهة و (مصرف فلسطين) من جهة أخرى.

- الاستثمارات الأخرى Y2:

يوجد تباين واختلاف في البيانات مصرف الإسلامي الفلسطيني مع كل من: (مصرف الاستثمار والمصرف الإسلامي العربي ومصرف القدس ومصرف فلسطين) بمستوى دلالة بلغ (0.425) و (0.169) و (0.118) و (0.000) على التوالي.

كما يوجد اختلاف وتباين بين مصرف فلسطين وبقية المصارف، بمستوى دلالة بلغ (0.000). ويلاحظ أن حجم الاستثمارات الأخرى بخلاف القروض يختلف من مصرف لآخر نتيجة قرار التنوع في المنتجات لكل مصرف.

- رأس المال الثابت P2:

يوجد تباين واختلاف في متغير رأس المال الثابت بين مصرف الاستثمار الفلسطيني مع مصرف الرفاه حيث بلغت (0.339)، وهناك تباين واختلاف بين المصرف الإسلامي العربي وكل من (مصرف الاستثمار ومصرف فلسطين ومصرف القدس والمصرف التجاري الفلسطيني) بمستوى دلالة بلغ (0.003) و (0.020) و (0.035) و (0.046) على التوالي.

كما يوجد تباين واختلاف بين المصرف الإسلامي الفلسطيني وكل من (مصرف الاستثمار ومصرف فلسطين ومصرف القدس والمصرف التجاري الفلسطيني) بمستوى دلالة بلغ (0.001) و (0.008) و (0.014) و (0.019) على التوالي.

تؤكد الاختلافات والتباينات في تكلفة رأس المال الثابت (P2) ما تم الإشارة إليه سابقاً من أثر الحجم وإدارة التكاليف على التباين في البيانات بين المصارف.

- رأس المال النقدي P3:

لا يوجد تباين واختلاف في بيانات جميع المصارف في متغير رأس المال النقدي حيث بلغت عند مستوى دلالة (100%) باستثناء المصرف الإسلامي الفلسطيني.

حيث أن هناك تباين واختلاف بين المصرف الإسلامي الفلسطيني وكل من (المصرف الإسلامي العربي والمصرف التجاري الفلسطيني ومصرف الرفاه ومصرف فلسطين) بمستوى دلالة بلغ (0.142) و (0.077) و (0.334) و (0.052) على التوالي.

وهذه النتائج تؤكد ما تم ذكره سابقاً من أثر طبيعة عمل المصارف على وجود تباين في بيانات متغير رأس المال النقدي بين المصارف، حيث يتضح أن هناك تقارب كبير بين جميع المصارف التقليدية في نسب الفائدة على القروض، بينما يظهر أن هناك تباين في سعر رأس المال النقدي في المصرف الإسلامي الفلسطيني عن المصرف الإسلامي العربي والمصارف التقليدية.

4.4 تقدير النموذج (دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية)

4.4.1 طريقة التقدير

إن عدد المعاملات المراد تقديرها في دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية هو خمسة عشر معاملاً، لذا فإنه يتعذر استخدام بيانات كل مصرف أو مجموعة من المصارف على حده. والأسلوب المستخدم في هذا البحث هو جمع البيانات المقطعية لجميع المصارف مع بيانات السلسلة الزمنية لكل مصرف (Pooling Time Series and Cross Section Data).

من السهل استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معاملات دالة التكاليف المتسامية (المعادلة رقم 9). ولكن يعاب على هذه الطريقة إهمالها لمعلومات إضافية موجودة في دول مشاركة المدخلات (Share equation). وحيث أن عدد المتغيرات المستقلة كبير جداً، فإنه يتوقع ظهور مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) في طريقة المربعات الصغرى (رايس وفاطمة الزهراء، 2009، ص 71-72).

والطريقة الأخرى المستخدمة في بعض الدراسات هي تقدير دوال المشاركة (10-12) كمجموعة من المعادلات (System of equation). وإذا كانت هذه الطريقة مقبولة في بعض الدراسات فإنها غير صالحة لهذه الدراسة لأن دالة التكاليف فيها معاملات مهمة لتقدير وفورات الحجم والنطاق. فاستبعاد دالة التكاليف لا يتيح تقدير هذه الوفورات.

والطريقة المثلى والمستخدمة في أكثر الدراسات هي تقدير دالة التكاليف ودوال المشاركة كمجموعة من المعادلات لأن ذلك يزيد من درجات الحرية بدون زيادة المعاملات المقدر. وحيث أن مجموع نسبة مشاركة المدخلات في التكاليف الكلية يساوي بالضرورة الواحد الصحيح، فيجب إسقاط إحدى معادلات مشاركة المدخلات. لذا سوف يستخدم الباحث في هذه الدراسة دالة التكاليف ودالة مشاركة العمل ودالة مشاركة رأس المال العيني كمجموعة من المعادلات (المعادلات 9-11) لتقدير معاملات الدوال.

والطريقة المتبعة في هذه الدراسة هي طريقة الانحدار غير المرتبط ظاهرياً (Seemingly Unrelated Regression)، وهو النموذج الانحدار الخطي والذي يتضمن مجموعة من معادلات الانحدار، لكل منها متغير تابع خاص، ومتغيرات مفسرة محتملة، وكل معادلة ذات الانحدار الخطي يمكن تقديرها بشكل منفصل، ولهذا السبب سميت بطريقة الانحدار غير المرتبط ظاهرياً (بورقية، 2009، ص 18).

وكما في الانحدار العادي فإن حدود التشويش (Disturbances) يفترض أن تكون غير مرتبطة بالمتغيرات الخارجية، وإذا كانت كذلك، أي يوجد ارتباط بينها، فإن مقدرات طريقة الانحدار غير المرتبط ظاهرياً (SUR) هي الأكثر كفاءة، مقارنة بمقدرات الطرق الأخرى، لأنها تعتمد على التكرار (Iterations) في عملية تقدير المعلمات، وفي كل تكرار يتم تحويل المعادلات لنزاع أو تقليص الارتباط إلى أن تصل عملية التقدير إلى نقطة الاستقرار أو ما يعرف بـ: (Convergence) حيث تكون الخصائص الإحصائية للمقدرات مطابقة لخصائص مقدرات الاحتمال الأقصى (Estimates Maximum Likelihood) (قرشي، 2006، ص156).

وبالرجوع للمعادلة (1) في هذا الفصل، وبعد تحديد عدد ومكونات المتغيرات المستقلة في النموذج، وبتطبيق قيد التجانس في أسعار عوامل الإنتاج، تكون دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية على النحو التالي (الساعاتي والعصيمي، 1995، ص7):

$$\begin{aligned}
 \ln TC = & A_0 + A_1 \ln Y_1 + A_2 \ln Y_2 + B_1 (\ln P_1 - \ln P_3) \\
 & + B_2 (\ln P_2 - \ln P_3) + \ln P_3 \\
 & + \frac{1}{2} A_{11} (\ln Y_1)^2 + \frac{1}{2} A_{22} (\ln Y_2)^2 \\
 & + A_{12} (\ln Y_1) (\ln Y_2) + \frac{1}{2} B_{11} (\ln P_1 - \ln P_3)^2 \\
 & + B_{12} (\ln P_1 - \ln P_3) (\ln P_2 - \ln P_3) + \frac{1}{2} B_{22} (\ln P_2 - \ln P_3)^2 \\
 & + G_{11} (\ln P_1 - \ln P_3) \ln Y_1 + G_{12} (\ln P_2 - \ln P_3) \ln Y_1 \\
 & + G_{21} (\ln P_1 - \ln P_3) \ln Y_2 + G_{22} (\ln P_2 - \ln P_3) \ln Y_2
 \end{aligned} \tag{9}$$

وباستخدام قاعدة شيفرد يمكن الحصول على دوال مشاركة المدخلات في التكاليف الكلية:

$$S_1 = B_1 + B_{11} (\ln P_1 - \ln P_3) + B_{12} (\ln P_2 - \ln P_3) + G_{11} \ln Y_1 + G_{21} \ln Y_2 \tag{10}$$

$$S_2 = B_2 + B_{12} (\ln P_1 - \ln P_3) + B_{22} (\ln P_2 - \ln P_3) + G_{12} \ln Y_1 + G_{22} \ln Y_2 \tag{11}$$

$$\begin{aligned}
 S_3 = & (1 - B_1 - B_2) - (B_{11} + B_{12}) (\ln P_1 - \ln P_3) + (B_{12} + B_{22}) (\ln P_2 - \ln P_3) \\
 & - (G_{11} + G_{12}) \ln Y_1 - (G_{21} + G_{22}) \ln Y_2
 \end{aligned} \tag{12}$$

4.4.2 تقدير معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات

جدول رقم (4.4)

المعاملات المقدرة للنموذج

النموذج	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية ت	الاحتمالية
Model	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
A0	-4.615-	3.221	-1.433-	.163
A1	.153	.370	.414	.682
A2	1.401	.812	1.725***	.096
B1	-1.339-	1.590	-.842-	.407
B2	1.456	1.541	.945	.353
A11	.115	.045	2.551*	.017
A22	.023	.034	.684	.500
A12	-.152-	.079	-1.918-***	.066
B11	-.019-	.240	-.077-	.939
B22	-.040-	.183	-.218-	.829
B12	.100	.398	.250	.804
G11	-.167-	.149	-1.120-	.273
G12	.069	.170	.405	.689
G21	.406	.187	2.168**	.039
G22	-.362-	.164	-2.213-**	.036
معامل Durbin Watson		معامل R²	الدول	
1.872		0.966	دالة التكاليف	
1.132		0.372	دالة مشاركة العمل	
1.32		0.921	دالة مشاركة رأس المال الثابت	

*، **، *** تعني ذات معنوية إحصائية (0.01)، (0.05)، (0.10) على التوالي

المصدر: محسوبة باستخدام بيانات ملحق رقم (1) وباستعمال البرنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (4.4) المعاملات المقدرة للنموذج وقيمة "t" الإحصائية، والانحراف المعياري واحتمال الخطأ، وتظهر النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) تقدر بـ 0.966 لدالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية وهو ما يعني أن حوالي 97% من التغير في قيم دالة التكاليف اللوغاريتمية

المتسامية يمكن تفسيره من خلال خط الانحدار الذي يربط بين التكاليف الكلية والمخرجات وأسعار المخرجات وهو أيضا مؤشر لقوة الارتباط الخطي بين تلك المتغيرات، وتظهر النتائج أن قيمة معامل التحديد لدالة مشاركة العمل تقدر بـ 0.372 و 0.921 لدالة مشاركة رأس المال الثابت، كما تظهر النتائج أن معامل دورين واتسن (Durbin Watson) قد بلغت قيمته الإحصائية 1.872 لدالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية، و 1.132 لدالة مشاركة العمل و 1.132 لدالة مشاركة رأس المال الثابت، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation).

المعاملات التي ليست لها دلالة إحصائية وفق المعنوية 0.10، لا يمكن إستبعادها من النموذج، لأنه قد يكون أثرها بمفردها ضعيفاً ولكن يقوى تأثيرها مع بقية المعاملات، ويمكن إرجاع السبب الإحصائي لذلك بسبب صغر حجم العينة، نظراً لعدم توفر مزيداً من البيانات للباحث حيث قام الباحث بجمع أقصى عدد سنوات ممكن من بيانات المصارف محل الدراسة.

جدول رقم (4.5)

تحليل التباين للنموذج

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	19.745	14	1.410	54.027	.000 ^a
Residual	.705	27	.026		
Total	20.450	41			

المصدر: محسوبة باستخدام بيانات ملحق (1) وباستعمال البرنامج SPSS

و بحسب جدول رقم (4.5) تم التأكد من أن النموذج جيد ويمكن الاعتماد عليه من تحليل التباين ANOVA الذي أظهر أن دالة الاحتمالية p-value في النموذج تقدر بـ 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية التي تقول أن النموذج غير جيد ولا يمكن الاعتماد عليه وتقبل الفرضية البديلة التي تقول أن النموذج جيد ويمكن الاعتماد عليه.

الفصل الخامس

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

5.1 مقدمة

يتم في هذا الفصل تلخيص النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق نموذج حد التكلفة العشوائية SFA والمتمثل في تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية، ليتم قياس درجة مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج ومرونة الطلب السعرية على هذه العناصر للمصارف محل الدراسة، ووفورات الحجم ووفورات النطاق.

كما يتم عرض نتائج قياس الكفاءة المصرفية باستخدام برنامج Frontier 4.1 وحساب كل من الكفاءة التقنية والتخصصية وكفاءة التكاليف.

ويتم شرح وتحليل وتفسير النتائج ضمن كل مطلب مباشرة، وتلخيص النتائج العامة للدراسة ومقاربتها بفرضيات البحث.

5.2 نتائج تقدير النموذج الإحصائي

من أهم نتائج تطبيق دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية في هذه المرحلة من البحث هو قياس مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج ومرونة الطلب السعرية، وقياس وفورات الحجم و وفورات النطاق للمصارف محل الدراسة وهو ما سيتم عرضه.

وقبل قياس أنواع الكفاءة المصرفية للمصارف المحلية الفلسطينية من خلال تطبيق دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية، يجب أن يتم التأكيد على ما تم ذكره سابقاً أن هذه المصارف تختلف وتتفاوت من حيث حجم أصولها، وتصنيف المصارف حسب الحجم يمكن الاعتماد على معيارين هما: حجم القروض والاستثمارات وعدد الفروع فقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة عليهما للفرقة بين المصارف من حيث الحجم على سبيل المثال لا الحصر دراسة (قريشي، 2006) ودراسة (بورقبة، 2009)، وبناءً على هذين المعيارين تم تقسيم المصارف إلى مصارف صغيرة الحجم وهي التي لم يبلغ متوسط حجم القروض والاستثمارات الأخرى فيها مبلغ 100 مليون دولار أمريكي ولم يبلغ عدد فروعها 10 فروع، ومصارف متوسطة الحجم وهي التي يتجاوز متوسط حجم القروض الاستثمارات فيها 100 مليون دولار ولا يتعدى 240 مليون دولار ويكون فروعها من 10-20 فرعاً، ومصارف كبيرة الحجم وهي التي تجاوز متوسط حجم القروض والاستثمارات الأخرى مبلغ 240 مليون دولار، ويكون عدد فروعها أكبر من 20 فرع.

وحدد هذين المعيارين بناءً على تقديرات الباحث بما يتناسب مع وضع المصارف محل الدراسة.

جدول رقم (5.1)

متوسط حجم الأصول وعدد الفروع وعناصر الإنتاج في المصارف المحلية الفلسطينية

المصرف	التجاري الفلسطيني	الرفاه	الإسلامي الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	القدس	فلسطين
حجم القروض والاستثمارات	91.312	114.615	134.356	170.316	205.942	245.577	875.583
عدد الفروع	6	6	15	13	10	21	46
رأس المال الثابت	2.349	3.454	3.904	4.938	6.497	9.176	27.617
رأس المال النقدي	89.659	82.143	75.587	137.603	99.432	213.379	900.907
عدد العمال	120	105	257	183	197	261	825

المصدر: محسوبة باستخدام بيانات المصارف وباستعمال برنامج Excel

ووفقاً لما سبق ولنتائج الجدول رقم (5.1) يتضح أن:

- المصارف الصغيرة الحجم هي: المصرف التجاري الفلسطيني ومصرف الرفاه.
- المصارف المتوسطة الحجم هي: المصرف الإسلامي الفلسطيني ومصرف الاستثمار الفلسطيني ومصرف الإسلامي العربي.
- المصارف الكبيرة الحجم هي: مصرف فلسطين ومصرف القدس.

5.2.1 قياس مرونة الإحلال

تمثل مرونة الإحلال درجة إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر إنتاجي آخر، فإذا كانت هذه الدرجة موجبة فإن العنصرين بديلان ويمكن إحلال أحدهما بدل الآخر، وإذا كانت درجة المرونة سالبة فإن العنصرين متكاملان ولا يمكن إحلال أحدهما بدل الآخر (الساعاتي والعصيمي، 1995، ص18).

حيث تم قياس مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج عن طريق تطبيق المعادلة رقم (3) في الفصل الرابع، بعد حساب قيم S1 و S2 و S3 وذلك باستخدام المعاملات المقدره في النموذج الإحصائي و بتطبيق المعادلة رقم (2) في نفس الفصل، وتم تطبيق ذلك على جميع المشاهدات، أي جميع السنوات لكل مصرف، ثم تم حساب متوسط المرونة لكل مصرف، أي مجموع المرونات مقسوماً على ست سنوات، وهو ما يبينه الجدول رقم (5.2) التالي:

جدول رقم (5.2)

مرونات الإحلال بين عناصر الإنتاج

مرونة الإحلال بين	التجاري الفلسطيني	الرفاه	الإسلامي الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	القدس	فلسطين
العمل ورأس المال الثابت	0.61	0.73	0.91	1.68	-0.09	1.97	1.13
العمل ورأس المال النقدي	1.04	1.04	1.03	1.04	1.04	1.03	1.03
رأس المال الثابت ورأس المال النقدي	0.65	0.77	0.92	1.66	0.08	1.93	1.13

المصدر: محسوبة باستخدام نتائج عملية التقدير وباستعمال برنامج Excel

ويمكن شرح العلاقة بين عناصر الإنتاج الثلاث في النقاط التالية:

5.2.1.1 مرونة الإحلال بين العمل و رأس المال الثابت

يبين السطر الأول في الجدول رقم (5.2) أن مرونة الإحلال بين عنصر العمل وعنصر رأس المال الثابت هي موجبة بالنسبة لكل من المصارف الآتية: التجاري الفلسطيني، الرفاه، الإسلامي الفلسطيني، الاستثمار الفلسطيني، القدس وفلسطين، حيث تراوحت من 0.61 في المصرف التجاري الفلسطيني إلى 1.97 في مصرف القدس.

وهي سالبة فقط في مصرف الإسلامي العربي بدرجة (0.09 -).

تمثل النتيجة بشكل عام إشارة إلى أن حجم أصول المصارف الفلسطينية كبير مقارنة بمخرجاتها، وبالتالي فيمكنها الاستغناء عن جزء من العمالة وتعويضه بأصول وتجهيزات وبرامج حاسوب وغيرها من عناصر رأس المال الثابت، بينما يظهر أن حجم أصول مصرف الإسلامي العربي منخفض مقارنة بالمصارف الأخرى، رغم أنه يعد ثالث المصارف المحلية الفلسطينية حجماً من حيث حجم الأصول، وحيث بلغ متوسط حجم القروض والاستثمارات لديه حوالي 206 مليون دولار، إلا أن متوسط أصوله الثابتة كان حوالي 6.5 مليون دولار ومتوسط عدد عماله بلغ 197 عاملاً وفقاً للجدول رقم (5.1)، وبالتالي فهو بحاجة إلى مزيد من العمل ومزيد من رأس المال الثابت (تجهيزات ومعدات وحواسيب ... وغيرها) ولا يمكن له في هذه المرحلة من النشاط الاستغناء عن هذين العنصرين.

جدول رقم (5.3)

متوسط مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال الثابت حسب حجم المصارف

المصارف الصغيرة	المصارف المتوسطة	المصارف الكبيرة	متوسط المرونة
0.67	0.83	1.55	

المصدر: محسوبة باستخدام برنامج Excel

ويتضح من الجدول رقم (5.3) أن العمل ورأس المال الثابت هما عنصران بديلان للمصارف التي تعد كبيرة من حيث الحجم، وأيضاً بالنسبة للمصارف صغيرة الحجم ولكن بدرجات أقل من المصارف الكبيرة، حيث بلغ متوسط مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال الثابت في المصارف الصغيرة حوالي (0.67) بينما المتوسطة ارتفع قليلاً ليصل إلى (0.83) وكانت درجة المرونة أكبر في المصارف كبيرة الحجم لتصل إلى (1.55)، وذلك يمكن تفسيره بأن المصارف الفلسطينية تتبنى النهج القائم على الاستغناء عن جزء من العمالة وتعويضه بأصول وتجهيزات وبرامج حاسوبية،

وغيرها من عناصر رأس المال الثابت وذلك لتقليل التكاليف ويكون هذا بشكل متفاوت من مصرف إلى آخر حسب حجم المصرف.

وتؤكد هذه النتيجة، بشكل كبير درجات المرونة المحققة في كل مصرف، حيث أن مصرف القدس ثاني أكبر المصارف حجماً من حيث الأصول بلغ متوسط حجم القروض والاستثمارات الأخرى فيه خلال فترة الدراسة 245.577 مليون دولار أمريكي وبلغت متوسط أصوله الثابتة حوالي 9 مليون دولار و كان متوسط عدد عماله 261 عامل استناداً للجدول (5.1)، حيث حقق أعلى درجات مرونة إحلالية (1.97)، يليه مصرف الاستثمار الفلسطيني بدرجة (1.68) ثم مصرف فلسطين وهو المصرف الأكبر سواءً من حيث حجم الأصول، حيث بلغ متوسط حجم القروض والاستثمارات الأخرى خلال فترة الدراسة 875.583 مليون دولار، بينما متوسط الأصول الثابتة 27 مليون دولار، أو من حيث متوسط عدد العمال الذي بلغ 825 عاملاً استناداً إلى الجدول (5.1)، حيث حقق درجة المرونة الإحلالية (1.13)، ويتضح أن مصرف القدس لديه أصول ثابتة وعمالة بشكل أكبر مقابل مخرجاته من المصارف الأخرى، وهو ما يجعل لديه مرونة إحلالية أكبر بين عنصري العمل ورأس المال الثابت.

ومن ثم تلي تلك المصارف المصرف الإسلامي الفلسطيني ومصرف الرفاه والمصرف التجاري الفلسطيني، وهم أقل حجماً من المصارف السابقة، حيث بلغ متوسط حجم القروض والاستثمارات الأخرى في هذه المصارف: 134 مليون دولار و 114 مليون دولار و 91 مليون دولار على التوالي، وبلغ متوسط عدد العمال 257 و 105 و 120 عاملاً على التوالي وفقاً للجدول (5.1).

5.2.1.2 مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي

يبين السطر الثاني في الجدول السابق رقم (5.2) أن درجة مرونة الإحلال بين عنصر العمل ورأس المال النقدي هي موجبة بالنسبة لجميع المصارف، وأن هناك تقارب كبير جداً في درجات مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي بين جميع المصارف الفلسطينية وباختلاف مستوى حجم النشاط لديهم وهذا ما يؤكد الجدول رقم (5.4)، أي أن العنصرين بديلين في جميع المصارف الفلسطينية، حيث تراوحت قيمتها بين 1.03 إلى 1.04، أي أنه لا يوجد فروقات بين المصارف من حيث الحجم في مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي.

وهذا يدل على أن المصارف بإمكانها الاستغناء عن جزء من العمالة وتعويضه بعناصر من عناصر رأس المال النقدي وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

جدول رقم (5.4)

متوسط مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي حسب حجم المصارف

المصارف الصغيرة	المصارف المتوسطة	المصارف الكبيرة	
1.04	1.04	1.03	متوسط المرونة

المصدر: محسوبة باستخدام برنامج Excel

5.2.1.3 مرونة الإحلال بين رأس المال الثابت ورأس المال النقدي

السطر الثالث في الجدول رقم (5.2) يؤكد أن مرونة الإحلال بين رأس المال الثابت ورأس المال النقدي موجبة أيضاً في جميع المصارف، أي أن رأس المال النقدي هو عنصر بديل لرأس المال الثابت وهذا يدل على أن العلاقة بينهما ليست تكاملية، حيث إن زيادة حجم الودائع لا يحتاج إلى زيادة في التجهيزات الرأسمالية.

ويمكن ملاحظة أن المصرف الإسلامي العربي يحتل أقل مرونة بين رأس المال الثابت والنقدي حيث كانت درجة المرونة (0.08) فهو يقترب من عدم وجود مرونة احلال بين هذين العنصرين أيضاً وهذا يؤكد ما سبق توضيحه في مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال الثابت حيث أن المصرف الإسلامي يحتاج إلى مزيد من رأس المال الثابت، كما ويلاحظ أن كلا المصرفين الإسلاميين يمتازان بانخفاض حجم الودائع لديهما نظراً لطبيعة عملهما المختلف عن المصارف التقليدية، واستناداً للجدول رقم (5.1) يبلغ متوسط رأس المال النقدي للمصرف الإسلامي الفلسطيني حوالي 75.5 مليون دولار في حين أن متوسطه للمصرف التجاري الفلسطيني الذي يعد أصغر حجماً منه بلغ 89.6 مليون دولار، بينما بلغ متوسط رأس المال النقدي للمصرف الإسلامي العربي حوالي 99.4 مليون دولار في حين أن مصرف الاستثمار الذي يعد أصغر حجماً منه يبلغ متوسط رأس المال النقدي لديه 137.6 مليون دولار.

جدول رقم (5.5)

متوسط مرونة الإحلال بين رأس المال الثابت ورأس المال النقدي حسب حجم المصارف

المصارف الصغيرة	المصارف المتوسطة	المصارف الكبيرة	
0.71	0.89	1.53	متوسطة المرونة

المصدر: محسوبة باستخدام برنامج Excel

حيث يظهر من الجدول رقم (5.5) أن متوسط مرونة الإحلال بين رأس المال الثابت والنقدي في المصارف الصغيرة (0.71) بينما ترتفع درجة مرونة الإحلال بين هذين العنصرين في المصارف ذات الحجم المتوسط إلى (0.89) وفي المصارف كبيرة الحجم تتعداها إلى درجة (1.53)، ومن هنا وبشكل عام يمكن القول بأن درجة مرونة الإحلال بين رأس المال الثابت والنقدي تزداد كلما زاد حجم نشاط المصرف.

5.2.2 قياس مرونة الطلب السعرية

تقيس مرونة الطلب السعرية مدى استجابة الكمية المطلوبة من كل عنصر من عناصر الإنتاج (المدخلات) للتغير النسبي في أسعار تلك العناصر (رايس وفاطمة الزهراء، 2009، ص77).

و قد تم حساب مرونة الطلب السعرية للمصارف محل الدراسة عن طريق تطبيق المعادلة رقم (4) في الفصل الرابع، حيث يبين الجدول أدناه رقم (5.6) نتائج حساب مرونة الطلب على عنصري العمل ورأس المال الثابت، ويظهر منه أن جميعها سالبة في جميع المصارف بدون استثناء، ويعني ذلك عدم وجود استجابة للكميات المطلوبة من هذه العناصر نتيجة التغير في أسعارها، بينما يظهر من الجدول أن نتائج حساب مرونة الطلب على عنصر رأس المال النقدي موجبة في جميع المصارف، وهو ما يعني وجود استجابة للكميات المطلوبة من الودائع وديون المصارف نتيجة للتغير في أسعارها.

جدول رقم (5.6)

مرونة الطلب السعرية

مرونة الطلب السعرية	التجاري الفلسطيني	الرفاه	الإسلامي الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	القدس	فلسطين
العمل	-2.65	-2.67	-2.91	-2.89	-2.82	-2.94	-3.08
رأس المال الثابت	-1.09	-1.06	-0.29	-0.40	-1.69	-0.22	-1.26
رأس المال النقدي	0.10	0.13	0.36	0.13	0.23	0.22	0.26

المصدر: محسوبة باستخدام نتائج عملية التقدير وباستعمال برنامج Excel

بينما الجدول رقم (5.7) يوضح الفروق بين مرونة الطلب السعرية لعناصر الإنتاج حسب حجم النشاط المصرفي.

جدول رقم (5.7)

مرونة الطلب السعرية حسب حجم المصرف

المصارف الكبيرة	المصارف المتوسطة	المصارف الصغيرة	
3.01-	2.87-	2.66-	العمل
0.74-	0.79-	1.08-	رأس المال الثابت
0.24	0.24	0.12	رأس المال النقدي

المصدر: محسوبة باستخدام برنامج Excel

ويتبين من الجدول رقم (5.7) أن مرونة الطلب السعرية على عنصر العمل تزداد انخفاضاً كلما ازداد حجم نشاط المصرف، فوجد أن متوسط مرونة الطلب السعرية على عنصر العمل في المصارف صغيرة الحجم (-2.66) في حين انخفضت في المصارف متوسطة الحجم لتصل (-2.87) وازدادت انخفاضاً في المصارف كبيرة الحجم لتصبح (-3.01).

ويظهر في الجدول رقم (5.7) أن مرونة الطلب السعرية على عنصر رأس المال الثابت تزداد سالبية كلما صغر حجم نشاط المصرف حيث يتضح أن المصارف كبيرة الحجم أقل سالبية من المتوسطة والأخيرة أقل سالبية من المصارف صغيرة الحجم، حيث بلغت مرونة الطلب السعرية على عنصر رأس المال الثابت في المصارف صغيرة الحجم (-1.08) بينما في المصارف متوسطة الحجم ارتفع قليلاً إلى (-0.79) واستمر ارتفاعه ليصل إلى (-0.74) في المصارف كبيرة الحجم.

أما استجابة الطلب للتغير في أسعار الودائع والديون فقد ارتفعت مع زيادة حجم نشاط المصرف حيث كان متوسط مرونة الطلب السعرية في المصارف صغيرة الحجم (0.12) وارتفع في المصارف متوسطة وكبيرة الحجم إلى (0.24).

وبالتالي يمكن القول بأنه يعد الطلب على عنصر العمل ورأس المال الثابت بشكل عام غير مرن، وبالرجوع إلى التحليل الإحصائي وتحليل التباين في الفصل الرابع وجد أنه لا يوجد تباين واختلاف بين المصارف فيما يتعلق بأسعار العمل (PI) وهذا ما تؤكد هذه النتيجة بأن الطلب على هذا العنصر غير مرن نتيجة عدم الاختلاف بشكل واضح في أجور ورواتب عمال وموظفي القطاع المصرفي بشكل عام.

بينما يعد رأس المال النقدي عنصر مرن نتيجة اختلاف أسعار الفائدة للمودعين ونسب الأرباح حيث يظهر بأن هناك ارتفاع في مرونة الطلب السعرية لرأس المال النقدي لدى المصارف الإسلامية زيادةً عن المصارف التجارية نوعاً ما وفي المصارف كبيرة الحجم أكثر منه في المصارف صغيرة الحجم، كما يمكن ترتيب عناصر الإنتاج من حيث الأهمية بالنسبة لكل مصرف، وذلك اعتماداً على درجات مرونة الطلب السعرية، فكلما كانت درجات مرونة الطلب السعرية موجبةً كلما زادت أهمية هذا العنصر وعليه سيكون ترتيب العناصر من حيث الأهمية على النحو التالي:

رأس المال النقدي في المرتبة الأولى بالنسبة لجميع المصارف، يليه رأس المال الثابت ثم العمل في المرتبة الثالثة.

ومن خلال مقارنة النتائج السابقة بالفرضيات يُقبل الشرط الأول من الفرضية الأولى القائلة بأن المصارف المحلية تتمتع بإمكانية الإحلال بين مدخلاتها، ويُرفض الشرط الثاني الذي يقول بأن المصارف المحلية تتحكم في تكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها.

5.2.3 قياس وفورات الحجم

تم الاعتماد على المعادلة رقم (5) في الفصل الرابع لقياس مرونة التكاليف، والمعطاة نتائجها في الصف الأول من الجدول رقم (5.8)، وعلى المعادلة رقم (6) في الفصل الرابع لقياس وفورات الحجم المعطاة نتائجها في الصف الثاني من نفس الجدول.

جدول رقم (5.8)

وفورات الحجم

المصرف	التجاري الفلسطيني	الرفاه	الإسلامي الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	القدس	فلسطين
مرونة التكاليف	1.11	1.03	1.33	1.24	1.07	1.24	1.18
وفورات الحجم	0.90	0.97	0.76	0.81	0.95	0.85	0.85
القروض والاستثمارات	91.312	114.615	134.356	170.316	205.942	245.577	875.583

المصدر: محسوبة باستخدام نتائج عملية التقدير وباستعمال برنامج Excel

حيث تعبر هذه النتائج عن متوسط المرونة ومتوسط وفورات الحجم لكل مصرف عبر فترة الدراسة، أي لقد تم حساب المرونة والوفورات للمصارف خلال فترة الدراسة (6 سنوات) ثم أخذ المتوسط لكل مصرف لغرض المقارنة.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (5.8) أعلاه أن المصارف السبعة حققت درجات مرونة تكاليف أكبر من الواحد صحيح، ومعنى ذلك أنه إذا تغير حجم النشاط في المصرف بنسبة معينة، فإن التكاليف تتغير بنسبة أكبر أي أن هذه المصارف تعرف حالة تناقص غلة الحجم التي يترتب عنها وفورات حجم سالبة، أي أن درجات وفورات الحجم تكون أقل من الواحد صحيح، وهو ما يظهر في نفس الجدول.

ومن هذا الجدول لوحظ أيضاً أن وفورات الحجم تتزايد كلما صغر حجم المصرف، حيث أن مصرف الرفاه حقق أعلى درجة وفورات حجم بلغت (0.97) ومن ثم المصرف الإسلامي العربي والمصرف التجاري الفلسطيني، وفي المقابل حقق مصرف فلسطين ومصرف القدس وفورات حجم بلغت (0.85) ومصرف الاستثمار الفلسطيني درجة (0.81) بينما المصرف الإسلامي الفلسطيني حقق أقل درجة وفورات حجم بلغت (0.76).

وبربط بيانات الجدول رقم (5.8) والمتمثلة في متوسط درجات وفورات الحجم وبيانات نفس الجدول المتمثلة في متوسط حجم القروض والاستثمارات الأخرى، يتضح أن درجات وفورات الحجم تنخفض مع زيادة حجم النشاط إلى أن تقارب الواحد صحيح، حيث يصل حجم النشاط حده الأمثل والذي يعرف ب: الحد الأدنى الكفاء والذي يقارب المبلغ 110 مليون دولار والذي يمثله مصرف الرفاه.

جدول رقم (5.9)

متوسط مرونة التكاليف ووفورات الحجم حسب حجم المصارف

المصارف الصغيرة	المصارف المتوسطة	المصارف الكبيرة	
1.07	1.21	1.21	مرونة التكاليف
0.94	0.84	0.85	وفورات الحجم

المصدر: محسوبة باستخدام نتائج عملية التقدير وباستعمال برنامج Excel

ومن الجدول رقم (5.9) لوحظ أن مرونة التكاليف تزداد كلما زاد حجم المصرف، حيث نجد أن متوسط مرونة التكاليف للمصارف صغيرة الحجم تقدر بحوالي (1.07) والمصارف متوسطة وكبيرة الحجم بحوالي (1.21)، وفي المقابل وفورات الحجم تتزايد كلما صغر حجم المصرف، حيث حققت

المصارف صغيرة الحجم وفورات حجم تقدر بحوالي (0.94) بينما المصارف متوسطة الحجم كانت حوالي (0.84) والمصارف كبيرة الحجم حوالي (0.85).

وبناءً على ما سبق وباعتبار أن وفورات الحجم مؤشرات للكفاءة في التكاليف فإنه يمكن القول أن جميع المصارف المحلية السبعة محل الدراسة تتميز بالكفاءة في إدارة التكاليف لأنها حققت درجات أقل من الواحد الصحيح في وفورات الحجم. أما مصرف الرفاه فيمكن اعتبار وفورات الحجم لديه شبه معدومة، حيث قاربت درجتها الواحد الصحيح (0.97) وتجاوز حجم نشاطه الحد الأدنى الكفاء بقليل.

ومن خلال مقارنة النتائج السابقة بالفرضيات ترفض الفرضية الثانية القائلة بأن المصارف المحلية الفلسطينية تتمتع بوفورات حجم تتيح لها التوسع في نشاطها.

5.2.4 قياس وفورات النطاق

لقياس وفورات النطاق أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف وعن طريقها تستطيع اتخاذ قرارات التنوع في أنشطتها، ويمكن القول عن مصرف أو مؤسسة أنها تتمتع بوفورات نطاق إذا كانت تكلفة إنتاج منتجاتها معاً أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منتج على حده.

جدول رقم (5.10)

وفورات النطاق

المصرف	التجاري الفلسطيني	الرفاه	الإسلامي الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	القدس	فلسطين
وفورات النطاق	+0.0629	+0.0629	+0.0629	+0.0629	+0.0629	+0.0629	+0.0629

المصدر: محسوبة باستخدام نتائج عملية التقدير

ونقاس وفورات النطاق بتطبيق المعادلة رقم (8) في الفصل الرابع فإذا كانت قيمتها $0 >$ فإن المصارف تتمتع بوفورات النطاق وإذا كانت قيمتها $0 \leq$ فإنها لا تتوفر فيها وفورات نطاق وبشكل عام فإن الجدول (5.10) يبين أن مصارف الدراسة لا تتمتع بوفورات نطاق، كما تدل وفورات النطاق الموجبة لجميع المصارف المحلية على أنه لا توجد ميزة في التكاليف عندما ينتج المصرف القروض (Y1) والاستثمارات الأخرى (Y2).

ومن خلال مقارنة النتائج السابقة بالفرضيات ترفض الفرضية الثالثة القائلة بأن المصارف المحلية الفلسطينية تتمتع بوفورات نطاق تتيح لها التنوع في منتجاتها.

5.3 تقدير الكفاءة التشغيلية

لتقدير كفاءة تكاليف مصارف العينة المدروسة تم استخدام برنامج (Frontier 4.1 Time) (Cohlie)، ويوضح الملحق رقم (3)، نظرة عامة عن نتائج الكفاءة التشغيلية للمصارف الفلسطينية محل الدراسة خلال الفترة 2006-2011، من خلال استعمال طريقة حد التكلفة العشوائية SFA.

5.3.1 تقدير الكفاءة التشغيلية حسب السنة

يمكن توضيح متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف المحلية الفلسطينية محل الدراسة حسب السنة من خلال الجدول رقم (5.11).

جدول رقم (5.11)

متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف الفلسطينية حسب السنة

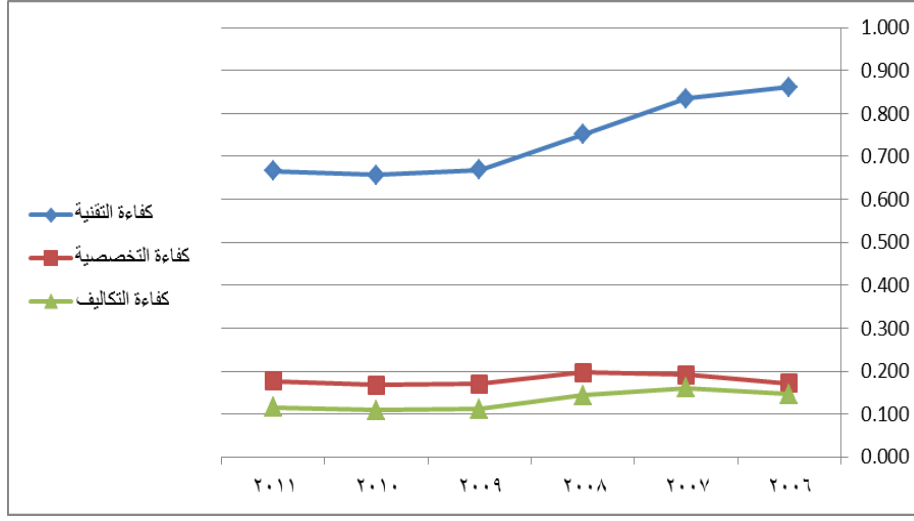
السنة	كفاءة التقنية	كفاءة التخصيص	كفاءة التكاليف
2006	0.862	0.171	0.146
2007	0.834	0.192	0.160
2008	0.751	0.197	0.144
2009	0.669	0.170	0.111
2010	0.656	0.168	0.109
2011	0.667	0.177	0.116
المتوسط	0.740	0.179	0.131

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج (Frontier 4.1)

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (5.1)

شكل رقم (5.1)

متوسط الكفاءة التشغيلية في المصارف الفلسطينية حسب السنة



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (5.1) باستخدام Excel

يوضح الجدول رقم (5.11) والتمثيل البياني رقم (5.1) متوسط الكفاءة التشغيلية حيث تم تحليل الكفاءة التشغيلية إلى كفاءة تقنية وكفاءة تخصيصية وكفاءة التحكم في التكاليف، ويتضح أن المصارف المحلية الفلسطينية حققت كفاءة تقنية تقدر في المتوسط بنحو 74% وكفاءة تخصيصية تقدر في المتوسط بنحو 18%، وبالتالي فإن كفاءة التحكم في التكاليف نحو 13% أي أن عدم كفاءة التحكم في التكاليف تقدر بنحو 87%، أي بعبارة أخرى أن المصارف المحلية الفلسطينية تخسر نحو 13% من المدخلات للوصول إلى نفس الحجم من المخرجات، وتعد عدم الكفاءة في التكاليف التي تتراوح بين 84% و 88% خلال فترة الدراسة أكبر بكثير من متوسط عدم الكفاءة في التكاليف العالمية التي قدرت بنحو 14% (Berger Humphrey, 1997)، وبالتالي يمكن القول أن استخدام المدخلات للحصول على قيمة معينة من المخرجات في المصارف محل الدراسة يعد بعيداً جداً عن حدود الكفاءة.

يظهر من الجدول (5.11) أن أعلى كفاءة تقنية والتي تعبر عن قدرة المصارف على استغلال المدخلات (العمل ورأس المال الثابت ورأس المال النقدي) تقدر ب 86.2% في عام 2006، ثم استمرت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها عام 2010 حيث كان معدل الكفاءة التقنية 65.6% ثم ارتفعت قليلاً عام 2011 لتصبح 66.7%.

وكما يظهر فإنه في جميع سنوات الدراسة كانت المصارف تعاني من عدم الكفاءة التخصيصية وهناك تقارب كبير في نسب الكفاءة التخصيصية في جميع سنوات الدراسة حيث تراوحت من 17% إلى 19%.

ويظهر بأنه في عام 2008 تم تحقيق أعلى كفاءة تخصيصية بمعدل 19.7% وأقل كفاءة تخصيصية كانت أيضاً في عام 2010 بمعدل 16.6%، وفي عام 2011 ارتفعت بشكل طفيف لتصل إلى 17.4%.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن كفاءة التكاليف للمصارف محل الدراسة كانت منخفضة جداً حيث لم تتجاوز 16% في أعلى مستوياتها عام 2007، وكان أدنى مستوى كفاءة عام 2010 بمعدل 10.9%.

ويمكن إرجاع سبب نقص الكفاءة في التكاليف للمصارف الفلسطينية إلى عدة أسباب منها:

- 1- ارتفاع مصاريف الموظفين لدى المصارف المحلية من خلال وضع أجور مرتفعة لجلب كفاءات وأصحاب خبرة، وهو ما أظهرته عدم مرونة الطلب السعرية على عنصر العمل.
- 2- أن المصارف الفلسطينية بشكل عام تعمل في مستوى إنتاجي صغير مقارنةً بالمصارف العالمية.
- 3- عدم كفاءة المصارف محل الدراسة في المزج بين الموارد المتاحة بشكل أمثل، وهذا يظهر جلياً من خلال تدني درجة كفاءة التخصيص في جميع سنوات الدراسة والتي لم تتعد نسبة 19.7%.

5.3.2 تقدير الكفاءة التشغيلية حسب كل مصرف

تم تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف المحلية الفلسطينية حسب كل مصرف من خلال برنامج Frontier 4.1 كما في الجدول رقم (5.12).

جدول رقم (5.12)

الكفاءة التشغيلية حسب كل مصرف

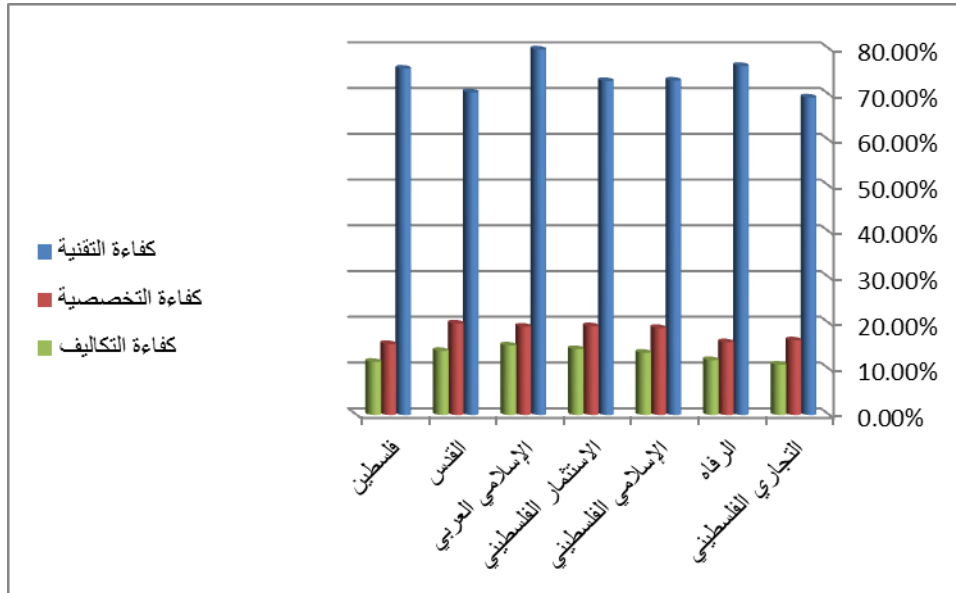
المصرف	التجاري الفلسطيني	الرفاه	الإسلامي الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	القدس	فلسطين	المتوسط
كفاءة التقنية	69.40%	76.30%	73.10%	73.00%	79.90%	70.50%	75.70%	74.00%
كفاءة التخصيصية	16.30%	15.90%	19.00%	19.40%	19.30%	20.00%	15.50%	17.90%
كفاءة التكاليف	11.00%	12.00%	13.60%	14.40%	15.20%	14.00%	11.60%	13.10%

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج (Frontier 4.1)

كما يظهر الشكل رقم (5.2) الفروقات بين المصارف الفلسطينية محل الدراسة في كل من الكفاءة التقنية والتخصّصية وكفاءة التحكم بالتكاليف.

شكل رقم (5.2)

متوسط الكفاءة التشغيلية حسب المصرف



من خلال الجدول رقم (5.12) يتضح أن الكفاءة التقنية تختلف من مصرف إلى آخر حيث تراوحت بين 70% و80%، حيث كان أعلى معدل كفاءة تقنية من نصيب المصرف الإسلامي العربي بمعدل 80% ومن ثم مصرف الرفاه 76.3% وقد جاء مصرف فلسطين في المركز الثالث بنسبة 75.7% ثم المصرف الإسلامي الفلسطيني ثم مصرف الاستثمار الفلسطيني ثم مصرف القدس وأخيراً المصرف التجاري الفلسطيني بمعدل 69.4%.

بينما يظهر أن الكفاءة التخصّصية كانت بدرجات متدنية لدى جميع المصارف الفلسطينية حيث تقاربت بين جميع المصارف فقد تراوحت بين 15% وحتى 20%، وحظي مصرف القدس بأعلى درجة كفاءة تخصّصية بمعدل 20%، ومن ثم مصرف الاستثمار الفلسطيني بمعدل 19.4%، وقد جاء المصرف الإسلامي العربي ثالث مصرف بمعدل 19.3% ومن ثم المصرف الإسلامي الفلسطيني وجاء أخيراً مصرف فلسطين بمعدل 15.5%.

ويظهر من كفاءة التكاليف أن المصرف الإسلامي العربي حقق أعلى درجة كفاءة تكاليف بمعدل 15.2% ومن ثم مصرف الاستثمار الفلسطيني ثم مصرف القدس 14%، ويمكن ملاحظة أن المصرف التجاري الفلسطيني جاء في المركز الأخير بمعدل 11%.

وبشكل عام يمكن الإشارة إلى أن المصارف الفلسطينية محل الدراسة أكثر كفاءة تقنياً منها تخصصياً، أي أنها تبدي كفاءة أكثر في اختيار المدخلات الأقل تكلفة من المزج بين هذه المدخلات.

حيث يتضح مما سبق أن جميع المصارف الفلسطينية تعد كفاءة تقنياً بينما تعتبر غير كفاءة تخصصياً وبالتالي غير كفاءة من حيث التحكم بالتكاليف، ويمكن القول أنه وبشكل خاص يعاني مصرف فلسطين من مشكلة المزج بين عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال الثابت ورأس المال النقدي) حيث يتضح مما سبق أنه حظي بأقل كفاءة تخصيص بين المصارف محل الدراسة.

5.3.3 تقدير الكفاءة التشغيلية حسب الحجم

جدول رقم (5.13)

الكفاءة التشغيلية للمصارف المحلية الفلسطينية حسب الحجم

المصارف الكبيرة	المصارف المتوسطة	المصارف الصغيرة	الكفاءة
73.10%	75.33%	72.85%	كفاءة التقنية
17.60%	19.17%	15.80%	كفاءة التخصيصية
12.80%	14.40%	11.50%	كفاءة التكاليف

المصدر: محسوبة باستخدام برنامج Excel

يوضح الجدول رقم (5.13) مقارنة بين الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية وكفاءة التحكم في التكاليف بين المصارف المحلية الفلسطينية حسب الحجم، حيث يتضح أن المصارف متوسطة الحجم أكثر كفاءة من المصارف صغيرة الحجم وكبيرة الحجم، حيث حققت المصارف متوسطة الحجم كفاءة التكاليف بالمتوسط قدرت ب 14.4% بينما المصارف كبيرة الحجم حصلت على درجة كفاءة في التحكم في التكاليف بنسبة 12.8% فيما حصلت المصارف صغيرة الحجم على نسبة 11.5%، كما يتضح أيضاً أن كل المصارف سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم تبدي كفاءة ضعيفة في التحكم في التكاليف وذلك بسبب؛ عدم الكفاءة في تخصيص الموارد بشكل أمثل، حيث يظهر جلياً أن الكفاءة التقنية في المصارف متوسطة الحجم والتي تعبر عن قدرة المصارف على استغلال المدخلات تقدر في المتوسط ب 75.3% وهي أكبر من الكفاءة التخصيصية والتي تقدر ب 19.2%.

ومن خلال هذه المقارنة يمكن ترتيب كفاءة المصارف حسب الحجم على النحو التالي: أولاً المصارف متوسطة الحجم ثم المصارف كبيرة الحجم وأخيراً المصارف صغيرة الحجم.

5.3.4 تقدير الكفاءة التشغيلية حسب طبيعة المصارف

جدول رقم (5.14)

الكفاءة التشغيلية للمصارف المحلية الفلسطينية حسب طبيعة المصرف

الكفاءة	الإسلامية	التقليدية
كفاءة التقنية	%76.50	%72.98
كفاءة التخصيصية	%18.85	%17.32
كفاءة التكاليف	%14.40	%12.60

المصدر: محسوبة باستخدام برنامج Excel

يوضح الجدول (5.14) مقارنة الكفاءة التشغيلية بين المصارف الإسلامية والتي تمثل (المصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني) والمصارف التقليدية (باقي المصارف)، حيث يظهر أن المصارف الإسلامية تتفوق على المصارف التقليدية في كل من الكفاءة التقنية والتخصيصية وكفاءة التكاليف، حيث حققت المصارف الإسلامية في الكفاءة التقنية نسبة 76.5% مقابل 73% للمصارف التقليدية، كما تفوقت المصارف الإسلامية في كفاءة التخصيص بنسبة قدرت بحوالي 19% مقابل 17% للمصارف التقليدية، وبالتالي كانت كفاءة التحكم في التكاليف 14.4% للمصارف الإسلامية مقابل 12.6% للمصارف التقليدية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن طبيعة عمل المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف التقليدية.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 النتائج

تترابط فرضيات البحث الثلاث فيما بينها، حيث تؤثر الفرضية الأولى المتعلقة بتحكم المصارف الفلسطينية ومراقبتها لتكاليفها وبشكل مباشر في فرضيات البحث الثانية والثالثة. أي أنه كلما كان للمصارف الفلسطينية القدرة في التحكم ومراقبة تكاليفها، سيؤدي ذلك إلى تمتع هذه المصارف بوفورات الحجم نتيجة الزيادة في حجم نشاطاتها، وكذلك تمتعها بوفورات النطاق نتيجة لتنوع منتجاتها، ومن خلال الدراستين الإحصائية والمالية التي أجريت في هذه الدراسة، ومن خلال حجم عينة الدراسة، أي المصارف السبعة محل الدراسة، يخلص إلى النتائج التالية:

1. تختلف وتتوعد المصارف الفلسطينية من حيث حجم أصولها، حيث يمكن تقسيمها إلى مصارف صغيرة الحجم، وهي التي لم يبلغ حجم القروض والاستثمارات الأخرى فيها مبلغ (100 مليون دولار) وعدد فروعها أقل من 10 فروع، ومصارف متوسطة الحجم، وهي التي تجاوز مبلغ القروض والاستثمارات الأخرى فيها 100 مليون دولار ولم يتعد 240 مليون دولار وكان عدد أفرعها يتراوح بين 10 و 20 فرعاً، ومصارف كبيرة الحجم التي يتجاوز حجم القروض والاستثمارات الأخرى فيها مبلغ 240 مليون ويزيد عدد فروعها عن 20 فرعاً.
2. هناك تباين وفروق بين المصارف في بيانات كل من التكاليف الكلية والاستثمارات الأخرى وسعر رأس المال الثابت ورأس المال النقدي، وفي المقابل لا يوجد اختلاف في بيانات سعر العمل.
3. بشكل عام وجد أن المصارف الفلسطينية محل الدراسة تتمتع بالكفاءة من حيث إمكانية الإحلال بين مدخلاتها، والاستثناء الوحيد كان في إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال الثابت في المصرف الإسلامي العربي.
4. أما فيما يتعلق بكفاءة المصارف في التحكم في تكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها، فوجد أن المصارف الفلسطينية محل الدراسة لم تحقق مرونة طلب سعرية لكل من العمل ورأس المال الثابت ولكنها حققت مرونة طلب سعرية في عنصر رأس المال النقدي حيث أن هناك استجابة للكميات المطلوبة من الودائع وديون المصارف نتيجة للتغير في أسعارها.
5. خلصت هذه الدراسة إلى أن وفورات الحجم تتزايد كلما صغر حجم المصرف، إلا أن المصارف الفلسطينية محل الدراسة سواءً كانت صغيرة أم متوسطة أم كبيرة من حيث الحجم، لم تحقق

وفورات الحجم، وكانت درجة الوفورات سالبة، أي أقل من الواحد الصحيح ولكن بشكل متفاوت.

6. يتحدد حجم النشاط الأمثل للصناعة المصرفية في فلسطين بـ 110 مليون دولار أمريكي، أي تستطيع المصارف صغيرة الحجم رفع حجم نشاطها (مزيداً من القروض والاستثمارات الأخرى) إلى مبلغ 110 مليون دولار أمريكي، حيث تبلغ الحد الأدنى الكفاء.

7. لا تتمتع جميع المصارف صغيرها وكبيرها، بوفورات النطاق ويمكن القول بأن المصارف الفلسطينية لا تستطيع التنويع في منتجاتها.

8. يتضح أن المصارف الفلسطينية حققت كفاءة تقنية تقدر في المتوسط 74% وكفاءة تخصيصية تقدر في المتوسط نحو 18% وبالتالي كفاءة في التحكم في التكاليف نحو 13% أي أن عدم كفاءة التحكم في التكاليف تقدر بنحو 87% وهي نسبة كبيرة جداً وعليه يمكن القول أن استخدام المدخلات للحصول على قيمة معينة من المخرجات لازال بعيداً عن حدود الكفاءة.

9. إن المصارف المحلية الفلسطينية أكثر كفاءة في استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى المخرجات من استعمال المزيج الأمثل لهذه الموارد، كما أنها أقل كفاءة في التحكم في التكاليف ويرجع ذلك إلى عدم الكفاءة في المزج بين الموارد المتاحة بشكل أمثل، ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال عدم وجود وفورات حجم.

10. يتضح أن المصارف متوسطة الحجم أكثر كفاءة نسبياً من المصارف الصغيرة الحجم والكبيرة الحجم، سواءً في استغلال الموارد المتاحة أو في المزج بين هذه الموارد بشكل أمثل ومن ثم في التحكم في التكاليف، حيث حققت كفاءة تقنية تقدر في المتوسط بنحو 75.33%، وكفاءة تخصيصية تقدر في المتوسط بنحو 19.17%، وبالتالي كفاءة في التحكم بالتكاليف تقدر بـ 14.4%.

11. يتضح أيضاً أن المصارف الإسلامية أكثر كفاءة نسبياً من المصارف التقليدية، سواءً في استغلال الموارد المتاحة أو في المزج بين هذه الموارد بشكل أمثل ومن ثم في التحكم في التكاليف، حيث حققت كفاءة تقنية تقدر في المتوسط بنحو 76.5%، وكفاءة تخصيصية تقدر في المتوسط بنحو 18.85%، وبالتالي كفاءة في التحكم بالتكاليف تقدر بـ 14.4%.

12. أن المصرف الإسلامي العربي يعد أكفأ المصارف تقنياً وتخصيصياً بمعدل 79.9% و 19% على التوالي، وبالتالي كان أكفأ المصارف محل الدراسة تحكماً في التكاليف بنسبة 15.2%.

6.2 التوصيات

تعد كفاءة المصارف الفلسطينية في القيام بوظائفها الأساسية من بين القضايا الرئيسية الملحة التي ينبغي معالجتها، وذلك بغية التصدي لتحديات العولمة، وتشجيع نمو قطاع الإنتاج، حيث يتطلب الأمر إصلاحات واسعة النطاق تهدف إلى توجيه الموارد إلى أفضل الشركات والمشاريع الاستثمارية والمساهمة في ضمان الاستخدام الكفاء لهذه الموارد، ومن منطلق ما تقدم من نتائج في هذه الدراسة، يمكن أن يتم صياغة بعض التوصيات المهمة التي يمكن لسلطة النقد الفلسطينية وإدارة المصارف أن تتبناها لرفع كفاءة هذه المصارف حتى تتمكن من أداء مهماتها بشكل أفضل وفيما يأتي أهم هذه التوصيات:

1. في ضوء تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية الحديثة التي توفر الأساليب والوسائل التي من شأنها رفع مستوى الإنتاجية وادخار التكاليف وبالتالي التحكم في أسعار المدخلات، والرفع من كفاءة الخدمات والمنتجات، لا بد للمصارف الفلسطينية من تطوير التعامل بالوسائل والتقنيات الحديثة لزيادة تنافسيتها.
2. رغم إمكانية الإحلال بين مدخلات المصارف الفلسطينية، فيجب العمل على الارتقاء بكفاءة العنصر البشري من خلال التكوين والتدريب اللازمين للرفع من كفاءة موظفي المصرف وتحسين مهاراتهم، ذلك لأن العنصر البشري يعد من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي.
3. تتميز المصارف الفلسطينية باعتمادها على الأنشطة التقليدية، وفي ظل التحديات التي يفرضها تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمنافسة الشديدة، يجب على المصارف الفلسطينية تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع بين التقليدي والمستحدث من المنتجات لزيادة نطاق عملياتها، كما يجب عليها التخلي عن التخصص الوظيفي والقطاعي، وتقديم أنشطة تمويلية مبتكرة.
4. تشير نتائج الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية لا تتمتع بكفاءة الحجم، لذلك فإن الاندماج بين هذه المصارف يمكن أن يعمل على تقوية مراكزها المالية لتحقيق وفورات الحجم، والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، وذلك بزيادة القدرة الائتمانية لهذه المصارف لمواجهة احتياجات الشركات والمشاريع الإنتاجية.

5. كما تشير النتائج أيضاً إلى أن المصارف الفلسطينية محل الدراسة لا تتمتع بكفاءة النطاق، لذلك من الضروري أن تنبه إدارة المصارف إلى الاهتمام بتنويع منتجاتها وخدماتها لمنحها كفاءة في تخفيض مصاريفها والتحكم في تكاليف أنشطتها.

6. تشير نتائج الدراسة إلى مشكلة عامة لدى المصارف الفلسطينية وخاصة مصرف فلسطين في عدم كفاءة التخصيص والمزج الأمثل بين المدخلات، لذا ينصح مدراء البنوك بالاهتمام بالمزج بين مدخلات البنوك بشكل أفضل من خلال الاهتمام بأسعار المدخلات وخاصة العمل ورأس المال الثابت حيث أن المصارف لا تتمتع بمرونة طلب سعرية على هذه العناصر، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتخفيض تكاليف المدخلات والوصول إلى التخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج، لزيادة التحكم في مصاريف وتكاليف أنشطة المصارف.

6.3 الدراسات المقترحة

تنصح الدراسة الباحثين في المستقبل بالاهتمام بالدراسات التالية:

1. قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج كمي آخر على سبيل المثال DEA أو TFA.
2. قياس كفاءة الربح للمصارف الفلسطينية باستخدام نموذج SFA.
3. تقدير كفاءة المصارف الفلسطينية على مستوى التكلفة والربح باستخدام إحدى الطرق الكمية.
4. تقدير كفاءة المصارف الفلسطينية باستخدام إحدى الطرق الكمية دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والإسلامية.
5. أسباب عدم الكفاءة التخصيصية للمصارف المحلية الفلسطينية.
6. قياس الكفاءة التشغيلية لقطاع آخر مثلاً القطاع الصناعي أو التجاري أو الخدماتي في فلسطين.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. ابن منظور، موسوعة لسان العرب.
2. البحيصي، خالد (2007)، دور البنوك الفلسطينية في توفير السيولة النقدية، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي بعنوان الحصار وأثره على السيولة في قطاع غزة المنعقد في الجامعة الإسلامية، فلسطين.
3. الحاج، طارق وفليح، حسن (2009)، الاقتصاد الإداري، عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
4. الحداد، هيفاء سعيد وعلي، مقبل علي، تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى، مجلة تنمية الرافدين، العراق، 2005، العدد 27، ص161.
5. الحسيني، فلاح (2000)، الإدارة الاستراتيجية، ط1، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
6. الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد (2000)، إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن - عمان.
7. الحوري، عبدالقادر (2012)، القطاع المصرفي الفلسطيني، مجلة اتحاد المصارف العربية.
8. الخفاجي، محمد جاسم (2003)، تقويم الأداء في ظل تغيير الأسعار.
9. الخليل، جاسر محمد (2004)، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
10. الداوي الشيخ (1999)، نحو تسيير استراتيجي فعال بالكفاءة لمؤسسات الاسمنت في الجزائر، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
11. الداوي، الشيخ (2010)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7، ص217-227، جامعة الجزائر، الجزائر.
12. الراوي، خالد وهيب (2003)، إدارة العمليات المصرفية، ط2، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
13. الراوي، خالد وسعادة، يوسف (2000)، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، ط1، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

14. الربيعي، جبار جاسم وعبدالمطلب، ندى (2003)، دور نظام محاسبة المسؤولية في قياس كفاءة المستويات الادارية المختلفة، رسالة منشورة في عام 2005، معهد الإدارة التقني.
15. الزدجالي، حمود(2003)، أثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية على الدول العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية.
16. الزعابي، تهاني محمود (2008)، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في اطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
17. الساعاتي عبدالرحيم عبدالحميد والعصيمي محمود حمدان، تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية دراسة مقارنة، 1995، مجلة جامعة عبدالعزيز الاقتصاد الإسلامي، المجلد 7، المملكة العربية السعودية.
18. السقا، محمد ابراهيم (2005)، الكويت مركز مالي أم مركز مالي إسلامي، جامعة الكويت، الكويت.
19. الشايع، علي صالح (2008)، قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية باستخدام تحليل مغلف البيانات، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى، السعودية.
20. الشرفا، ياسر (2011)، المصارف وسلطة النقد، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
21. الشعبي، خالد منصور (2004)، استخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 16، الرياض، السعودية، ص313 - ص342.
22. الشمري، صادق راشد (2009)، ادارة المصارف : الواقع و التطبيقات العملية، عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
23. الصيرفي، محمد عبدالفتاح (2006)، إدارة البنوك، ط1، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
24. الطنبور، خالد (2001)، دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.
25. الفراء، أحمد نور الدين (2008). تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

26. الفليت، خلود عطية (2005)، أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
27. الكرخي مجيد عبد جعفر (2000)، **تقويم كفاءة الاداء في الوحدات الاقتصادية**، ط1، بغداد، العراق: دار الكتب للطباعة والنشر.
28. الكور عزالدين والفيومي نضال (2007)، اثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، **المجلة الأردنية في ادارة الأعمال**، المجلد 3، العدد 3 .
29. الكور عزالدين (2008)، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.
30. الكور عزالدين (2008)، تقدير عدم الكفاءة على مستوى التكلفة والربح دراسة تطبيقية على البنوك التجارية التقليدية والإسلامية الأردنية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية.
31. الموسوعة الفلسطينية، (1990)، **الدراسات الاجتماعية والاقتصادية**، المجلد الأول، بيروت.
32. أيوب، بان هاني وجمال الدين، شذا عاصم وعيدان، فريال مشرف (2011)، **تقويم كفاءة الإداء باستخدام بعض المؤشرات الإنتاجية**، جامعة بغداد، العراق.
33. آل آدم، يوحنا عبد واللوزي، سليمان (2005)، **دراسة الجدوى الاقتصادية** ، ط2، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
34. آل علي، رضا صاحب، (2002)، **إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر**، عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
35. أبو القمصان، خالد، (2005) دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول المنعقد في كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
36. أبو سمرة، رانية خليل (2007)، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
37. أبو عودة، علي عدنان (2010)، أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

38. أبو كمال، ميرفت علي (2007)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
39. أشتية، محمد وآخرون (1999)، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكار، رام الله، فلسطين.
40. أونور، ابراهيم (2011)، قياس كفاءة بنوك مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 41.
41. بسيسو، فؤاد (1998)، دور القطاع المصرفي الفلسطيني في إعادة الأعمار، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، غزة، فلسطين.
42. بلوط، حسين ابراهيم (2005)، المبادئ والاتجاهات الحديثة في ادار المؤسسات، ط1، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
43. بني هاني، حسين (2003)، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، اربد، الأردن: دار الكندي.
44. بورقبة، شوقي (2009)، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
45. بوعبدلي، أحمد وعبدالرازق، خليل (2001)، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائدة والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، ورقة عمل مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات.
46. جريدة الوقائع الفلسطينية، العدد الحادي والعشرون، يناير 1998.
47. حسين، محمود احمد وعبدالحميد، مظهر خالد (2010)، قياس كفاءة أداء المؤسسات التعليمية باستخدام (تحليل البيانات التطويقي)، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 17.
48. خالص، صالح (2010)، تقييم كفاءة الأداء المصرفي، ورقة بحثية في الملتقى منظومة المصرفية الجزائرية، ص 381-398.
49. رابيس حدة و فاطمة الزهراء نوي (2009)، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية: دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26، المجلد الأول، ص 55-84، فلسطين.
50. زعيتر، فاروق (2007)، دور القطاع المصرفي في تنمية سوق رأس المال، ورقة عمل مقدمة في الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني.

51. زيود لطيف والأمين ماهر والمهندس منيرة (2005)، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4.
52. ساعد، ابتسام (2009)، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
53. شاهين، علي (2006)، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية.
54. صباح، بهية مصباح (2008)، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
55. عاشور، يوسف (2003)، أفاق النظام المصرفي الفلسطيني، الرنتيسي للطباعة والنشر، ط2، غزة، فلسطين.
56. عبادي، سليمان (1997)، خدمات التسليف في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية والدائرة الاقتصادية رقم 5، نابلس، فلسطين.
57. عبد مولا، وليد (يونيو، 2011)، كفاءة البنوك العربية، سلسلة جسر التنمية، العدد 104، الكويت.
58. عبدالحاميد، عبدالمطلب (2002). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
59. عبدالستار، رجاء رشيد (2012)، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31، ص115-132.
60. عبدالقادر، عطية (1998)، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط 2، الدار الجامعية: الاسكندرية، مصر.
61. عبدالله، خالد أمين (1987)، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، عمان، الاردن.
62. عثمان، عمر محمد (2009)، إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه في الفلسفة المالية والمصرفية، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

63. عنانزة، عز الدين نايف وعثمان، محمد داود (2010)، اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة فيلادلفيا الخاصة، الأردن.
64. عيسى، امجد عزت (2004)، السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في ادارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
65. فهد، نصر حمود مزنان (2009)، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، ط1، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
66. فهمي، محمد شامل (2009)، قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول، العدد الأول.
67. قريشي محمد الجموعي (2006)، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر.
68. قريشي، محمد الجموعي (2004)، تقييم أداء المؤسسات المالية، مجلة الباحث، الصفحات 89-95.
69. كلاب، ميساء محي الدين (2007)، دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
70. مبارك، بعلي حسني (2012)، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير في الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
71. محمود، فاضل مرشد (2005)، المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
72. مرزوق، لقمان محمد (2001)، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المغرب.
73. مصبح، أحمد محمد (2012)، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين وفق مستجدات اتفاقية بازل، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين.
74. معراج هواري وفيصل شياد (2011)، قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر.

المواقع الإلكترونية:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: <http://www.pcbs.org>
2. اتحاد المصارف العربية: <http://www.uabonline.org>
3. سلطة النقد الفلسطينية: <http://www.pma.ps>
4. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: <http://www.idsc.gov.ps>

التقارير:

1. البنك الإسلامي العربي، التقرير السنوي لعام 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.
2. البنك الإسلامي الفلسطيني، التقرير السنوي لعام 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.
3. البنك التجاري الفلسطيني، التقرير السنوي لعام 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.
4. بنك الاستثمار الفلسطيني، التقرير السنوي لعام 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.
5. بنك الرفاه، التقرير السنوي لعام 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.
6. بنك القدس، التقرير السنوي لعام 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.
7. بنك فلسطين، التقرير السنوي لعام 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.
8. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2010، 2011، 2012.
9. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2011، 2012.
10. سلطة النقد الفلسطينية، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، 2009.
11. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصاد الفلسطيني 2006، 2008، 2009، 2010.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Allen N. B., Diana H. & David B. H. (1993) Bank efficiency derived from the profit function, **Journal of Banking and Finance** 17, P:317-347.
1. Bader M. K., Mohamad S., ARIFF, M. & Hassan, T. (2008) Cost, Revenue and Profit Efficiency of Islamic versus conventional Banks: International evidence using Data Envelopment Analysis, **Journal of Islamic Economics, Banking and Finance**, P107-130, vol.15, No.2.
2. Basel Committee (1998) International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July 1988, updated to April 1998) www.bis.com.
3. Baten M. D. & Kamil A. A. (2010) Measuring Online Bank profit efficiency: A stochastic frontier analysis. Proceedings of the 6th IMT-GT Conference on Mathematics, Statistics and its Applications (ICMSA2010), University Tunku Abdul Rahman, Kuala Lumpur, Malaysia.
4. Berger A. N. & Humphery D. B. (1997) Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Direction for Future Research, The Wharton Financial Institution Centre, University of Pennsylvania Working Paper, No. 97-05.
5. Bo Carlsson (1982) The measurement of efficiency in production: an application to Swedish manufacturing Industry, SJE.
6. Coelli T. J., Rao D. P., O'Donnell C. J. & Battese G. E. (2005) **An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis**. Springer Science and Business Media, Inc., 2nd ed, ISBN: 0-387-25895-7.
7. David D. W. & Paul W. W. (1995) Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter?, Federal Reserve Banks of Saint Louis Review, vol77, J/A.
8. Ecosid (1999) Dialogues autour de la performance en enterprise, edition harmattan, Paris, France.
9. European Commission (1997) **Economies of Scale, The Single Market Review**, Subection: V, Vol4.
10. Farrell M. J.(1957) The Measurement of Productive Efficiency, **Journal of the Royal Statistical Society Series A**, General, P: 253-281.
11. Fiorentino E., Karmann A. & Koetter M. (2006) The cost efficiency of German banks: ac omparison of SFA and DEA, Discussion Paper Series 2: **Banking and Financial Studies**.
12. Forsund F. R. & Hjalmarsson L. (1979) Frontier production function and technical progress, A study of general milk processing in Swedish dairy plant, *Econometrica*.

13. Fries S. & Taci A. (2004) Cost efficiency of banks in transition: Evidence from 289 banks in 15 post-communist countries, London, UK.
14. Gitman L. J. & Zutter C. J. (2010) **Principles of Managerial Finance**, 13th ed.
15. Hamiltona R., Qasrawib W. & Al-Jarrah I. M. (2010) Cost and Profit Efficiency in the Jordanian Banking Sector 1993-2006: A Parametric Approach, **International Research Journal of Finance and Economics**, ISSN 1450-2887 Issue 56.
16. Hasan I., Koetterb M., Lensink R. & Meesters A. J. (2008) Bank Efficiency, Financial Depth, and Economic Growth.
17. Humphrey D. B. & Pulley L. B. (1997) Banks' Responses to Deregulation: Profits, Technology and Efficiency, **Journal of Money, Credit and Banking** 29(1), P: 73–93.
18. Jiambalov J. (2007) **Managerial Accounting**, Vol.3, New York , USA: Jhon wiley & sons, Inc.
19. Jeffrey A. C. (1984) Estimation of Economies of Scale in Banking Using a Generalized Funcyional Form, **Journal of Money, Credit, and Banking** , Vol.16 , No . 1, 53-68.
20. Kiyota H. (2009) Efficiency of Commercial Banks in Sub-Saharan Africa: A comparative Analysis of Domestic and Foreign Banks, A paper prepared for presentation at the CSAE conference on "Economic Development in Africa", University of Oxford.
21. Lang G. & Welzel P. (1998) Mergers Among German Cooperative Banks: A Panel-based Stochastic Frontier Analysis, *Small Business Economics* 13, P:273–286.
22. Leibenstein H. (1966) Allocative efficiency vs X-efficiency, *AER*.
23. McKinnon R. (1973) **Money and Capital in Economic Development**, Brooking Institution: Washington, D.C.
24. Mester L. J. (1994) Efficiency of Banks in Third Federal Reserve district, Working Paper, Financial Institutions Center the Wharton school, University of Pennsylvania, USA.
25. Morris D. (2008) Economies of scale and scope in E- learning, *Studies in higher education*, Vol.33, No.3. France, P:331-343.
26. Paul S., Jreisat A. & Shankar S. (2008) What Explains Differences in the Cost Efficiency of Banks? An Empirical Study on Jordan.
27. Pusnik K. (2010) From Technical And Cost Efficiency To Exporting: Firm Level Data From Slovenia, **Economic And Business Review**, Vol. 12, No. 1, P:1-28.
28. Robert A. E., Gary D. F. & Simon H. K. (1999) The Informativeness of Stochastic Frontier and Programming Frontier Efficiency Scores:

- Cost Efficiency and Other Measures of Bank Holding Company Performance, Working Paper.
29. Robert T. (1995) Differences across First district banks in operational efficiency, **New England economic review**.
 30. Roger L. M. & David D. V. (1993) **Modern money and banking**, 3rd ed. Macgrhill, New York, USA.
 31. Sharmaa S., Rainab D. & Singhc S. (2012) Measurement of Technical Efficiency and Its Sources: An Experience of Indian Banking Sector ‘Int. **Journal of Economics and Management** 6(1), P: 35 – 57.
 32. Shone, R. (1981) Applications in intermediate macro-economic. Oxford.
 33. Stephen M. M. & Athanasios G. N. (1996) The technical Efficiency of large bank production, **Journal of banking and finance**, 20 P:496-500.
 34. Stigler G. J. (1960) **The theory of price**, 4 E, Macmillan publishing company: New York, USA.
 35. Tannenwald R. (1995) Differences across first district banks in operational efficiency.
 36. Varadan S. (2011), What Is the Meaning of Operational Efficiency?, **Business Finance magazine**, India.
 37. Worthington A. C. (1998), The Determinations of Non- Bank Financial Institution Efficiency: A Stochastic Cost Frontier Approach, *Applied Financial Economics*, Vol.8, No.3, Australia, P:279- 289.
 38. Yot Amornkitvikai (2011) Technical efficiency performance of Thai listed manufacturing enterprises, University of Wollongong
 39. Young R. D. (1997) Measuring Bank Cost Efficiency: Don’t count on Accounting Ratios, **Financial practice and education**, USA, P:20- 31.
 40. Zuzana I. (2009) Measuring Bank Efficiency, Master Thesis, Charles University in Prague.

الملاحق

ملحق رقم (1)

جدول بيانات متغيرات النموذج للمصارف

P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	فلسطين
0.006	0.116	0.024	501.296	720.173	54.338	2011
0.003	0.109	0.026	554.037	545.026	44.721	2010
0.004	0.089	0.018	579.300	343.311	32.195	2009
0.011	0.101	0.018	520.758	285.337	33.684	2008
0.014	0.076	0.015	448.304	243.588	26.285	2007
0.015	0.094	0.013	251.874	260.493	20.705	2006
P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	القدس
0.010	0.086	0.020	58.548	288.376	19.548	2011
0.008	0.094	0.018	113.033	198.951	13.741	2010
0.011	0.074	0.019	133.494	121.189	11.519	2009
0.022	0.042	0.016	77.083	128.520	11.159	2008
0.044	0.078	0.016	183.027	43.215	10.969	2007
0.026	0.239	0.015	93.802	34.224	5.208	2006
P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	الإسلامي العربي
0.010	0.197	0.021	100.426	133.226	11.279	2011
0.003	0.220	0.019	129.592	77.987	9.886	2010
0.005	0.219	0.019	116.968	92.173	8.943	2009
0.019	0.204	0.022	131.207	112.176	11.207	2008
0.017	0.133	0.022	95.517	95.240	13.339	2007
0.019	0.123	0.020	58.461	92.675	10.601	2006
P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	الإسلامي الفلسطيني
0.015	0.157	0.022	6.142	187.390	12.704	2011
0.006	0.207	0.022	7.701	171.062	11.629	2010
0.009	0.232	0.019	8.124	88.890	9.385	2009
0.079	0.208	0.017	7.578	87.802	13.998	2008
0.060	0.207	0.022	23.744	91.074	10.188	2007

0.052	0.131	0.021	47.218	79.414	7.166	2006
P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	التجاري الفلسطيني
0.010	0.104	0.021	77.182	56.448	6.901	2011
0.008	0.102	0.020	76.277	49.492	6.041	2010
0.007	0.103	0.018	65.849	14.958	4.644	2009
0.010	0.081	0.016	58.865	14.941	4.075	2008
0.012	0.114	0.016	49.351	21.351	3.961	2007
0.014	0.124	0.018	37.383	25.774	3.780	2006
P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	الاستثمار الفلسطيني
0.009	0.113	0.019	85.855	78.772	9.489	2011
0.007	0.063	0.017	72.473	95.463	7.939	2010
0.008	0.092	0.016	67.661	81.099	6.020	2009
0.026	0.089	0.017	111.784	51.427	8.658	2008
0.042	0.066	0.015	123.650	75.290	9.359	2007
0.039	0.066	0.017	99.283	79.142	9.314	2006
P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	الرفاه
0.009	0.100	0.019	184.703	76.300	7.299	2011
0.011	0.227	0.022	71.411	42.998	5.742	2010
0.011	0.168	0.017	69.541	45.850	5.141	2009
0.029	0.145	0.018	42.581	39.963	4.959	2008
0.019	0.128	0.016	53.349	23.266	3.245	2007
0.012	0.079	0.014	32.547	5.182	1.706	2006

ملحق رقم (2)

جدول تحليل التباين

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
TC	Between Groups	3967196485571520.500	6	661199414261920.100	24.516	.000
	Within Groups	943961398549709.400	35	26970325672848.840		
	Total	4911157884121230.000	41	.000		
Y1	Between Groups	568622007425603070.000	6	94770334570933840.000	13.309	.000
	Within Groups	249221988923714720.000	35	7120628254963278.000		
	Total	817843996349317760.000	41			
Y2	Between Groups	854799971595832700.000	6	142466661932638784.000	47.766	.000
	Within Groups	104389855865702336.000	35	2982567310448638.000		
	Total	959189827461534980.000	41			
P1	Between Groups	.000	6	.000	1.906	.107
	Within Groups	.000	35	.000		
	Total	.000	41			
P2	Between Groups	.068	6	.011	6.787	.000
	Within Groups	.059	35	.002		
	Total	.127	41			
P3	Between Groups	.003	6	.001	2.553	.037
	Within Groups	.008	35	.000		
	Total	.011	41			

ملحق رقم (3)

جدول المقارنات المتعددة

Multiple Comparisons

Bonferroni

Dependent Variable	(I) BANK	(J) BANK	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
TC	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	-2.41273-	2.99737	1.000	-12.2314-	7.4059
		الإسلامي الفلسطيني	-2.38205-	2.99737	1.000	-12.2007-	7.4366
		التجاري الفلسطيني	3.56275	2.99737	1.000	-6.2559-	13.3814
		الرفاه	3.78103	2.99737	1.000	-6.0376-	13.5997
		القدس	-3.56088-	2.99737	1.000	-13.3795-	6.2578
		فلسطين	-26.85845-*	2.99737	.000	-36.6771-	-17.0398-
	الإسلامي العربي	الاستثمار الفلسطيني	2.41273	2.99737	1.000	-7.4059-	12.2314
		الإسلامي الفلسطيني	.03068	2.99737	1.000	-9.7880-	9.8493
		التجاري الفلسطيني	5.97548	2.99737	1.000	-3.8432-	15.7941
		الرفاه	6.19377	2.99737	.971	-3.6249-	16.0124
		القدس	-1.14815-	2.99737	1.000	-10.9668-	8.6705
		فلسطين	-24.44572-*	2.99737	.000	-34.2644-	-14.6271-
	الإسلامي الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	2.38205	2.99737	1.000	-7.4366-	12.2007
		الإسلامي العربي	-.03068-	2.99737	1.000	-9.8493-	9.7880
		التجاري الفلسطيني	5.94480	2.99737	1.000	-3.8738-	15.7634
		الرفاه	6.16308	2.99737	.993	-3.6556-	15.9817
		القدس	-1.17883-	2.99737	1.000	-10.9975-	8.6398
		فلسطين	-24.47640-*	2.99737	.000	-34.2950-	-14.6578-
	التجاري الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	-3.56275-	2.99737	1.000	-13.3814-	6.2559
		الإسلامي العربي	-5.97548-	2.99737	1.000	-15.7941-	3.8432
		الإسلامي الفلسطيني	-5.94480-	2.99737	1.000	-15.7634-	3.8738
		الرفاه	.21828	2.99737	1.000	-9.6004-	10.0369
		القدس	-7.12363-	2.99737	.485	-16.9423-	2.6950
		فلسطين	-30.42120-*	2.99737	.000	-40.2398-	-20.6026-
الرفاه	الاستثمار الفلسطيني	-3.78103-	2.99737	1.000	-13.5997-	6.0376	
	الإسلامي العربي	-6.19377-	2.99737	.971	-16.0124-	3.6249	
	الإسلامي الفلسطيني	-6.16308-	2.99737	.993	-15.9817-	3.6556	
	التجاري الفلسطيني	-.21828-	2.99737	1.000	-10.0369-	9.6004	

		القدس	-7.34192-	2.99737	.409	-17.1606-	2.4767
		فلسطين	-30.63948*	2.99737	.000	-40.4581-	-20.8208-
	القدس	الاستثمار الفلسطيني	3.56088	2.99737	1.000	-6.2578-	13.3795
		الإسلامي العربي	1.14815	2.99737	1.000	-8.6705-	10.9668
		الإسلامي الفلسطيني	1.17883	2.99737	1.000	-8.6398-	10.9975
		التجاري الفلسطيني	7.12363	2.99737	.485	-2.6950-	16.9423
		الرفاه	7.34192	2.99737	.409	-2.4767-	17.1606
		فلسطين	-23.29757*	2.99737	.000	-33.1162-	-13.4789-
	فلسطين	الاستثمار الفلسطيني	26.85845*	2.99737	.000	17.0398	36.6771
		الإسلامي العربي	24.44572*	2.99737	.000	14.6271	34.2644
		الإسلامي الفلسطيني	24.47640*	2.99737	.000	14.6578	34.2950
		التجاري الفلسطيني	30.42120*	2.99737	.000	20.6026	40.2398
		الرفاه	30.63948*	2.99737	.000	20.8208	40.4581
		القدس	23.29757*	2.99737	.000	13.4789	33.1162
Y1	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	-23.71458-	48.71902	1.000	-183.3061-	135.8770
		الإسلامي الفلسطيني	-40.73978-	48.71902	1.000	-200.3313-	118.8518
		التجاري الفلسطيني	46.37120	48.71902	1.000	-113.2203-	205.9627
		الرفاه	37.93885	48.71902	1.000	-121.6527-	197.5304
		القدس	-58.88060-	48.71902	1.000	-218.4721-	100.7109
		فلسطين	-322.78945*	48.71902	.000	-482.3810-	-163.1979-
	الإسلامي العربي	الاستثمار الفلسطيني	23.71458	48.71902	1.000	-135.8770-	183.3061
		الإسلامي الفلسطيني	-17.02520-	48.71902	1.000	-176.6167-	142.5663
		التجاري الفلسطيني	70.08578	48.71902	1.000	-89.5058-	229.6773
		الرفاه	61.65343	48.71902	1.000	-97.9381-	221.2450
		القدس	-35.16602-	48.71902	1.000	-194.7576-	124.4255
		فلسطين	-299.07487*	48.71902	.000	-458.6664-	-139.4833-
	الإسلامي الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	40.73978	48.71902	1.000	-118.8518-	200.3313
		الإسلامي العربي	17.02520	48.71902	1.000	-142.5663-	176.6167
		التجاري الفلسطيني	87.11098	48.71902	1.000	-72.4806-	246.7025
		الرفاه	78.67863	48.71902	1.000	-80.9129-	238.2702
		القدس	-18.14082-	48.71902	1.000	-177.7324-	141.4507
		فلسطين	-282.04967*	48.71902	.000	-441.6412-	-122.4581-
	التجاري الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	-46.37120-	48.71902	1.000	-205.9627-	113.2203
		الإسلامي العربي	-70.08578-	48.71902	1.000	-229.6773-	89.5058
		الإسلامي الفلسطيني	-87.11098-	48.71902	1.000	-246.7025-	72.4806
		الرفاه	-8.43235-	48.71902	1.000	-168.0239-	151.1592

		القدس	-105.25180-	48.71902	.791	-264.8433-	54.3397
		فلسطين	-369.16065*	48.71902	.000	-528.7522-	-209.5691-
	الرفاه	الاستثمار الفلسطيني	-37.93885-	48.71902	1.000	-197.5304-	121.6527
		الإسلامي العربي	-61.65343-	48.71902	1.000	-221.2450-	97.9381
		الإسلامي الفلسطيني	-78.67863-	48.71902	1.000	-238.2702-	80.9129
		التجاري الفلسطيني	8.43235	48.71902	1.000	-151.1592-	168.0239
		القدس	-96.81945-	48.71902	1.000	-256.4110-	62.7721
		فلسطين	-360.72830*	48.71902	.000	-520.3198-	-201.1368-
	القدس	الاستثمار الفلسطيني	58.88060	48.71902	1.000	-100.7109-	218.4721
		الإسلامي العربي	35.16602	48.71902	1.000	-124.4255-	194.7576
		الإسلامي الفلسطيني	18.14082	48.71902	1.000	-141.4507-	177.7324
		التجاري الفلسطيني	105.25180	48.71902	.791	-54.3397-	264.8433
		الرفاه	96.81945	48.71902	1.000	-62.7721-	256.4110
		فلسطين	-263.90885*	48.71902	.000	-423.5004-	-104.3173-
	فلسطين	الاستثمار الفلسطيني	322.78945*	48.71902	.000	163.1979	482.3810
		الإسلامي العربي	299.07487*	48.71902	.000	139.4833	458.6664
		الإسلامي الفلسطيني	282.04967*	48.71902	.000	122.4581	441.6412
		التجاري الفلسطيني	369.16065*	48.71902	.000	209.5691	528.7522
		الرفاه	360.72830*	48.71902	.000	201.1368	520.3198
		القدس	263.90885*	48.71902	.000	104.3173	423.5004
Y2	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	-11.91077-	31.53077	1.000	-115.1978-	91.3763
		الإسلامي الفلسطيني	76.69990	31.53077	.425	-26.5871-	179.9869
		التجاري الفلسطيني	32.63338	31.53077	1.000	-70.6537-	135.9204
		الرفاه	17.76243	31.53077	1.000	-85.5246-	121.0495
		القدس	-16.37987-	31.53077	1.000	-119.6669-	86.9072
		فلسطين	-382.47727*	31.53077	.000	-485.7643-	-279.1902-
	الإسلامي العربي	الاستثمار الفلسطيني	11.91077	31.53077	1.000	-91.3763-	115.1978
		الإسلامي الفلسطيني	88.61067	31.53077	.169	-14.6764-	191.8977
		التجاري الفلسطيني	44.54415	31.53077	1.000	-58.7429-	147.8312
		الرفاه	29.67320	31.53077	1.000	-73.6138-	132.9602
		القدس	-4.46910-	31.53077	1.000	-107.7561-	98.8179
		فلسطين	-370.56650*	31.53077	.000	-473.8535-	-267.2795-
	الإسلامي الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	-76.69990-	31.53077	.425	-179.9869-	26.5871
		الإسلامي العربي	-88.61067-	31.53077	.169	-191.8977-	14.6764
		التجاري الفلسطيني	-44.06652-	31.53077	1.000	-147.3536-	59.2205
		الرفاه	-58.93747-	31.53077	1.000	-162.2245-	44.3496

		القدس	-93.07977-	31.53077	.118	-196.3668-	10.2073	
		فلسطين	-459.17717-*	31.53077	.000	-562.4642-	-355.8901-	
الفلسطيني	التجاري	الاستثمار الفلسطيني	-32.63338-	31.53077	1.000	-135.9204-	70.6537	
		الإسلامي العربي	-44.54415-	31.53077	1.000	-147.8312-	58.7429	
		الإسلامي الفلسطيني	44.06652	31.53077	1.000	-59.2205-	147.3536	
		الرفاه	-14.87095-	31.53077	1.000	-118.1580-	88.4161	
		القدس	-49.01325-	31.53077	1.000	-152.3003-	54.2738	
		فلسطين	-415.11065-*	31.53077	.000	-518.3977-	-311.8236-	
الرفاه		الاستثمار الفلسطيني	-17.76243-	31.53077	1.000	-121.0495-	85.5246	
		الإسلامي العربي	-29.67320-	31.53077	1.000	-132.9602-	73.6138	
		الإسلامي الفلسطيني	58.93747	31.53077	1.000	-44.3496-	162.2245	
		التجاري الفلسطيني	14.87095	31.53077	1.000	-88.4161-	118.1580	
		القدس	-34.14230-	31.53077	1.000	-137.4293-	69.1447	
		فلسطين	-400.23970-*	31.53077	.000	-503.5267-	-296.9527-	
القدس		الاستثمار الفلسطيني	16.37987	31.53077	1.000	-86.9072-	119.6669	
		الإسلامي العربي	4.46910	31.53077	1.000	-98.8179-	107.7561	
		الإسلامي الفلسطيني	93.07977	31.53077	.118	-10.2073-	196.3668	
		التجاري الفلسطيني	49.01325	31.53077	1.000	-54.2738-	152.3003	
		الرفاه	34.14230	31.53077	1.000	-69.1447-	137.4293	
		فلسطين	-366.09740-*	31.53077	.000	-469.3844-	-262.8104-	
فلسطين		الاستثمار الفلسطيني	382.47727*	31.53077	.000	279.1902	485.7643	
		الإسلامي العربي	370.56650*	31.53077	.000	267.2795	473.8535	
		الإسلامي الفلسطيني	459.17717*	31.53077	.000	355.8901	562.4642	
		التجاري الفلسطيني	415.11065*	31.53077	.000	311.8236	518.3977	
		الرفاه	400.23970*	31.53077	.000	296.9527	503.5267	
		القدس	366.09740*	31.53077	.000	262.8104	469.3844	
P1	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	-.0038500-	.0015330	.353	-.008872-	.001172	
		الإسلامي الفلسطيني	-.0035833-	.0015330	.531	-.008605-	.001438	
		التجاري الفلسطيني	-.0015000-	.0015330	1.000	-.006522-	.003522	
		الرفاه	-.0008167-	.0015330	1.000	-.005838-	.004205	
		القدس	-.0005000-	.0015330	1.000	-.005522-	.004522	
		فلسطين	-.0020833-	.0015330	1.000	-.007105-	.002938	
	الإسلامي العربي		الاستثمار الفلسطيني	.0038500	.0015330	.353	-.001172-	.008872
			الإسلامي الفلسطيني	.0002667	.0015330	1.000	-.004755-	.005288
			التجاري الفلسطيني	.0023500	.0015330	1.000	-.002672-	.007372
			الرفاه	.0030333	.0015330	1.000	-.001988-	.008055

		القدس	.0033500	.0015330	.749	-.001672-	.008372
		فلسطين	.0017667	.0015330	1.000	-.003255-	.006788
الإسلامي الفلسطيني		الاستثمار الفلسطيني	.0035833	.0015330	.531	-.001438-	.008605
		الإسلامي العربي	-.0002667-	.0015330	1.000	-.005288-	.004755
		التجاري الفلسطيني	.0020833	.0015330	1.000	-.002938-	.007105
		الرفاه	.0027667	.0015330	1.000	-.002255-	.007788
		القدس	.0030833	.0015330	1.000	-.001938-	.008105
		فلسطين	.0015000	.0015330	1.000	-.003522-	.006522
التجاري الفلسطيني		الاستثمار الفلسطيني	.0015000	.0015330	1.000	-.003522-	.006522
		الإسلامي العربي	-.0023500-	.0015330	1.000	-.007372-	.002672
		الإسلامي الفلسطيني	-.0020833-	.0015330	1.000	-.007105-	.002938
		الرفاه	.0006833	.0015330	1.000	-.004338-	.005705
		القدس	.0010000	.0015330	1.000	-.004022-	.006022
		فلسطين	-.0005833-	.0015330	1.000	-.005605-	.004438
الرفاه		الاستثمار الفلسطيني	.0008167	.0015330	1.000	-.004205-	.005838
		الإسلامي العربي	-.0030333-	.0015330	1.000	-.008055-	.001988
		الإسلامي الفلسطيني	-.0027667-	.0015330	1.000	-.007788-	.002255
		التجاري الفلسطيني	-.0006833-	.0015330	1.000	-.005705-	.004338
		القدس	.0003167	.0015330	1.000	-.004705-	.005338
		فلسطين	-.0012667-	.0015330	1.000	-.006288-	.003755
القدس		الاستثمار الفلسطيني	.0005000	.0015330	1.000	-.004522-	.005522
		الإسلامي العربي	-.0033500-	.0015330	.749	-.008372-	.001672
		الإسلامي الفلسطيني	-.0030833-	.0015330	1.000	-.008105-	.001938
		التجاري الفلسطيني	-.0010000-	.0015330	1.000	-.006022-	.004022
		الرفاه	-.0003167-	.0015330	1.000	-.005338-	.004705
		فلسطين	-.0015833-	.0015330	1.000	-.006605-	.003438
فلسطين		الاستثمار الفلسطيني	.0020833	.0015330	1.000	-.002938-	.007105
		الإسلامي العربي	-.0017667-	.0015330	1.000	-.006788-	.003255
		الإسلامي الفلسطيني	-.0015000-	.0015330	1.000	-.006522-	.003522
		التجاري الفلسطيني	.0005833	.0015330	1.000	-.004438-	.005605
		الرفاه	.0012667	.0015330	1.000	-.003755-	.006288
		القدس	.0015833	.0015330	1.000	-.003438-	.006605
P2	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	-.1011500-*	.0236088	.003	-.178487-	-.023813-
		الإسلامي الفلسطيني	-.1089000-*	.0236088	.001	-.186237-	-.031563-
		التجاري الفلسطيني	-.0231167-	.0236088	1.000	-.100453-	.054220
		الرفاه	-.0596833-	.0236088	.339	-.137020-	.017653

	القدس	-.0207167-	.0236088	1.000	-.098053-	.056620
	فلسطين	-.0161167-	.0236088	1.000	-.093453-	.061220
الإسلامي العربي	الاستثمار الفلسطيني	.1011500*	.0236088	.003	.023813	.178487
	الإسلامي الفلسطيني	-.0077500-	.0236088	1.000	-.085087-	.069587
	التجاري الفلسطيني	.0780333*	.0236088	.046	.000697	.155370
	الرفاه	.0414667	.0236088	1.000	-.035870-	.118803
	القدس	.0804333*	.0236088	.035	.003097	.157770
	فلسطين	.0850333*	.0236088	.020	.007697	.162370
الإسلامي الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	.1089000*	.0236088	.001	.031563	.186237
	الإسلامي العربي	.0077500	.0236088	1.000	-.069587-	.085087
	التجاري الفلسطيني	.0857833*	.0236088	.019	.008447	.163120
	الرفاه	.0492167	.0236088	.934	-.028120-	.126553
	القدس	.0881833*	.0236088	.014	.010847	.165520
	فلسطين	.0927833*	.0236088	.008	.015447	.170120
التجاري الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	.0231167	.0236088	1.000	-.054220-	.100453
	الإسلامي العربي	-.0780333*-	.0236088	.046	-.155370-	-.000697-
	الإسلامي الفلسطيني	-.0857833*-	.0236088	.019	-.163120-	-.008447-
	الرفاه	-.0365667-	.0236088	1.000	-.113903-	.040770
	القدس	.0024000	.0236088	1.000	-.074937-	.079737
	فلسطين	.0070000	.0236088	1.000	-.070337-	.084337
الرفاه	الاستثمار الفلسطيني	.0596833	.0236088	.339	-.017653-	.137020
	الإسلامي العربي	-.0414667-	.0236088	1.000	-.118803-	.035870
	الإسلامي الفلسطيني	-.0492167-	.0236088	.934	-.126553-	.028120
	التجاري الفلسطيني	.0365667	.0236088	1.000	-.040770-	.113903
	القدس	.0389667	.0236088	1.000	-.038370-	.116303
	فلسطين	.0435667	.0236088	1.000	-.033770-	.120903
القدس	الاستثمار الفلسطيني	.0207167	.0236088	1.000	-.056620-	.098053
	الإسلامي العربي	-.0804333*-	.0236088	.035	-.157770-	-.003097-
	الإسلامي الفلسطيني	-.0881833*-	.0236088	.014	-.165520-	-.010847-
	التجاري الفلسطيني	-.0024000-	.0236088	1.000	-.079737-	.074937
	الرفاه	-.0389667-	.0236088	1.000	-.116303-	.038370
	فلسطين	.0046000	.0236088	1.000	-.072737-	.081937
فلسطين	الاستثمار الفلسطيني	.0161167	.0236088	1.000	-.061220-	.093453
	الإسلامي العربي	-.0850333*-	.0236088	.020	-.162370-	-.007697-
	الإسلامي الفلسطيني	-.0927833*-	.0236088	.008	-.170120-	-.015447-
	التجاري الفلسطيني	-.0070000-	.0236088	1.000	-.084337-	.070337

		الرفاه	-0.0435667-	.0236088	1.000	-.120903-	.033770
		القدس	-0.0046000-	.0236088	1.000	-.081937-	.072737
P3	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	.0097167	.0085368	1.000	-.018248-	.037681
		الإسلامي الفلسطيني	-.0148667-	.0085368	1.000	-.042831-	.013098
		التجاري الفلسطيني	.0117333	.0085368	1.000	-.016231-	.039698
		الرفاه	.0067667	.0085368	1.000	-.021198-	.034731
		القدس	.0017000	.0085368	1.000	-.026264-	.029664
		فلسطين	.0129833	.0085368	1.000	-.014981-	.040948
	الإسلامي العربي	الاستثمار الفلسطيني	-.0097167-	.0085368	1.000	-.037681-	.018248
		الإسلامي الفلسطيني	-.0245833-	.0085368	.142	-.052548-	.003381
		التجاري الفلسطيني	.0020167	.0085368	1.000	-.025948-	.029981
		الرفاه	-.0029500-	.0085368	1.000	-.030914-	.025014
		القدس	-.0080167-	.0085368	1.000	-.035981-	.019948
		فلسطين	.0032667	.0085368	1.000	-.024698-	.031231
	الإسلامي الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	.0148667	.0085368	1.000	-.013098-	.042831
		الإسلامي العربي	.0245833	.0085368	.142	-.003381-	.052548
		التجاري الفلسطيني	.0266000	.0085368	.077	-.001364-	.054564
		الرفاه	.0216333	.0085368	.334	-.006331-	.049598
		القدس	.0165667	.0085368	1.000	-.011398-	.044531
		فلسطين	.0278500	.0085368	.052	-.000114-	.055814
	التجاري الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	-.0117333-	.0085368	1.000	-.039698-	.016231
		الإسلامي العربي	-.0020167-	.0085368	1.000	-.029981-	.025948
		الإسلامي الفلسطيني	-.0266000-	.0085368	.077	-.054564-	.001364
		الرفاه	-.0049667-	.0085368	1.000	-.032931-	.022998
		القدس	-.0100333-	.0085368	1.000	-.037998-	.017931
		فلسطين	.0012500	.0085368	1.000	-.026714-	.029214
الرفاه	الاستثمار الفلسطيني	-.0067667-	.0085368	1.000	-.034731-	.021198	
	الإسلامي العربي	.0029500	.0085368	1.000	-.025014-	.030914	
	الإسلامي الفلسطيني	-.0216333-	.0085368	.334	-.049598-	.006331	
	التجاري الفلسطيني	.0049667	.0085368	1.000	-.022998-	.032931	
	القدس	-.0050667-	.0085368	1.000	-.033031-	.022898	
	فلسطين	.0062167	.0085368	1.000	-.021748-	.034181	
القدس	الاستثمار الفلسطيني	-.0017000-	.0085368	1.000	-.029664-	.026264	
	الإسلامي العربي	.0080167	.0085368	1.000	-.019948-	.035981	
	الإسلامي الفلسطيني	-.0165667-	.0085368	1.000	-.044531-	.011398	
	التجاري الفلسطيني	.0100333	.0085368	1.000	-.017931-	.037998	

		الرفاه	.0050667	.0085368	1.000	-.022898-	.033031
		فلسطين	.0112833	.0085368	1.000	-.016681-	.039248
	فلسطين	الاستثمار الفلسطيني	-.0129833-	.0085368	1.000	-.040948-	.014981
		الإسلامي العربي	-.0032667-	.0085368	1.000	-.031231-	.024698
		الإسلامي الفلسطيني	-.0278500-	.0085368	.052	-.055814-	.000114
		التجاري الفلسطيني	-.0012500-	.0085368	1.000	-.029214-	.026714
		الرفاه	-.0062167-	.0085368	1.000	-.034181-	.021748
		القدس	-.0112833-	.0085368	1.000	-.039248-	.016681

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

ملحق رقم (4)

نتائج تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف

كفاءة التكاليف	الكفاءة التخصيصية	الكفاءة التقنية	المصرف	العام
0.210	0.220	0.952	الاستثمار الفلسطيني	2006
0.181	0.245	0.740	الإسلامي العربي	2006
0.155	0.172	0.905	الإسلامي الفلسطيني	2006
0.111	0.117	0.944	التجاري الفلسطيني	2006
0.100	0.122	0.820	الرفاه	2006
0.142	0.161	0.885	القدس	2006
0.126	0.160	0.784	فلسطين	2006
0.193	0.217	0.889	الاستثمار الفلسطيني	2007
0.189	0.242	0.783	الإسلامي العربي	2007
0.174	0.222	0.783	الإسلامي الفلسطيني	2007
0.112	0.146	0.770	التجاري الفلسطيني	2007
0.125	0.159	0.785	الرفاه	2007
0.202	0.209	0.968	القدس	2007
0.127	0.147	0.862	فلسطين	2007
0.153	0.202	0.758	الاستثمار الفلسطيني	2008
0.150	0.150	1.000	الإسلامي العربي	2008
0.171	0.276	0.617	الإسلامي الفلسطيني	2008
0.112	0.159	0.703	التجاري الفلسطيني	2008

0.144	0.202	0.716	الرفاه	2008
0.155	0.229	0.678	القدس	2008
0.125	0.159	0.785	فلسطين	2008
0.102	0.156	0.658	الاستثمار الفلسطيني	2009
0.125	0.151	0.831	الإسلامي العربي	2009
0.103	0.184	0.560	الإسلامي الفلسطيني	2009
0.109	0.202	0.541	التجاري الفلسطيني	2009
0.119	0.172	0.694	الرفاه	2009
0.115	0.197	0.586	القدس	2009
0.105	0.129	0.814	فلسطين	2009
0.100	0.181	0.555	الاستثمار الفلسطيني	2010
0.133	0.188	0.710	الإسلامي العربي	2010
0.102	0.134	0.762	الإسلامي الفلسطيني	2010
0.105	0.177	0.593	التجاري الفلسطيني	2010
0.116	0.154	0.748	الرفاه	2010
0.108	0.176	0.614	القدس	2010
0.100	0.164	0.611	فلسطين	2010
0.107	0.189	0.567	الاستثمار الفلسطيني	2011
0.133	0.183	0.730	الإسلامي العربي	2011
0.113	0.150	0.757	الإسلامي الفلسطيني	2011
0.109	0.178	0.614	التجاري الفلسطيني	2011
0.118	0.145	0.813	الرفاه	2011
0.114	0.228	0.501	القدس	2011
0.115	0.168	0.684	فلسطين	2011
0.131	0.179	0.740	المتوسط	